

٨١٩

م ، س

المطول ، تأليف السعد التفتازاني، مسعود بن عمر –٧٩٣هـ

كتب سنة ١٢٤١هـ.

٢٣١ ق ٢٠ س ٢١×١٥ سم

٧٥٥ نسخة جيده، خطها تعليق حسن ، طبع .

الاعلام ٨ : ١١٣، هدية العارفين ٢ : ٤٢٩

١– البلاغة العربية أ– المؤلف ب – تاريخ النسخ

جـ – شرح تلخيص المفتاح للقزويني .

ان كان هذا الكتاب المسمى مطول

سعد الدين التفتازاني عليه الرحمة

ان كان في هذا الد...

من كلام علي ع

ان كان هذا العلم يحصل بالمنى

١/٤٩١ م

١٣٩٩/١/٦ هـ

الزمخشري ورد معروف ناصح شم

للأنام وصادق البارد(ين) وحله

في الطيب ليكي يطلي به ذكر العنين

فيقيم ويفعل عجيباته

فالحد بمعنى القدر والاضافة بمعنى اللام الكلام المعجز

بمعنى ارتقاء الكلام في مراتب البلاغة الى حيث يخرج

عن طوق البشر ويعجزهم عن الاتيان الاعجاز في المعجز

وهو مقدار اقصر سورة

وما يقرب من القدر المعجز وهو ما كان اقل من السورة



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان
المتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضيه الحال واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال
والصلوة على نبيه محمد خير من نبغ من منتضى الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى
آله واصحابه الذين هم مثل الاغرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد
فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاطلاع
بما في الصناعات من النكت واللطايف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقايق
التنزيل رائق مفتاح لدقايق التاويل فائق تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز
واثار الفصاحة تلخيص لعوايص مشكل كتاب الله تعالى ومفصل تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في
صنو المصباح الى الوزر التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب اثار
تراكيبه وصفى ومنتخب تحاير اساليبه وصفا لا يدرك الوصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في
كل ما وصفناه انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فهم يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون في
تحرير مقاصده حول الجميل والقال ويقتصرون من تقريره لطايفه على ذكر المقام والحال ولا يخرج عن ربقة
التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن ابصارهم حتى ينتطع
دقايق التعقل في ضماير كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات
التنبيه للزمرة الدقيقة والتفطن للمحة الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت

ان م

ماهو ٩٧

في مستودعات اسراره قداح نظري بنبغي صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف
بالعلم من افواه الرجال على الترحل لاجر جانبه حرارتم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف
الهمة الى ... الزمان ودرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ودقايق العلوم
والمعارف واقتلاذ الاماني من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم
البيان ابراح الشيوخ الدين حازوا قصب السبق في مضماره وابحاث الحذاق الذين غاصوا على
غرر الفرايد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة
عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد ابن عبد الرحمن القزويني
الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شابيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا
لغرر اصول هذا الفن وقواعده وديا لك مسايله وعوايده محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين
منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا يخفي على مخايل
السحر ودلايل الاعجاز ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر عنه عقد من الدرر وكان يعوقني
عن ذلك اني في زمان ترى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت
دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى شفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل في
زوايا الخمول ويتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون عن انعكاس احوال الاداني
والافاضل ولهذا ذهب الزمان على الغير وبقي العلم فيه وبيدرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات
المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واهتداد رغباتهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق
الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار
ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد
تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل احببت من اثناء التحصيل
فرضا مع ما الجع من الزمان عضضا وطفقت اقتحم موارده كاسحر عانقا في لجج الافكار والتقط فرايد

الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة كتب المصنفة في
فن البيان لاسيما دلايل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة ثم جمعت
لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه الخفية واودعته
زوايد نفيسة سمحت بها كتب القدما وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكيا وغرايب نكت اهتديت اليها
بنور التوفيق ولطايف فقر اقتدحتها من جبين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت
في رد ما اورده عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت
على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذين في
هذه الصناعة وغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التاسي بحماة حظر التحقيق
الوجابات وما فرضت على نفسي ستنتهم في تطويل الوجبات وحين فرغت من تسويد الصحايف بسلك اللطايف
وما في الدهر بالارزا حتى فوادي في غشا من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال
على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتعاقب المصايب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج
الفتن في بلاد خراسان لاسيما ديار بها حل الشباب تمايمي واول ارض مس جلدي ترابها ولقد جرد
الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها الا دمنة
لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حزبها الاقوام ببدرج عجمي في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان
وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اسا
اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق مجال الامن تقطعني من ارض
الى ارض ويجنبا رفع الى خفض حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن الافات ففتح الله عيني منها على
جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الامان واليمن والامن فشاهدت
ان قد طلعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل الملك ممدودا ولواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام المردانية داخضر وخص لفصل الامانة ونظم شمل الخلايق بعد شتات

ووصل

ووصل صلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان
كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم
حامي بلاد اهل الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد
العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الافاق مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص
طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك الافاق سطوته والحق كان
هداه رتبة سلكا نجوم حول ذراه العالمون كما ترى الحجيج بيت الله معتركا يحيي ونسيم رضا منه الزمان وكم
مكافح يلظى من سخطه هلكا اطار صاعقة من نصله فيها الا السواك لواء الشرع قد سمكا وصادف الرشد
منا كل معتصف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اصبح بالاقبال
ممتسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وربما فتحوا عينا غذا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله
معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام والمسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت قطار الارض
مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحايب رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية
الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحايب الافضال
والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشمال والاكرام اقامت في الرقاب لديه ايادي الاطواق
والناس الحمام فهزات الحمد لله الذي اذهب عن الحزن ودمت بنيان الاحبة والوطن وقربت
بعميم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا ومحفوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي حتى رجعت الى ما
جمعت وشرحت الذيل الصحيح ترتيبه واستنهضت الرجل الجليل في تنقيحه وتهذيبه وضيعفت اليه
ما سنح في اثناء ذلك للفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد
وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجا لطوايف الانام
وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام ما ابقى والى عليه ذو سيمهم السلم والمرجو من

خلاني وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا الى ما عانيت في هذا التأليف من الكد
والعناء ولا اتلبه الضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم
تحصيل الحق المبين لا التصوير الباطل بصورة اليقين وهذا العمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام
فقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل
في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من
شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل
او بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة
بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر
يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس
ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للرازق او للخالق ونحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق
الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف
قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عنده
ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح

لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر
الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر عند خفاء قرائن الاستغراق وعلى ان اللام لا
يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في قوله على ما انعم مصدرية
لا موصولة لفظا واللفظ والمعنى اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تقدره في المعطوف عليه اعني
وعلم لكونه ما لم نعلم مفعولا ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ
محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف
المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء
دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء
النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا
ويتشاركوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في
ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل
لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها
على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع المحض ثم الشارع لا بد له ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما
يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى المعجزات جنسا القرآن الفارق
بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة
البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية
للسجع والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وفصل من اوتي
الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند

ربه الا من عند نفسه وترك العاطف لا يصلح الا الله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزات

لان الفصل التمييز بين الشيئين ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول كفصل الخطاب البين

من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي

يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها

الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر على الانبياء

سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل والاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحبه الاخيار

جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ

وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء

لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء في الجملة بعد اربعة

تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان فلما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرطية فعل ماض لفظا

او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان

لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو

المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا الاضافة للتخصيص العلوم

بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل اجل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان

هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف

دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن

استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى

البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي

صلى الله عليه وآله في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون من اجل

العلوم لكون معلومه وغايته من اشرف المعلومات والغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته

فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق

ليس الا وبفن وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة

وقد صرح بذلك وما ذكره ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق الكتب

منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة

وقد اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق

اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين

العلمين وفي موضع آخر لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه لحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام

الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه تعالى شأنه كما ذكره في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز

في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية و

ذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية

وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل

على النبي عليه السلام ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل

لا توالها في النطق من غير اعتبار ما يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب زيد لما ادى الى فساد و

وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف هذين العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ

فلهذا اختار النظم على اللفظ ولانه فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث

من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي

تغمده الله تعالى بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة

بيان لما لنفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة

جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل سلسلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه

احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كأنها عقد قد

الفصيح فقد ثبت لائيه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد هو
متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو
موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقديم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا و
الاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا يأخذكم بهما رأفة ومثل
هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف
ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغني عنه وعن التطويل
وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون
الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما
اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي
حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق
على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل
كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه كالامثلة ... عنه ليكون حشوا من الامثلة
وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد لكونها من التنزيل او الكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص
من الشواهد ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة و
بالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وقد
حذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم انقص جهدا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من
الابحاث الآتية وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد
الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول

ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة
في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على
ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك
التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى
الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا
على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما
في القسم الثالث وضممت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم
عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها
بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها فانهم لم يتعرضوا لها الا بالنفي ولا بالاثبات
كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد عجب فحل(?) ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد
بتخصيص المفتاح واما سائر ابحاثه لا لعرف لتقديم المسند اليه ههنا وجه حسن اذ لا مقتضي للتخصيص والتقوي فكانه قصد
جعل الواو للحال فانه بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار فيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما يجيء في قوله
لو يطيعكم في كثير من حصر(?) حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله
ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره وعلى هذا كان المناسب ان يقول ان الاصل تقديم المفعول
ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف
الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح
صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما
في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا وعلى رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع
في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن

او لا والثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية المراد فهو
الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو
ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يندفع بالتأمل وقيل رتبه
مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان
الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما ستبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة
الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر
لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى
الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي البيان والمعاني وما يتصل بذلك مما ينساق اليه
الكلام ومحصولها ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف
عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التقصي عنهما الى التكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم
الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع
في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة
واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى
ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح
يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال
كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام و

فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته
وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على
القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا
بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة عن تنافر الحروف
الكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة
القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد صرح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا
للامر لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد و
التعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة
عندهم يقال لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع
صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر الى تقسيمها باعتبار ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منها على وجه
ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين
الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين للشمس والذهب وغيرهما فيصح ما ذكره
ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يوجد في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واستعمالاتهم
وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به لانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ
ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ولما كانت معرفة البلاغة موقوفة
على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة
المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي
المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في كلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف

فقال تركتها ترعى الهعخع

في الكلمة توجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما تتناهى فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة
في قول اعرابي سئل عن ناقته الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس
غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي
بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح من استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى و
لا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة
من الشعر والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص
ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في
مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة
والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا
من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة
قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة والتقارب
كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الانتقال
من الحلق الى الشفة ايسر من العكس لما نجد من حسن غلب وبلغ وكذا علم وملح بل هذا
امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال
الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بالفصاحة
الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه
عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة
مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة

الكلام

والمرسل خلاف

الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم
فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه انما يسمى
عربيا باعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام
ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك ومع تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم
كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى
نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول
عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع عليه الناس فقال ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا
عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة
ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت
من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان
شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي
مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج الله وجهه اي
بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يقفوا على هذا
الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج وعلى انه لا يبعد ان يقال انه من سرج الله وجهه فيكون
ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه بهجه وحسنه ثم انشد هذا المصراع لا يقال
الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي تختلف باختلاف قوم
دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان
يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد وان اريد بالوحشية لفصاحة المفرد غير ظاهرة

مأنوسة

تنحوا

لفصاحة المفرد

فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا الاصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي
منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان
غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم
وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث
والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا
على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخ وامثال ذلك
وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمع كونه مخلا بالفصاحة المذكورة فيما بينهم ظاهر
الفـ و وان اردت بالفصاحة معنى اخر وعممت الى شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة للكلية
فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه
علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال ماء او ما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة وكانه قال القياس
كذا الا في هذه الصور بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام
في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل وقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان
يمج ويتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات
والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة
مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى شريف النسب اي النفس فالاسم مبارك لموافقته اسم
ابي الحسن علي واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف
وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما من قبيل كالتم
وقد ذكر ههنا وجوه رد الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر

والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظ الثالث ان الكراهة
في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم
من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس شيء من اللفظ باستكراه الجرشى دون النفس سواء
ادى بصوت حسن او غيره وكذا الحفنة دمع دون فرنت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ
ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع ابتنية فيصير اللفظ
فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلافات المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر
كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير
في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان
يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة سواء كانت
متنافرة ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان
يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح والكلام في مثل هذه الصورة اعني اتصال
الفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد
بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا
ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب المصعب
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى
سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا قياس عليه والتنافر
ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر
وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلا ومنه ما دون ذلك مثل قوله كريم

معي امدحه امدحه والورى الواو للحال وهو مبتدا وخبره معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى
مبتدا والواو للحال اي لا اثر لكني اصدقه ملامة لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال
اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى لانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن
مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب وقال الشيخ في الايضاح فان في امدحه ثقلا لما
بين الحاء والهاء من القرب وفيه نظر لان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك
الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال
القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على
ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج
عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فلو قال فان من كرر امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق وهو
ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر ان تجمع
كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع شطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب ثقلا على
اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على انه مصدر من المبني
للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة
فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور
كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب يجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه باعتبار الجميع
يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق
في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه
حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطى الملك والمال
يعني هشاما ابو امه اي ام هشام ابوه اي ابو الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا

ابن اخته

ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين
الموصوف والصفة اعني حي ويقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه
اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة
في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقدم الخبر
وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي يقاربه الا من ليس
مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين
البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من
المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب
بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
والنصب وهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم من فراق الاحبة من
الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني قال الحماسي
ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من
الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة
الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده من السرور الحاصل بملاقات الاصدقاء ومواصلة الاحباء
ولهذا اي ولاجل ان معنى الجمود هو البخل بالدموع لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة
كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر
واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمال الجمود
في مطلق خلو العين من الدمع مجاز من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما
لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن

لا يستقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى
الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة
الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان
والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وانا الى الان كنت اطلب القرب و
السرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن و
الكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نفسي تسكب بتقدير ان عطف على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب
فالمعنى ابكي واحزن الان ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ومع ما تدل لكن الدموع تحت
الطلب لكنه اكثر عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى
المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح
لكلام المهرة من السلف والتحقيق انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه امر مطلوب والمعنى
ان اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها
التحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لا يتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح
الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من فحوى الكلام الاعجاز وعلى هذا التفسير في هذا المطلب والمجد
الساكب على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله لما سكنت ما قالوا وغير ذلك وقيل فصاحة الكلام خلوصه
مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع
الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي كقول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة النمرة ما يعرك
من الماء والمراد الشدة سبوح بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد
بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء صفة سبوح لها منها عليها شواهد متعلق بها
وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي فانت

اضافة

اضافة حمامة الى جرعا وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا وتأنيث الاجرع قصرها
للضرورة واضافة جرعا الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة
واسجعي هدير الحمام ونحوه وحمامة فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث يراك ويسمع قوله كذا في الصحاح
وفيه نظر لان الكلام من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز
عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
يوسف ابن يعقوب ابن اسحق ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات
المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي ابن حمزة ابن عمارة انت والله ثلجة
في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله حملت
نذير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله ان تقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة
ابن الحارث ابن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات
اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء بغير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث
وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات
المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم من هذا لانا نقول انها
ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالها بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله
تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها
والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة
ولا نسبة لذاته والعرض والهيئة متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار
حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال
وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة
او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره

على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان خفيت سرعة زوالها
تسمى كيفية نفسانية وان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة واشعار بان الفصاحة من الهيئات
الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها
على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن نطق بمقصوده
بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن نطق
بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب في ذلك لان اللام في
المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم الاقتدار
على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اراد
ان يلقي على الحاسب اعدادا مختلفة ليرفع حسابها فيقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا اختار
بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ فصيح ليعم المفرد والمركب سهو فان
قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا
لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب الاقرب لانه السبب الحقيقي المتبادر ولما الفهم
مما يستعمل فيه البلاغة النسبية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي
الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى
الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له
ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان
اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني
مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان
مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي
مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا

يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات وحال
الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك وايضا تفاوت المقامات
يختلف مقتضى المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك وهذا
عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة
اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء اعتبار مناسب للحال
والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول
فيكون راجعا الى نفس الاسناد بكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا
واحدا او كثيرا والى المسند اليه بكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من
التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند او غير مقصور والى المسند كما ذكر مع زيادة
كونه مفردا او فعلا او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بالمتعلق او غير مقيد واما الثاني
فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة
في بابه وهذا حديث اجمالي تفصيله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه
تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته
يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق
والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل
لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني
من الاحوال المختصة باكثر من جملة وانما فصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة
لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان الحق من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا

ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية
ما لا يناسب الغبي وكان المناسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه ان
فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك
المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل اداة من ادوات الشرط مقام ليس له مع الفعل
الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا الكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد
مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام
آخر والمراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند الحسي مقام ومع العقلي مقام آخر الى غير ذلك
هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام ويجمع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة
وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم
مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات
وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ
المفتاح ويتسع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان
ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة
المصدر يفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال فقد علم هنا مقدمتان احداهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد
بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام

لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تأخي معاني النحو فيما بين
الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا
ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه
التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق
وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك
وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد يسرع الى غير ذلك فتعرف لكل
من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم يتفرد كل منها بخصوصية في ذلك
المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان
فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف
موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من موضع الفاء ومن موضع ثم الى غير ذلك
وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاظهار والاضمار
فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن بالعرض لها بسبب المعاني
والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا
له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى
هذا اشار المصنف بقوله والبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار
افادته المعنى بالغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من ان البلاغة عبارة
من مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير افادته باعتبار المعنى عند التحقيق لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا
المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما [illegible]

وتتفرد

من صفة الاحيان واما لتحديد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون
اى في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع
التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة راجعة
الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى
ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات
الالفاظ فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق بين الكلامين انه اراد انها من صفاتها
باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف و
كانه لم يتصفح دلايل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق
على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به
يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع في
ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشاء هذه
الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر و
يقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فههنا
الفاظ ومعان اول ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ
في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة
من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما
شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي
الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني
الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة

في الطريق

في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال
لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا
عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا
اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات
للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم على ان يقولوا
اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس
لما ندركه بعقولنا على ما نراه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك بين
المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في
ذلك وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من
التصوير هذا اخذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من الصفات للالفاظ المنطوقة
وبالغ في ذلك كل مبلغ وقال ان سببه عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له
من اجل امر عرض له في معناه فلم يعلم انا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل
لطايف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في اللفظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة
الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو
الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن
كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف
بانه دال والله اعلم وللبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز
وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل البلاغة ليست
سوى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به

لم لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة
قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال
وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب ممنوع لكمال كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف
الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارات ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز
وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا حسن لجعله من الطرف الاعلى الذي تنتهي اليه
البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف
الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن بالبشر ان يعارضه
والثاني حد لا يمكن ان يتجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما
اعجاز قلنا اما الاول فيتنافى لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو مع قطع النظر عن
كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز يعني مرتبة اي مرتبة
للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه
قاصرا عنه يمكن معارضته وما ابعد ما بين اليوم وليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في
منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز
وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو
وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع
معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف
للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي مرتبة هو ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان

ثم الاعلى

صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائد على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها
اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج
الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ
يتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع
على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون
الثلاثة وفيه تعرض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في
المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما
كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا
وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا
مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز
عن الخطاء في تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا
لما مر في تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح عن غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى
الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما تبين من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل
في تمييز الكلام الفصيح عن غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة
بالعلة الغائية لها والغرض منها فصل لوجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على
ما صرح المصنف بوثاقة المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في

في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفائدة ظاهرة واضحة وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح
واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لانه غاية ما علم مما يقربه هو ان البلاغة المتكلم بقيد هذين الامرين
اذ يتوقف عليها ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير [illegible] ان البلاغة ترجع الى
هذين الامرين لا انها قد ارتفعت عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم
متعددة كما سلف لكن فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الا مجرد علم المعاني والبيان واما تحقيق
قوله والى التمييز اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب
تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة و
تمييز السالم من المخالفة عن غيره وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره
وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة من غيره يبين في علم متن اللغة اذ
به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة
واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة
اذ بضدها تتبين الاشياء، وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان
الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين
ان يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة من غيره وانما قال متن اللغة
معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق على سائر اقسام العربية او في علم الصرف كمخالفة
القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان
مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك با
لحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره
والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان
يحترز عنه ليعلم انه لم يبق مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي

المعنوي عن غيره ليحترز

عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة
فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها واليه اشار
بقوله وما يحترز به عن الاول اي الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول الاول
من الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح
عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان
فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم
ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم
آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر
في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان و
بعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع
ولا يخفى وجوه المناسبة فلما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة
وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والآخرين يعني البيان والبديع علم
البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة وانه اعلم الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان
لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة
بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب
طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشارة الى التعريف وضبط الابواب اجمالا ليكون للطالب زيادة
بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا انفرد بالتدوين
ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا
يضيع وقته فيما لا يعنيه وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال للصناعة ايضا
بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء بالحمل

الفن الاول علم المعاني

ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم و
لذا قال او وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم
النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدء
لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا
ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما
عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
لذا يقال انه عالم ولا يقال عارف ولما قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف
به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد
من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك لا انها تحصل جملة
بالفعل لان وجودها لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع المجهول المعين ما قيل ان اريد الكل فلا يكون
هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من يعرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور
العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع
والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع
ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير وهذا اوضح لزوما وفسادا
وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت
احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال

اوليس

اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا
كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال لما يفصح عليه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر
او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس
مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تقدم في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك مبناه على انها هي التي يطابق بها تحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال
عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو
عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وزيد قائم انه كلام
ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي
بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب
البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهي
تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على تعريف البلاغة وقد
عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
[illegible] حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في

تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فيلزم الدور وان اراد غيرها فلم يبينه
واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم لكنها
على انه معرفة حاصلة من تراكيب تتبع البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم
المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب
تراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على تعريف البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه
من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع
خواص اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو
ظ واقول لا نفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب
له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب
شاكا او منكرا وانه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما كان حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطا لا ان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون
لقصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التراكيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى
تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال
فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعنى وكذا
قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث
يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه لا بمعنى انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم
على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من الشيخ المحقق وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى
ووضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف البلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه و
ومفاسد قلة التامل بما يضيق عن الاحاطة بها البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم

يعرف

يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل على اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وفي هذا الكلام اشعار بان العلم
عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار وتنبيه الاتي خارجة عن المقصود
احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء
الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه
لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع
النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة بينهما هو تعلق احد
جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي تكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او
سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان
يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك
فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون
له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة
لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون للمسند اليه متعلقات وكل من الاسناد
والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام
البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام
بالبليغ لان ما لا فائدة له فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد
كله ظ لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال
الجملة والمسند اليه والمسند فالذي يتراءى بين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا
برأسه ولا تفصل كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال في

فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات
فقد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول
والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل الابواب هذه الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين
الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد
طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولطف وزيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل
والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد او لا جملة بل يجري فيهما وان كان له شيوع وتفاريع
كثيرة جعل بابا سابعا وهذا كله احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان الانشاء اعتبارات
خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه
ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة
تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا يعم الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب
وقد يقال بمعنى الاخبار كما يقال الصدق في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل التقدير بعين
فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام
بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا التعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا
على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلفوا القائلون بالانحصار في تفسيرهما فقد ذهب
الجمهور الى ما ذكره المص رحمه الله بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب
الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالعرض للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة
لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة

الحاصلة

18

الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق
وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت
به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج
بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون
الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج
فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله
النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب
الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فيقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق
وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور
وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم
كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي
الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة اللهم الا ان يقال
اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم
ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات
لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار شاكا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان
زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق

تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له

قوله شهادة

عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة و
ادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وقيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر
غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في
تسمية هذا الاخبار اي الاخبار عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان
مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بما ليس من الاخبار ولو سلم فاشتراط
المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون
في المشهود به يعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد
لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة
فيه فطينا لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين لكن بعيد فظهر بما ذكرناه فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان منها وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون
التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي
ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا عنده ليخرجن الاعز منها
الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عليه السلام الى عبد الله بن ابي
واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله عليه السلام وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في
البيت فقال عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله عليه السلام ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون

فبعث الى النبي عليه السلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
او اعتقاد انه غير مطابق او بدون اعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو
المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع الاعتقاد انه غير
مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد انه
غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد ح وعدم المطابقة مع الاعتقاد والمطابقة او بدون الاعتقاد
وليس بصدق ولا كذب وكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير
الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما
فليتذكر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا
في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على
الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء و
الاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير
الكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم
يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن
اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر واتم لا يقال لانه لا يقول لم ام به جنة
منع ام به جنة على منع ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون
كلامهم خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون با
للغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان
صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق

ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق مستلزما عدم ارادتهم كونه صادقا مع
ما قررنا والفرق ظ ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم
الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لان الافتراء هو الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون
فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في
نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اخبر ام لم
يخبر بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا لا نسلم ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون
وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في
كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت يرد هذا ان
التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان القصد والشعور مدخلا في خبرية
الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة
انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري
وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس
والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان
فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم

قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق وظهر ان النسبة المعلومة
من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجعل المخاطب النسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه
من عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه من الاحتمال من حيث هو
وبالجملة الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصده المتكلم اثباته او نفيه والنسبة التوصيفية
ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهود في تفسير الالفاظ
اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري
وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او
منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند
اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه
هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه
اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس او زيادة
او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف
لكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد ولانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر
لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها
لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما
ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخرى سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو
وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع
وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية تذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف

القاعدة ويرتفع بنفسه عن انحطاط منزلته ويشتمل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا
لحمية الجاهل ومثال ذلك أكثر من أن يحصى وكما ذكرت هذا علم ما ذكرت قول الإمام المرزوقي
في قوله قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس بإخبار لكنه
إذا كان يقصد الإخبار فلا شك أن قصده بخبره إفادة المخاطب إما الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعرف
أنه قائم أو كونه أي المخبر عالما به أي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا
وقوع النسبة أو لا وقوعها لا إيقاعها وانتزاعها لظهور أنه ليس قصد المخبر إفادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها وانتزعها ولو
أريد هذا لما كان لإنكار الحكم معنى لامتناع أن يقال إنه لم يوقع النسبة فإن قلت قد اتفق القوم على أن
مدلول الخبر إنما هو الحكم بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النفي وأنه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه
وإلا لما وقع الشك من سامع في خبر سمعه بل علم ثبوت ما ثبت وانتفاء ما نفي إذ لا معنى للدلالة
إلا إفادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد إلا وقد وجد منه الضرب ليس لا يلزم إخلال اللفظ
عن معناه الذي وضع له ووجب أن لا يتحقق الكذب أصلا وللزم أن يتناقض عند الإخبار بأمرين متناقضين
قلت ظاهر أن العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكلامهم أرادوا أنه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت وإلا فلا كارد لأن الخبر على ثبوت المعنى أو انتفائه معلوم بالضرورة
نقلا إذ لا معنى للدلالة إلا انفهام المعنى منه ولا شك أنه إذا سمعت جاء زيد تفهم منه أنه جاء وعدم
الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح إذا قيل لك من أين تعلم هذا أن تقول سمعته من فلان ولو كان
مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت والانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم أن
مفهوم زيد قائم وزيد ليس بقائم متناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو أن جميع الأخبار
من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول بل هو نقيضه وقولهم تحتمله لا يريدون أن الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد أنه يحتمله من حيث هو أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
ويسمى الأول أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته فائدة الخبر والثاني أي كون المخبر عالما به لازمها أي لازم

فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع
كما هو حكم اللازم المجهول المساوات وهي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه
يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فهذا فايدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر
عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وعلم الحاضر في شرح
هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم
بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في
تقرير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم
من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده
اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا
الحكم حاصلا في ذهنه فوجب حصول هذا الحكم في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك
الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس الخبر نفسه على الاول
بقوله مع ان سماع الخبر لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر
من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان
يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية
وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما يسمع خبر او لا يخطر
ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا حصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما
به يحصل في ذهننا صورة الحكم سواء علمنا قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما
جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته
اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة
الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع

فلا يتصور حصول الثاني قبل حصول الاول

ان المخبر عالما بالحكم او لم يعلم لكن هذا انما في تغير المعنى وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مجرد عن
عنه واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانما نفرضه فيما اذا لم يكن مستحضرا للخبر ثم هذا ايراد على تحصيل العلم
الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نم ان كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون
خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة
هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بها اي بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم
هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل ومثله بيت العارف بما في
يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم التابع ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك
يا موسى ونظايره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة
ولقد علموا لمن اشتريه ما له في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل
الكتاب بالعلم على سبيل التاكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم
اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية فلا لانه من امثلة تنزيل العالم بفائدة
اي اعتبارات متعلقة بالخطاب
الخبر ولازمها منزل الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا
منه اي ليس لهم به علم لانهم يستغرقون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال احتمال ان
قوله ولقد علموا الاية خبر القي عليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لم يصرح انه عليه واكد واوصي به ولا دليل على كونهم
عالمين به وهو مبني على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى ان زيادة التعميم وان وجود
الشي سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في تنزيل
وجود الشي منزلة عدمه وما رميت اذ رميت وذلك ان حق المخبر ما ذكرنا فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى التفصيل بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون
عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاذهان

منزلة

منزلة لا حاجة اي قوله والتردد فيه لان الخالي من الحكم يستلزم الخالي من التردد فيه ضرورة ان التردد
في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشي الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه
هل هو فيها ام لا ولا حكم بشي من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد تنافيان لا يجتمعان قط استغنى
على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما
الشرطية وحرف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته
اي الحكم بمؤكد قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط
فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى
ان لا يستقيم لنا ان تقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه صالح
وانه في الدار وهذا مما لا قايل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم
بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل
عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا
اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شي ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه
ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من ربه وكذا قال
اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا
زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا لله ولا فائدة للبشرية في اعتقادهم انما هي في الرسالة من الله تعالى لا من رسول
ربه وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر وهو الثالث
لاتحاد المرسل والمرسل به وهو الدعوة الى الاسلام والا فالتكذيب في المرة الاولى انما كان للاثنين بدليل
قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو يونس او حبيب النجار وسمي بالضرب الاول ابتدائيا

وثانيا طلبيا وثالثا انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد
في الاول والتقوية بموكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على
مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظ مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان
قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا القائم يكون هذا على
وفق مقتضى الظ لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك
هذا القسم لكونه غير بليغ فحيث يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلت لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال
لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير الظ كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار
كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب
على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظ ويقع
ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظ قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه
فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق
الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني
يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من
قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم
بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون موكدا اي محكوم عليهم بالاغراق
والمراد بالكلام المقدم ما يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس ... يكاد
يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك

مما يا

مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه
المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر
كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول ابن حجل بن
نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على
الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة
انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله
ان بني عمك فيهم رماح موكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون موكدا بان واللام وان كان
مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر
اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام
الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلعم لكن لا يتاملها ليرتدع عن الانكار
وقد ذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة لايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل
لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية
مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يوكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان
قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالمنكر نحو زيد قائم زيد قائم
ويكون على مقتضى الظا بل مقتضى المقام انه قد يجعل الخارج المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التوكيد كما
جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون
نظير تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب
على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال
وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره

صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه
قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان
يؤكد لكن ترك تاكيده لانه جعل كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام
معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة
التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن
المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله تعالى
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فكيف وجهه قلت وجهه ظاهر وهو ان ... منزلة
منهم فكان مظنة للتحقق ومظنة للتاكيد يكون المتكلم عالما بما يعتقد له كما تقول لمن هو عالم كامل وعليه
قرر كما قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا الحكم كاذب في
ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله
ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في
تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من هذا ما يناسب المقام
ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا وكذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير ليعود الى الاسناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده
كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس
كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اختاره
لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا انما هو بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب

وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب

الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله
ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان الاسناد بكلمة الى الشيء
يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة بل من قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع
انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل
بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز
العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم
المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة
والمجاز العقليين لغويا كان او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز
اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف وخرج بهذا ما لا يكون المسند فيه فعلا او في معناه
كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد
عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم
فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا لم يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم
فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده و
معنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان صادرا عنه باختياره كضرب
او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق
الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع
البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها

فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة و
هذا المثال غير مذكور في المتن ومما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة
تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل يحتمل القسمين احدهما ان يكون المخاطب مع
علمه بانه لم يجئ عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود
القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كانت بعلاقة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد
ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناده الى ما هو له عنده بناء على سهو او
او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما
عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه
لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في
العقل واقع موقعه تعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس اي غير جامع لعدم صدقه على
ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه
انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عنده في الحقيقة
او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس
اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي
نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما

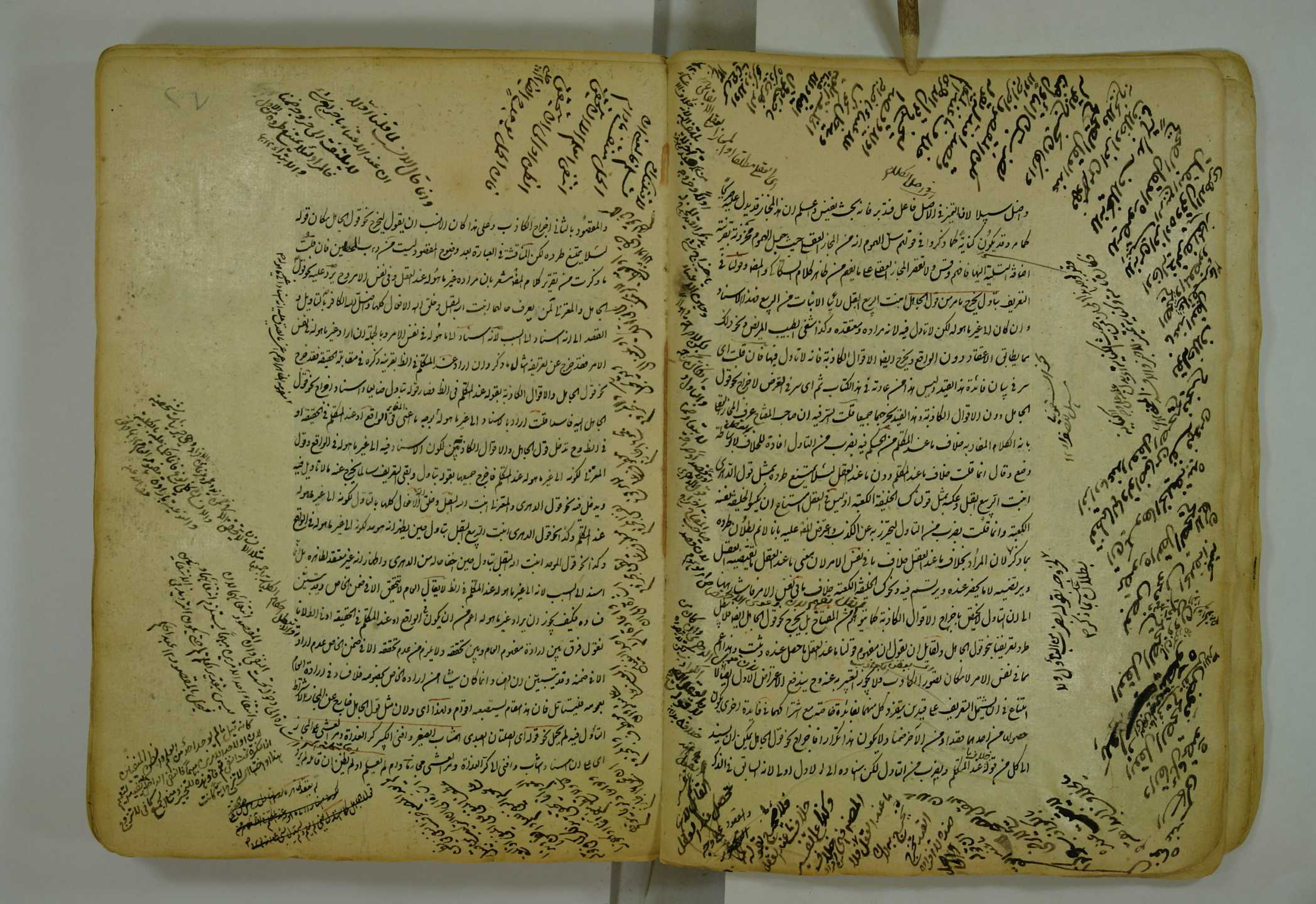
المجاز

المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وذات ادبار
افسدنا الشعر على انفسنا واخرجناه الى شيء مغسول والى كلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق
والمعرفة نسابة للمعاني يعني تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن
الملابس اي الفاعل او المفعول به وهو على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة
ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو ونحوهما من المنفيات فان اسناد القيام
والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو
له فقد صرح في التعريف من المجاز بنفي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل
المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل
ما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن
النفي واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات وكان اسناده في
قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري
فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات
مثل نهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتأمل ومنه اي ومن الاسناد مجاز عقلي
ويسمى مجازا عقليا ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل
او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل
وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتأول متعلق باسناده وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما
يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل
الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة

للاسناد وعلى هذا ان يكون الا ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة
جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول
معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول اذا كان مبنيا له
اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول اذا كان مبنيا له حقيقة
فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به
يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو
في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد عما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم
الاسد لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه
الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر
فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية
فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء
ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان
على لفظ المصدر فهو ههنا بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ذكره
المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه
به تأكيدا وتنبيها على تناهيه ومن ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم
في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي
ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لانه وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل
او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه

مثل الكتاب

مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي
يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل اثبات الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي
يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه
فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو
المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند
ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده من المجاز كما انه ليس تحقيقه وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان
يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورتين من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه
وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة في بل وقس عليه
الظرف والمعتبر عند صاحب الكشاف في تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز ان يسند الفعل
الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك
ان تجعل مثل هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذه
التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل
الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين ونحو
قولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان
المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما هو حقه
ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف
اليه لانه تجاوز عن موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة
او للمطلق باعتبار ان جعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه
كما هو او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين
والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اذ لك خير مكانا



لعدم التأول بل حمل على الحقيقة لكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر من قول الجاهل كما
استدل بقوله لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد
ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت
رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب
الليالي اي مضيها واختلافها ابطئي او اسرعي حال من الليالي
على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عن الاول اي اسرعي امشت ايتها الابل
فلا تفاوت لك علي بعد ذلك وللاول مجاز خبران بقوله افناه قيل اله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا
واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشي والمفني فيكون
الاسناد الى جذب الليالي متأولا بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي باعتبار حقيقة
طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان نحو احيا
الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث
نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية و
تفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت
البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيا الارض الربيع في عكسه ووجه الانحصار في الاربعة
اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف
عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وزيادة لما عسى ان
يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين ولانحصار الاقسام
في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد

مستعمل

مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار
وكذا في قولنا الجيب اجيا في ملاقاته المجاز اسناد احيا الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا
الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت
عليهم اياته اي اياته زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى ادخره ايمانا للاقتباس وان المعنى
اذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها نحو
ابناءهم كنسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر ونزع عنهما لباسهما نسب نزع
اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسة ابليس ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي
كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو
حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان
او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل
وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة
وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات او من ذكره في احوال الاسناد الخبري
بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى فان البناء فعل
العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله ولينبت الربيع
ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما شبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل
او الترك عنه ومنه ليجر النهر ولا تقطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار وهل بك
تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث

لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالته اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وافنت الربيع البقل فهذا الكلام اذا صدر عن الموحد نحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه لما هو له لكن مثال هذا البيت مما لا يحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في الحكم الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة مستعملة لجواز ان لا يسند الا الى ما هو له قطعا كما ان المجاز اللغوي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قوله سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول المعتزل وهو الالفاح انه قول ابي الطاس يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل الصب اي صيرني الله هواك بهذه الحالة وهو ان يضرب المثل بالعلاقة في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى

فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في قوله اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني وبزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار بان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره واتكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله وانما اما ان من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي نحصه في قوله تعالى من ماء دافق

ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اسند الفعل المجازي لا الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
ووقوعها قال ان قلنا فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي لكان
ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يتشبث فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره
كما في الاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون
الامر بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك
لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية
لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح
شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب
الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم
لظهور انه ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت
لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في
التحقيق انا ندعي كون اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في
جنس السبع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار
ان تكون شيئا غير سبع فيكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم باعتبار
العائشة له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وبهذا يكون الامر بالبناء لهامان لا للعملة
لكن بادعاء انه بان وحيلة من جنس العملة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء
لفرط المباشرة ولا يتحقق على الله صحيح انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض

قوي يذكر في علم البيان انشاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم
وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع
عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني
منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه ان السكاكي ذكر الطرفين مطلقا يمنع
الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو
لجين الماء فيمثل انه جعل نحو قوله لا تعجبوا من بلا غلالته قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو الشخص الصائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير
اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب
عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضية
صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم
فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة
بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجازا ولغيره حقيقة ولا يخفى عليك انه لو كان
كان المراد بلفظ هامان هو البنا حقيقة كما ضمه لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت
ارم اسدا لا يكون الامر له لا حقيقة لا يكون الامر لحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما
هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف وكذا اصح بان
الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف
صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني

في احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه
وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا لكونه مسندا اليه
الحكم مؤكدا او مقصورا او كونه مسندا اليه المسند مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا ونحو ذلك

ثم ان كون المسند اليه اولى بالتقدم اما لانه مقدمه على ساير الاحوال لانه عبارة عن عدم
الاتيان به وهو متقدم على الاتيان به لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين
احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به بوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان
الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني
مع اشارة ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا
بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون
ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل
التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل واللفظ يعني تخييل ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل
وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت
من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ
المدلول عليه بالقراين والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية
على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز عن العبث
والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القراين هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل
يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له وافخاما او عكسه
اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر
اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه او ادعائه اي التعين او نحو ذلك كضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية
او ما يشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء
عن غير المتعرضين له الحاضرين مثلا وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام



وتشنيعه او غيرها من رحم او غير ذلك ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم
فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومن قولهم بعد ان
يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا فانه
طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل
قتل الخارجي لعدم الاعتناء بان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن مثل قتل الخارجي من شره
وقد يكون لمجرد الاشعار بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم اي للملة التي او الحالة او الطريقة فحذف فانه لا توجد في الذكر ما بلغ من
الفظاعة بحيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت
كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يتحرج ان يجري على لسانه
ما هو فيه لفظاعته وضجارته المتكلم واما لان لا يقدر على استماعه لا يحتمله السامع وضجارته واما ذكره فلكونه
اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او للتنبيه على غباوة
السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم
كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن
غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره
او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم
لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام مع الاجمال ويجوز ان يكون ... وقد
يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال
لك من نبيك فتقول نبيي حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله ص الى غير ذلك من الاوصاف
وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل

الى الانكار بهذا الكلام مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام
النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار وعرض
المفتاح عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما
لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر آخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح
الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لقصد العموم
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص بمعين قرينة الحذف وتخصيص له لا اراده
اذا لم يكن عام النسبة نحو قال الله كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم
يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا تغني بالقرينة سوى ما يدل
على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او
فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح
ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف
جعل الذات مشارا به الى امر معين خارجي وضعية وتقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير
لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير
وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو نفس الحكم لان المتكلم حاكم في الاذ
بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى و
كلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد
زيد حافظ للتورية فاذا ثبته اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة
وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الذي خلق السماوات والارض
ولقيت رجلا سلم عليكم اليوم وحده قبل كل واحد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه ضعف

بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار
اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وتقدم المضمر لكونه اعرف المعارف
واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين
مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الخطاب مع معين الى غير معين
ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في
الانكشاف لاهل المحشر الى ان امتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به
اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية وله مدخل في هذا الخطاب و
في بعض النسخ فلا يختص بها اي رؤيته حالهم مخاطب اي لهم رؤية مخاطب على حذف المضاف
قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك
فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو
في القرآن كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق
بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق
بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم
لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها
على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع
ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز
به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا
يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام
العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه

قوله بعد التسليم اشارة الى تقديم المنع
وهو ان يق لا نم انحصار الاسم المختص
كما في العلم فان الرحمن مختص به تعالى
وليس علما كما قوله صفحة ١٣

معين فان قيل هذا القيد مغني عن الاولين لان المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر
القيود انما هو لتحقيق مقام التعليم فلا باس بان يقع فيها ما يقع به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات
لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين
بواسطة تقدم ذكرهما او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا ايضا يتوقف على ان
يكون معنى قوله ابتداء بنفسه ان يعين اللفظ نفس احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من
تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التقييد والتي تكون
احترازا عن ساير المعارف ولا يكون للتخصيص ما ذكره جهته لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم
وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان لا يصار الا ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان
وهو احتراز عن احضاره ثانيا في زمان ذكره كما في ساير المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها
الا مفهوماتها الكلية واما افادتها الجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها
في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان ما
ذكرنا او لا كما هو التحقيق بانه اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف
ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او
المستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما
لمفهوم المعبود لكثرة المعبودات بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد
لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء
الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود
بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود الا الفرد الذي هو خالق العالم
وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود منه الذي

وانه يعرف باللام من علم
القافية كما لم
يخرج ايضا
قوله فلا يخفى عليك المنصف
وذلك لان قيد الابتداء
على ما ذكره هذا القايل يخرج
ساير المعارف ولا يكون
لقوله باسم مختص فايدة سوى تحقيق المقام واما
ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لا يكون
لكل من القيدين الا فايدة بعد تحقيق المقام مقابل
يقصد اليه اخراجه لتقدم الذكر على الاحضار في
العلم ليس الا في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه



قوله انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي

مثل ركب على

يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم

معارنة او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي

لان انتسابه الى اللهب الناري يدل على ملابسته اياها كما تقول هو ابو الخير وابو الشر وابو الفضل واخو الحرب

لكن بالتلبس بهذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من اللازم

الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب

الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية وما يدل

على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص زعم انه جهنمي سواء كان اسمه

ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من

الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي

كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب

واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة تحقيقية تامة ولا يكون

من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام لو ايهام استلذاذه اي التعلم او تبرك

به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام

وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا لكون الانسب ان يتقدم عليه ذكر اسمه

لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام

سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه

وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام للموصول

هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى ما هي له بحيث الذهن لا بان يعرض

الموصول بما ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت

الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة بالجملة فان تخصيصها ليس بحسب الوضع

فقولك لقيت من ضربته اذا كان من موصولة ومعناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك
وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس
بحسب الوضع لانه موضوع لانسان ما والتخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون
الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم لما قصد الاشارة الى التفصيل لباعث الموجب له
او الحرج بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم
ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة
جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض
المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة
مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء
الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه وياخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام
مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن
لما يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة
عن الفحشاء وقيل هو زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط
الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز
فلا يتقرر المسند اليه ولا لبس في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وفيه تعسف وما هو
نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعيا داسخي وصحح
من خلق الصبي فانه ادل على عدم حوفهم البخاري من ان يقول من عبيد الحي والمشهور ان الآية مثال لزيادة
التقرير فقط والمفهوم من الايضاح انه مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح
بالاسم او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة
واورد الحكاية شرح فلم يكن مثالا لها لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم

من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح
اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على
خطأ نحو قول عبدة ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم
يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في
هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت محتملا للايماء الى
وجه بناء الخبر وزيفه المص بانه التنبيه على الخطأ ورده المص بانه ليس فيه ايماء الا انه بناء نقيضه عليه وجوز ان
العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا
صلحاء ان الذين تظنون اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين
المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على
طرزه وطريقته يعني تاتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق
من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على
الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكر
اسمائهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم
لشأنه اي لشأن الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به
الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك
السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن
او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او ايماء
او شأن غيره اي غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان
بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب ع وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر



فقولك لقيت من ضربته إذا كان من موصولة ومعناه لقيت الذي ان المعهود بكونه مضروبا لك

وإن جعلتها موصوفة فكأنك قلت لقيت إنسانا مضروبا لك فهو وإن تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس

بحسب الوضع لأنه موضوع لإنسان ما والتخصيص فيه بخلاف الموصولة فإن وضعها على أن تخصص بمضمون

الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد أشار إلى التفصيل لباعث الموجب له

أو المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم

ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة

جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير أي تقرير الغرض

المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه أي راودت زليخا يوسف والمراودة

مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء

الذي لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته إياها فالكلام

مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لأنه إذا كان في بيتها وتمكن

مما يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فإباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة

عن الفحش وقيل معناه زيادة تقرير المسند لأن كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط

الاختلاط والألفة وقيل تقرير المسند إليه وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز

فلا يتقرر المسند إليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لأنها واحدة معينة مشخصة وفيهما تعسف ومما

نحن في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند إليه بيت السقط أعاد ذكرى ... وصبح من عهد

من خلق المسيح فإنه أدل على عدم خوفهم النصارى من أن يقول من عيسى أو المسيح وإن الآية مثال للزيادة

التقرير فقط والمفهوم من الإيضاح أنه مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لأنه قال أو أن يستهجن التصريح

بالاسم أو أن يقصد زيادة التقرير نحو وراودته ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة

وإن أورد الحكاية شرح فلم يكن مثالا لها لا مزيد زيادة التقرير عن الحكاية فافهم أو التفخيم نحو فغشيهم

عنهم ومنه في غير المسند إليه قول أبي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم وأسمت سرح

اللحظ حيث أساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فإذا عصارة كل ذاك أثام أو تنبيه المخاطب على

خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه إن الذين ترونهم أي تظنونهم إخوانكم

اعلم أنه نقل عدم الحنفية عن الصغير

مع أنه نظر المذكور في تلك الكتب

بقوله ثم ذلك امرأة في حجابكم الأصلي

ولا انتقاض التفسير بقوله ...

مناط المقصود للجواز باتفاق أهل ...

شأنه أي شأن الخبر نحو قول الفرزدق إن الذي سمك أي رفع السماء بنى لنا بيتا أراد به

الكعبة أو بيت الشرف والمجد دعائمه أعز وأطول من دعائم كل بيت ففي قوله إن الذي سمك

السماء إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما إذا قيل إن الله أو الرحمن

أو غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أرفع منها وأعظم

أو شأن غيره أي غير الخبر نحو إن الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه إيماء إلى أن

بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب ع وقد يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر

نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر
وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ورتها
عزل فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ينبئ عن
زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى
تحقيق زوال الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض البعض بانه لا يظهر بينهما فرق
فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا وان الذين
ردوا ثم لبث فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر حسن التأمل
في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى
وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قوله ان الذين امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان
قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
مومئا الى وجه بناء الخبر فيشكل عليه الامر في نحو الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ردوا
لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن اجاب
عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء
فلا يلزم ان يكون في الامثلة المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي
وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم ونحو ذلك كقولك جاءك الذي اكرمك
او اهانك او الذي يشتمك او الذي ... امور له وقد يكون للتشنيع نحو يا ايها الذي نزل عليه
الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه
بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له وذلك بان يعرض للمقام الصالح له فهو ان يصح احضاره في
ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد

وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب لاد المرح فقد اشار اليها المصنف بقوله لتميزه
اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قول ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا في محاسنه او على الحال في محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد
العز في الحضر او تعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك
آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر البليغ كقوله ... اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله
اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره
الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني
كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث ان
هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على
اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان وذكره
في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه
بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت
او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم
المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا
لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وبعد ساحة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة
الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضرب
فهاني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهاني
هذا الضرب اي هذا المذكور عن قرب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قرب وكانه
حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن كذا الا ان المعنى

غير مدرك حاسة فكأنه بعيد او لتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه
باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة
من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه
بان اورده اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى
عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره
سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة
الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول
عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر
الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا
في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية
في قوله تعالى قالت رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
وهو مسند اليه وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد
الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر
كما في صفة المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي
المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة

لطلق المعرف بلام الحقيقة التي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل فرد
من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي اي بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد
في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا والحقيقة اي موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت
اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل
وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقته على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم
من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة
نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من
القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة
سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه باعتبار القرينة في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة
وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة
وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة
ولكون اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ونعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله
وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وفي تنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين

او للرجال الذين ... لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بشيء بعينه
كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما نذكره عن قريب
وان كان اسما موصولا لا يصح هذا الوصف لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف
في ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان تقع النكرة اعني قوله غير
المغضوب عليهم لا توقيت وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد
كما في ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلا احقيقة ام هو مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان
استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها
وانت اذا اطلقت المعرف وعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك
التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وتستوضح هذا في بحث الاستعارة
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل
صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فتحقيقه ان اللفظ اذا
دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما
في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث
يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ان اللام للجنس وقال في
قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق
على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس
كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد
واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق

وشمل كل لطائف الماهية ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة
الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو
رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز
عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا
لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين اثنين او جماعة
بخلاف الجنس الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار المعنى ليس باعتبار العدم وهو اي الاستغراق ضربان
حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب
وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان الانسب مثالا مبنيا على
مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة
الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ
والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف في المفتاح
يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او
غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القاعدين الا عمرا
وهذا اظهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع
لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي
خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اوردوا البيان بلا التي لنفي الجنس
دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان

لا تنافي في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي او النهي او الاستفهام ظاهرة في الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يحقق عدم
الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في
الابتداء نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت وفي المقامات يا اهل
النغ وتيم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان
والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق و
بالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف
باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل
عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم
آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله
يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين
مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي
استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني
كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم
فلا يمكن خروج الواحد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع
داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع
دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منهم بل هو اول
المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس
شيبا انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لحصول
وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهن

عند حصول الوهن لبعض من العظام باعتبار دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك
لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوهن في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف
وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشده ما
تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه
ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس بعض العظام بل كلها
ناظرا الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام هذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد
شمول الوهن للكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح وهنت
العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم ان لا
منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان البعض عظامه
مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض يعني بعضها كالواحد والاثنين
ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل
فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى
والله يحب المحسنين انه جمع يتناول كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين
على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن
قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة
الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل انه لو اراد
المفرد وان كان اشمل لكنه يفهم منها المعنى الآخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان
المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق
الحكم بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم واي هذا الا تهافت
وزيف لا دلالة لقوله يتناول كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات

مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف الطعام وذلك لان هذه تتفرق لانواعها عقل والكل والجملة فالقول
بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال
وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا حاجة الى نقض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح
ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد
به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف في نحو قولهم فلان يركب الخيل
والمراد منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن
عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب ونبه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة
في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شي واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام
مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها
لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يعتقد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال
ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مطارح الانظار ومطامح الافكار
كم زلت فيه الافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد
مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم
المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وامتناع
وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل
عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج

الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق ونطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اي مختلط وصف
المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه ... في ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة اي ربا هواي اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار
مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد
اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر او لتضمنها اي الاضافة تعظيما
لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة
ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان
مضافا اليه لكنه غير المسند اليه والمضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا
للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد
او نحو ذلك وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل
البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
ولكراهة التصريح باسمهم واما بتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كثيرون ... او المتكلم نحو حضر
اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام او الاذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك جاء
ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة استعطف
الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون او تجوزا لطيفا ... لا طريق لاحضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب
او لانه ... جنسية وتعميما نحو قولك ... على حرامي الارض نخلة في دهنها ...
جنس الحرامي وذلك لان الاسم المفرد صالح لمعنى الجنسية والفردية كما عرفت في نحو ...
يطلق ... فللافراد اي لتنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما

اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة
للفظ المس عليه واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه
عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به
او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك
النوع من الدواب وصرح المصنف بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية
لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم
بعضهم انه اراد بالكل افراد مطلق المشتق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير
كل دابة خلقها الله من ماء او مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفا بل قصد صاحب المفتاح ان الآية
مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له او للتعظيم
نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله او للتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا الحمل التنكير على ما يفيد النوع
كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال
الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى
يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن
من بينه ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن
ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا اغترارا وما زاده بعض الاعراب
ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون
قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى
منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب.

يصدق عليه اسم الجنس نحو قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه
نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات
الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم اولى او التعظيم او التحقير اي
يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي ابن ابي السمط له حاجب
اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب اي حاجب حقير فكيف
بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق
بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا
كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والفرق يشار اليه بقوله
وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير وهذا ناظر
الى التكثير وذوو آيات عظام وهذا ناظر الى التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل ايضا نحو عطاء شيئا اي حقيرا
قليلا فالتكثير والتعظيم قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم
المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا
سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح
وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف
عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة
او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة واجاب عنه بانه ان اراد ان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة فلا
في ذلك التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل القوة والشدة والضعف وان
اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير فيه فممنوع للفرق الظاهر بين
التحقير في نفحة من عذاب ونفحة في عذاب بالاضافة وما يحتمل التعظيم والتقليل قوله

ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة
عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي بعدد
نزر من خيولك وبشيء يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير
الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد
محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط
بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير لنحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل كقولك
هذا الامر نعني اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخره عن ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير نظرا
الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم
الوصف من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه وعظم اعتبار اريته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الانسب هاهنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف
للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها
ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الا قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر
والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا والالمعي واليلمعي الذكي المتوقد
وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد
عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا اي الالمعي ليس بمسند اليه
وقوله يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه حاكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي
فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر
جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا

اراد بالتخصيص

اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد
الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر
او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لا يكون الوصف
مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره
اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه
بعينه قبل ذكر الوصف ولم يشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذ قد يكون الموصوف
متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون
الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا
الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط
في تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي
يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي بالنسبة الى الغير ويمتنع ان يكون هذا مراد
من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون
خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عارف باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل
من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية
ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير لمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا
مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال

في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم ذلك انما هو نفس الحكم بعينه مثل قولنا والله

ونحو ذلك وهذا الكلام ان الشرطية جزئية بخلاف شرط فانه قيل في كلامه نفي ما يشعر بان دخول

العلم انما هو في الصلة لانه الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة

ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة

التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وثمة

في سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة

ثم جاءت في سورة البقرة مشارا اليها بما عرفوه اولا فقال ممكن ان يقال الوصف يجب ان

يكون معلوم التحقق عندهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه السلام او المشركين لما سمعوا الاية علموا

ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما تاكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني

جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع

لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه الا مجرد التقرير والمقصد الا دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح

حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان المقصد الا مجرد التقرير كما تطلع عليه وهو خلاف ما صرحوا

به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم

فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت

فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل تقديم الاسم على الفعل

اما تقريره بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير ذلك الاسم

فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مرة على ما

تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار

التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير

للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان

حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي وهذا

غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا فائدة في حمل كلام المفتاح على ذلك كيف وهو تعرض

على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر انه لا يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه

يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او لتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري

غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص

الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا

او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا

يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظ او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون

لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع

من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم و

ربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة

واستبعاد جميعهم بسجود مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التقرير والتفريع كون

سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة

توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع

دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان كلهم تاسيسا ولهذا قال الشيخ

عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجب من اصله ولولاه لما فهم الشمول من اللفظ

والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره

ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان

المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع

توهم ان يكون اي واحد منهما ولكن اسناد اليهما انما وقع سهوا وانما اذا توهم السامع

ان اي ما رسولان لهما او ليس احدهما رسول الاخر فلا يقال لذلك جاء الرجلان كلاهما بل
الفهما او غيرهما وكذا اذا توهم ان المجيء احدهما ورسول الاخر فلا يقال لذلك جاء الرجلان
كلاهما بل نفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض باعث ونحو ذلك
فانما يدفع بتاكيد المسند اليه لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف
البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد لا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح
لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد
وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم فيه ان يكون اسما مختصا بمتبوعه
ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها
الموصوف كما صرح الفاضل الكاشي زيد فان الاكثر ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من
الايضاح للصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتقرير واورده السكاكي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل
على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا
ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد
على ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير
ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف في بحث التاكيد على ما هو داب
السكاكي ويكون مقصوده انه لا التاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير السكاكي

الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية
والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين عن الاله لا اثبات جنسية
فوصف الالهين باثنين وكذا اله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتقريرا له وهذا الذي قصده صاحب الكشاف
حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا
اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده
كلامه وقوله يؤكده اي يحققه ويقرره ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير اللفظ
او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان اثنين
ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله
نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي
للبيان والتقرير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض
صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب
الوصف فالايتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في
الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر
يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وبتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد
عليه للمنصف يتبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على
ما توهمه القوم واستدل بعض العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى
قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل
عن ابن الحاجب والنحاة لم يذكروا اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في
متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية
والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان

لاصفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من

الصفة لانها انما تكون للتخصيص او تاكيد او مدح او ذم او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل

على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيء آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر

اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة كما ان الداعي الى ذكر ليدل على معنى التذكير و

الغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف

وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فقط لانه لا يقوم مقام المبدل

منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ما ذكر صاحب الكشاف

في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان قوله وشركاء مفعول اول لجعلوا والجن بدل من شركاء او معلوم ان

لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الا وهي انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ ليس

انما هو عن اتحاد الاثنين من الالة على ما مر تقريره واما الابدال منه ان من المسند اليه في

استغار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا باطل الى انه حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد

هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فزيادة التقرير

نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين المبدل منه وان كان مفهوماهما

متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل

وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذ جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض

لان البعض ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق الهين عليه وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال

هو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف

على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر

المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل

الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير

قلت قد جعل المصنف اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى

المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير ونكتة فيه الايماء الى ان البدل

هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير و

بيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى الصراط المستقيم صراط

الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم

بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان الموضوع المتبوع مشتمل على التابع اجمالا

فكانه مذكور اولا فاما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق و

يراد به التابع نحو اعجبني زيد اذ اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني

زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام النحاة ثم بدل البعض والاشتمال

لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير

كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء

معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل

من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض

لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل

مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين

اولا وعن الآخر بعده مع تراخ او غير تراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو

بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك

في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان حتى فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف بدلالة ان

ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة

على ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الا ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب

ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة

الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات

الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا او يكون خالد

اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند فيها انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار

انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند

اليه ايضا فكان الاحسن ان تقول او تفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الفعل

اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام

فيه امر زايد على مجرد اثبات المعنى للشيء او نفيه وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا احتمال الاستثناء

الى الشك فيه فمعنى كلامه في نحو جاءني زيد فعمرو ويكون الغرض من الكلام اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد

حتى كانه يعلم ان المجيء لزيد وعمرو ولكن انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة

تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا

معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء

غير تفصيل المسند نحو جاءني الاكل فالشارب فالنايم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في الحقيقة

ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي ياكل فيشرب فينام وكذا ثم ولا دلالة فيما ذكر او

يجيء التحقيق في بحث القصر نحو جاء زيد لا عمرو لمن اعتقد ان المجيء اياك عمرو دون زيد وكذا في المفتاح

و لا لم يصح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع

بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما

جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما او ملازمة لا

للاستدراك وهو دفع توهم المخاطب ان عمرا لم يجئ تولد من الكلام المتقدم وقياسه بالاعتقاد

وهذا صريح في انه انما يقال جاءني زيد دون عمرو على ما وقع في المفتاح وكما انه يقال لمن اعتقد

ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا

ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح وانما يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون

قصرا فرديا فلم يقل به واحد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الا

ضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد

وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا في النفي نحو ما جاءني زيد

بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت

عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم

مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن

وبهذا اشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت

او متحقق الثبوت فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو وعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم

مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في الخبر المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد

واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطرد في

المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى ان تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره

بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا

الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في شك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام

نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق

بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا

من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومساعدة السكاكي في حروف العطف اي الجمهور

والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار

وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا النزاع لا طايل تحته واما

الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا

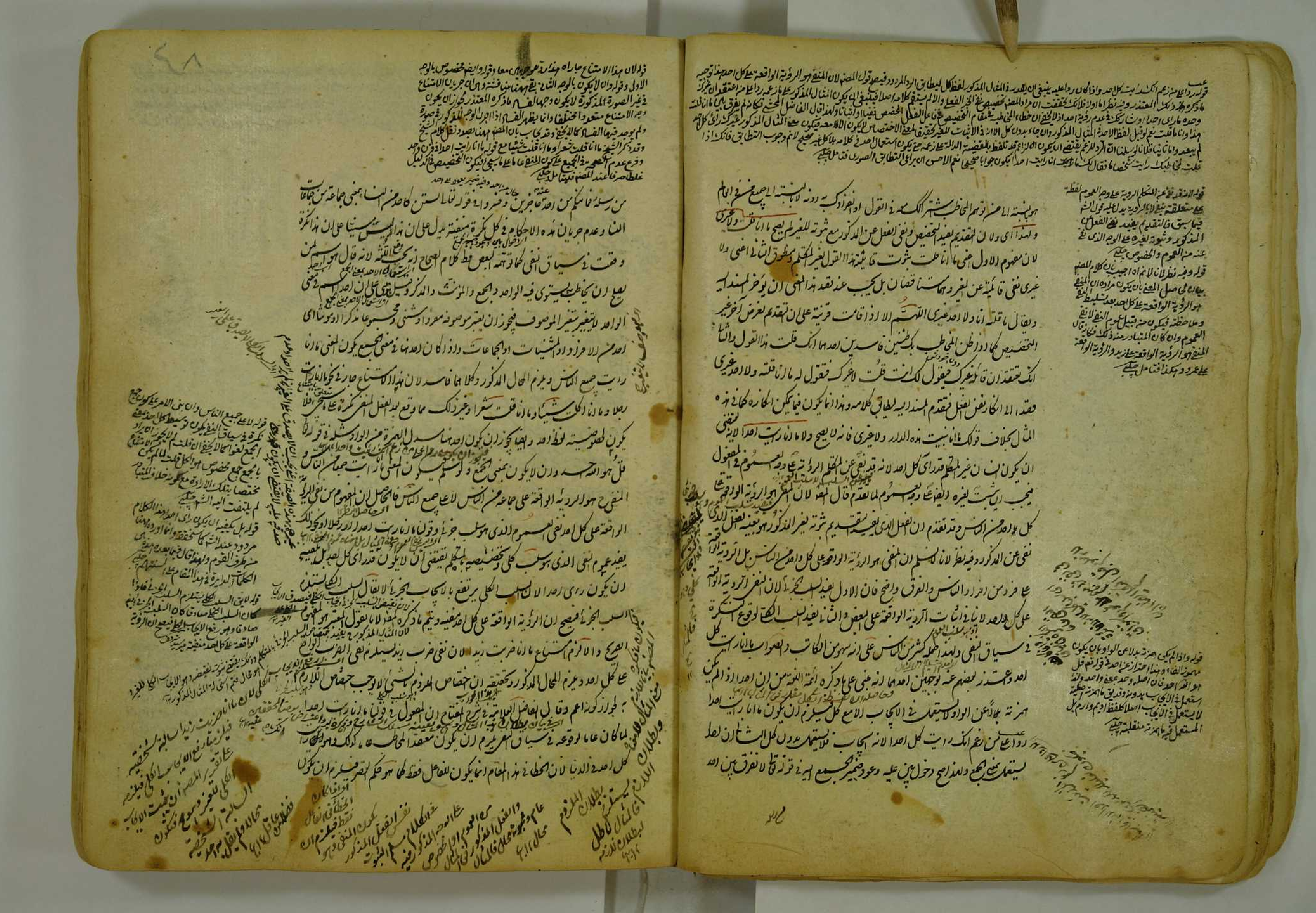
ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند
هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه
وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع
اليهما لانه يجعل مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فتخصيصه اى المسند اليه بالمسند بمعنى قصر
المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا
يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على
المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب الاستعمال
في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته
دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسندا اليه مختصا بان تثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد
معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه
يكون لقصر المسند اليه على المسند ايضا كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون
حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا
ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشأه عدم التدرب
في هذا الفن وقلة التصفح لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف
باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرناه
وتحقيقه مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه بما ثبته ونحو ذلك بل تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون

الرجل

الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا
فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقته قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد
هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف ف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته
لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى قصر
المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله الا
ان الله هو يقبل التوبة ان هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه
بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا هو
او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا
المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحيوة هي الحمام اى لا حيوة الا
الحمام واما تقديمه اى تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه
وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان
تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا او المفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له مع التقديم اسمه وحكمه
الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان
تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد
وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا
مشحون باطلاق التقديم على الثاني فلكون ذكره اى ذكر المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان
يفسر وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف

الا التفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل
الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم
هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن ثمة ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية
فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل رتبة المعمول
وكذا كل ما كان ثمة شي مما يقتضي التقديم للمسند على ما سيجي تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في
المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشي بعد التشوق الذ
واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية
فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس نفاذه في
ابدان الاموات كما يحيي من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا البيت تبين ان المراد بالحيوان
المستحدث من الجماد ادم وناقة صالح وثعبان موسى ولا القفقس على ما وقع في الشرح لانه لا يناسب
السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك
واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار
وعليه قوله تعالى ورجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب
انما هو نسبة المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب
ولا ترى انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه
يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر او الاخبار او الخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار
والمعنى لما فهم من اثباته في معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر لتصور لا للتصديق والمطلوب بالجملة
الخبرية انما يكون للتصديق لا للتصور وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الضرب

مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر
المسند اليه اصلا بل يقال وقع ضرب مثلا انتهى لو قيل على المفتاح لا نم ان التقديم دخلا في الدلالة
على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث الشرطية انتهى لكان
وجها ومثل افادة زيادة التخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس
في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل
الاستشهاد هو قوله فهم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا التفسير للشي باعادة لفظه ليس بشي
واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في
حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط
لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين
امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام
واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه بقوله واما لانه
المقتضية لذكر المسند اليه فمن ان يكون الخبر عاما نسبته الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
لكن في بيان كون التقديم مفيدا الزيادة التخصيص نوع خفاء عند القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز
كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر
الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قال بالحصر
فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند
اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله
مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه
من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شي ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي
كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جمع من سواك قائلا لان التخصيص انما



هو بنسبة اما من توهم المخاطب شركة الكسه في القول او انفراده به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم
ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري
لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا
غيري نفي قائلية عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه
ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير
التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني
انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري
فقصد الانكار نفي الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن الانكار كما في هذه
المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
فيجب ان يثبت لغيره الفعل على وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على
كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد تقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي
نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة
على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد سلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة
على كل واحد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد سلب الكلي لوقوع النكرة
في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل
احد واعتذر بعضهم عنه بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن
همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا
ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا
يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد

من رسله

من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين وضمير الجمع في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات
النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على ان هذا نكرة
وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وفي كلام الصحاح انه يجب [illegible] لانه قال احد اسم لمن
يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر وقيل بني على ان احدا اسم في معنى
الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اى
احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا
رايت جميع الناس ولا يلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الاستعمال جار في نحو ما انا رايت
رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما يحق فلا
يكون لخصوصية لفظ احد ولهذا يجوز ان يكون احد ههنا بدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى
قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما رايت جميع الناس و
المنفي ح هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية
الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك
يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون قد راى كل احد بل يقتضي
ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم
السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم
الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع
على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بشيء لا يوجب اختصاص اللازم
لجواز كونه اعم وقال بعض الافاضل العلامة في شرح المفتاح ان المعقول في قولنا ما انا رايت احدا
لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب انك رايت
كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون للفاعل فقط لما هو حكم القصر فيلزم ان يكون

قوله ومن مشكلاته ما نقله عن بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالى من حيث قال وقولك ما انا رأيت احدا او رجلا يفيد عموم النفي اه متحدان في المحل وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور لختلفان في التقدير متقاربان فيه كما لا يخفى جلبي

قوله فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير المتبادر من المشاركة الشركة المعية فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المصنف ايضا ووجهه ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى جلبي

ما نفي عنه الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان
كان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب بل في تقدير بخلافه واعترض عليه
بعض المحققين بان الباء في بيتين الفاعل هنا هو سلب الكل اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب
ان يكون المخاطب معتقدا انك ما لم تر احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه خطأ في
تعيينه انه زعم انه غيرك وانت مشارك الغير فنفيت وهمه وحصرت فيك هذا السلب اعني
عدم رؤية احد من الناس اذ لو خالف الفعلان لما يسلم لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب هذه
هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي بمقارنة وبحث لانهم لم يحفظوا عن تفصيل
كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون
حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس
هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول اجمل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا فحكمه حكم المثبت تارة للتقوي وتارة للتخصيص لما نذكر عن قريب واذا قدم
على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين فان قولك انا ما سعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم السعي في حاجته واصاب لكنه خطأ في الذي
لم يسع فزعم انه غيرك او انت مشارك الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن
اعتقد وجود السعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت مشارك الغير
واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على نحو ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد
وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت مشارك الغير ولا بد فيه
من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ
اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في
شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما فكان خلفا من القول نحو ما انا قلت

وفي هذا اشارة الى الرد اي في قول المصنف ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ انا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرنا لا ما ذكره الشيخ ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالفحوى لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم جلبي

ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان
قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون انت هذا
كلامه فاذا اعتقد المخاطب ان انسانا ما لم يقل شعرا قط او ما اكل اليوم شيئا او ما رأى
احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم
شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف
على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قال ولو شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في هذا المقام
ان يقال ما انا قلت شعرا وما انا اكلت شيئا وما انا رأيت احدا لانه انما يكون القطع بثبوت الفعل
على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في الفعل
واخطأ فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو مشارك المذكور كما اذا تقدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد الفعل ثبوت
على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشارك الغير فليتأمل ولا ما انا ضربت
الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام
فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر
والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت
زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته فيتناقض وانما قلنا ان علة امتناعه ما ذكرناه لا
ما ذكروه لانا لا نسلم ان تقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا
اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا
بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا فتنفي ان تكون انت الفاعل لا نفي الفعل يعني ان ذلك الضرب

الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعل غيري لانا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع

على غير زيد وانت قررته وكنت ان تكون فاعله فلا يكون زيد منفردا بالكل ولا الغير كل الفاعل

وهذا المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا

فان النفي لا يتوجه الا الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب منحصرا على افراد غير زيد والاثبات لزيد

فيما في التوفيق لانا نقول يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيد او الاخر على

زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد

منفردا به بهذا الضرب الذي نوظر فيه في فاعله ولا يلزم ان لا يكون منفردا به اصلا لانا نقول

المتنقض بالاهو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد فيما عبه هذا

محل على ما عندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا احدا بان نعترض عليه فيقال ان نفي

لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي

استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من تناقض النفي في شي

كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان احدا ما ضرب كل احد الا زيدا وانت

ذلك الا ان ضيقت ان يكون ذلك الا ان واعلم ان ما ذكره المفتاحيين في تقديم المجرد المسند اليه

بل يظهر اثره في نحو قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المفتاح

لجواز ان يكون احد قد قرا كل القران سوى سورة الفاتحة وعنده لم يمتنع هذا الا قصاره ان يكون

الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة لكم من هذا المحال وما لا عطف على ان وما حرف النفي والمعنى ان

ولى المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفة مظهرا او مضمرا

ان لم يلي حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه

على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي

اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي

او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي

في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول

بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل

منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب

السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال

الدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد

يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في

ذهن السامع وتحقق ان يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر

الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص

نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي نحو مثل المصنف

الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت

لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا

ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب

عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى

لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسندا الا غير الضمير وانما هو

الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا

قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير

تجوز او سهو ونسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت

سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عندك مع وجود السعي في حاجته

وقد وقع خطاء منه في فاعله فقصد ازالة الخطا بل اذ قلته اي المثال الاخير ابتداء يفيد السامع

صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صحيح والعالم مستحيل

نفي التقوي لانه ايضا اورد هذا الكلام في بحث التخصيص واما تخصيص السيان بالمثال للاخير

محل الاشتباه وشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما

لا يزيدك النظر فيه غير تعجب وتحير وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير

علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك تقييده وجود السعي منك مع

من غير ارتكاب بتجوز او سهوا او نسيانا بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا لافادة وجود السعي

بل من غير ارتكاب تجوز او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو

او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود

السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا

او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك

واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل

بان عقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير عمدا فان كان تجوزا

والا فان كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من

المخاطب ثم بني على كلامه هذا ابنية واشجرة تبنى عن الثمرة هذا الذي ذكرنا من التفصيل اذا بني الفعل

على معرف وان بني الفعل على منكر فالتقديم او البناء على المنكر يفيد تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل

نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ

انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك

الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد

من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان اتاك

آت ولم يدر اجنسه ارجل ام امرأة او عقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف

ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او عقد انه رجلان

ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى

ان اي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم في كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو

للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل

اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به

الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعل لهذا لم يورد في كلامه تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر

السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب

الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون

للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه

ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وفي هذا كلام صاحب الكشاف فانه موافق لعبد القاهر

لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم ومثاله مما المسند اليه مظهر معرف ومذهب

السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا

فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي

ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور

الثلث وقولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر والكلام

اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد

الاختصاص بشرطين احدهما الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه

فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا

في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف جاز اي وان قدر

كونه في الاصل مؤخرا انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي الحكم

قوله على ان رجلا بدل من الضمير فان قيل القول بان رجلا بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال في جاءني رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الا في فصل اعني الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجلا في عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو ايما في التقدير دون التحقيق كذا في شرح المفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه حلبي

قوله استثنى المنكر اي من عدم جواز تقدير كونه مؤخرا كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما يشهد به الذوق فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه حلبي

سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله وجاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتوكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم ولولا انه عنى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ هو الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي نبو هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وبين قولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي لا شر فظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع

قوله بنيت بها قبيل المحاق بليلة قيل البيت للنعالبي من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها للمال ثم انكشف سواتها بعد التزوج واول القصيدة عجوز تمنت ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر بنيت بها البيت العجوز المراة الكبيرة السن ولا تقل عجوزة والعامة تقولها وجمعها عجز بضمتين والاحدیداب اعوجاج الظهر والصفر جمع اصفر والعجوز في الصحاح بني فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطا وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بان فكان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلاثة ايام من آخر الشهر وهي التي في القمر خلو وجهه المواجهة لنا من النور الواقع من الشمس بسبب توسطه في ظل الارض والمراد من قوله فكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة حلبي

الجنسي والفردي فيانا التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا مجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد جعل التنكير للتعظيم والنوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيأتي التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف وان جرى في افادة التقديم الحصر والحصر انما يستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه في نحو قولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا في الاصل يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو بمعنى ما ضربت اخاك الاكبر ووجه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج فيه لمذهبه نظرا اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم على الفعل ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض لا نظائر يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبيل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة ولو كان ذلك ... الاموات ما بقي الاحياء بعدهم من شدة الكد ... لكان ... لا شكاك ... فقد فان قوله ... عطف على ... فيحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام وقد واقيم مقامه ... مع اعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل ... التابع والفاعل ... الا ان ... الثاني

عند التخصيص ليس مبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل

اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطيرة في قوله والمؤمن

العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد

بالرفع حتى ان الابدال امتناع تقديم البدل ومع هذا مكابرة محض ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو

التباسه بالمبتدأ قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاكة ذلك الشهر فقد ثبت كون البيت مما

يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان

قوله ذلك الشهر بدلا منه وتغيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يعمل

في النثر ولو سلم فغيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديم المعطوف على العامل في النظم

ذكره النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط

ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما التقديم التأكيد والبدل والصفة على المتبوع والعامل جميعا

مما لم يقل به احد ثم لا نم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لو لا ذكره السكاكي في شراهر

وانا ب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم

يصح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد

عند المنكر لفوات شرط المبتدأ لا لا يقال التنكير انما يدل على التوجيه بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد

من تقدير التقديم فلا بد منه لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة

وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجه لكلامه

بل الجواب ان ما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يعتقد به التخصيص النوعي الذي يمكن

ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امرأة او لا رجلان

ثم لا نم امتناع ان يراد ان المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر

قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي وتقريب من قبيل هو قائم

قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال اما

قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب و

الغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه

السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من حيث عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة

كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا علام وانت علام وقد ضعف قوله وشبهه مخففا وظن انه اسم معطوف

على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب

يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة

للاول وشبهه علة للثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا

على تضمنه ليكون اوضح وابعد اي وشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما قيل لم يجعل

فانما حكم بذلك لكونه فيها خلا عدل به اما صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف

على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا

قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير وشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى

فبان جعل قريبا من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء

فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان يحكم

بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر ايضا نحو رجل قائم ابوه لعدم الاستقلال لكونه

وهذا معنى قوله في المفتاح وتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا للعارف المسند الى

الضمير عارف المسند الى الظاهر في الحكم بانه مفرد وشبهه وقال المفتاح عارف اتبع عارف عرفت

الافراد لكان الظاهر اذ المسند الى الظاهر او مثنى او مجموعا وهو سهو اذ لا حاجة لهذا الكلام

وما يرى تقديمه على المسند اليه كاللازم لفظة مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو

مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود دون الايجاب مثل الامير حمل على



الادهم والاشهب وغيرهما باكثر هذا الناس يخدع اى الامير مثل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت
الفعل اونفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده
ومن هو على اخص اوصافه اونفي عنه وهو ان كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس و
موجب العرف ان يفعل كذا لزم اثبوت لذاته اونفيه عنها بالطريق الاولى والثانى كناية
عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير فى النفى وعن سلبه عنه فى الايجاب لانه اذ نفى الخدع عن غير المخاطب
مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الخدع موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع
للغير من غير العقد اما ان ثبت ماسوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك فى ثبوت عدم الانخداع
لاحد فى الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهاهنا استعمالا على سبيل الكناية ولم يقصد بثبوت الفعل او
نفيه لاشتمال اونفي عن صيغة انه كما يعرف لما سلك لاجود تقوله غيرى جنى وانا المعاقب
فيكم فكانى سبابة المتقدم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى واما هذا اشار بقوله
من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل
وقوله من غير سناده حال كون ذلك القول او الكلام كما يسامن غير ارادة التعريض كما تقول غيرى
غير ذلك ايضا بالم بيث من ذلك كما ان قولك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا المقام التعريض
فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فلست به كلاكورة اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم
ثم المراد بهما اى بهذين القسمين لا بهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق
الكناية ابلغ كما سبق والتقديم لكونه يفيد التقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه
كاللازم عبارة الشيخ فى دلايل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير
ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قال الشيخ
وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين القسمين يقدم فيهما ابدا الاسم اعنى الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى
ونرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدم ما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا

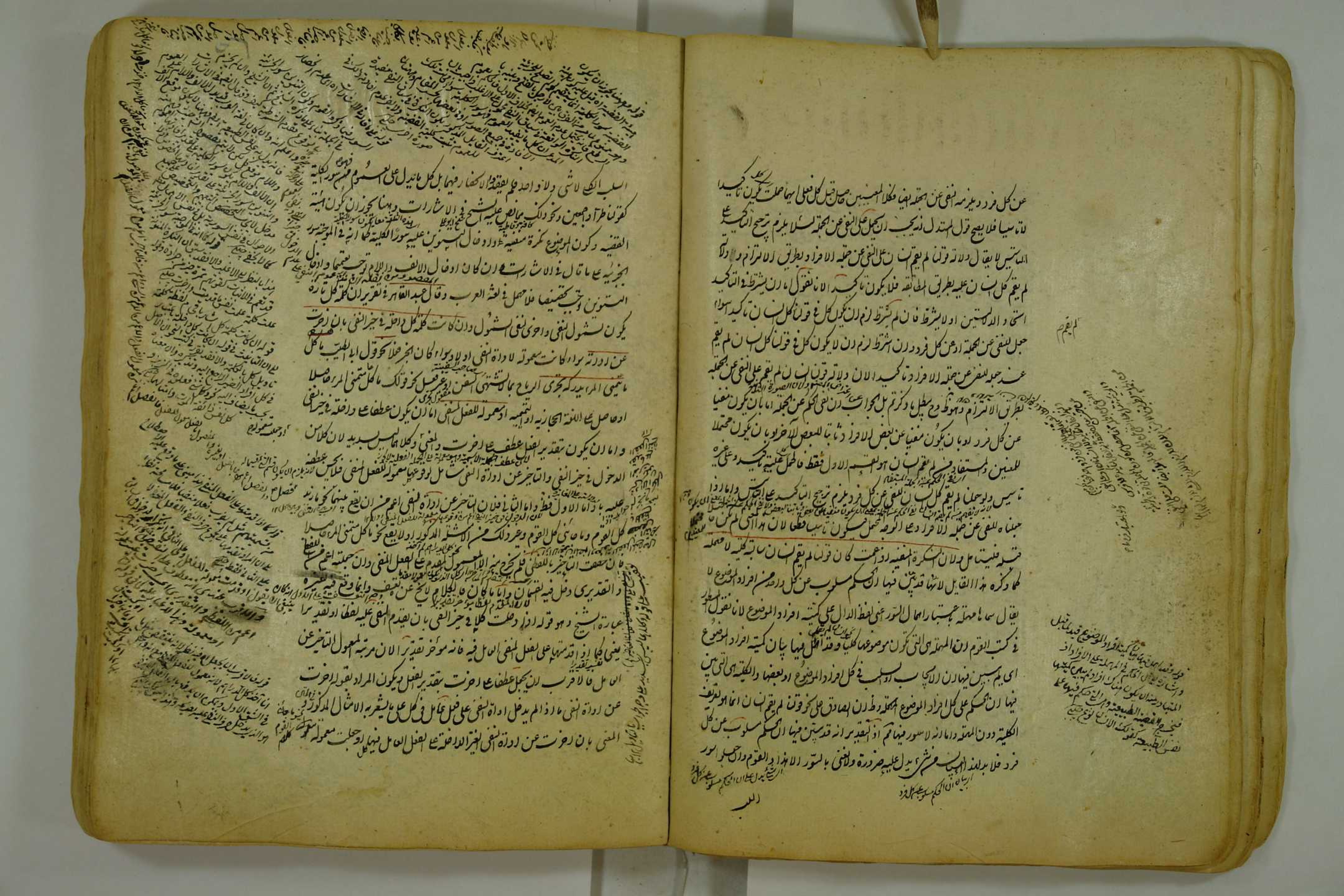
عن جهة وتغييرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد
يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى
الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول وذلك
اى افادة التقديم النفى عن كل فرد والتاخير النفى عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان
يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا
قبله يعنى لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفى والتاخير مفيدا لنفى العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل فى التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ما ذكرتم مسلم فلم يعارض
ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل تمسك فى اصل الدعوى بالاستعمال
وبكون هذا الكلام لسلب الحكم والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان اللازمة اما فى
صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما فيها بان كمية افراد المحكوم عليه معدولة
المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة قدمه ثم
الموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق
بينهما عند وجود الموضوع كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول
يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة
الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة
بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق

نفي القيام عن البعض ولما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما
صدق ان الانسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة
الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق سالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا
عن كل فرد من الافراد وبان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم
عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان
الانسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه
ايضا كذلك كان كل تأكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معنى كل
الانسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد فيكون كل تأسيسا بمعنى آخر لا تأكيدا للمعنى الاول وانما في صورة التأخير
خلاف قولنا لم يقم الانسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن
كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية
تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته للبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن المجموع جملة الافراد
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما
كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار
اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة
كذلك تفيد عموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة
التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فتفيد
ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا
هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم الانسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلنا عليه
لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم الترجيح بالتأكيد على التأسيس
فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد فيكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل ما

لرابعة

سلب العموم يجب ان يكون بعده لعموم السلب فيكون كل للتأسيس لا للتأكيد وفي التأخير بالعكس
وذلك لان لفظ كل لا يخرج عن افادة احد هذين المعنيين فهذا اتفاق احدهما ثبت الآخر
ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم
كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد
على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن
كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد والمفيد لهذا المعنى هو الاسناد اليها و
الى الكل لان الانسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد
الى الكل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان يكون كل تأسيسا لا تأكيدا لان
التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان
لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ الاسناد الى كل لا شيء آخر فيكون
كل للتقوية ولما كان للمانع ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد الا
صطلاحي ونحن نعني بالتأكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه
هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي
عن الجملة فاذا حملت اي لفظة كل على الثانية اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون
معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا لانه
امر حاصل بغير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد
وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس
ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر اي حاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي

معنى التأكيد



عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل فيحمل كل فعلي بها حملت تكون تاكيدا
لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة
لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا الا انا نقول اما ان يشترط في التاكيد
التساوي في الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا كل انسان تاكيدا سواء
جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم
عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا الان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة
بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا
عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا
للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره
تاسيس ولو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا
جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن
مستفادا منه قبل دخول كل فثبت ان ما قاله هذا القائل من ان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة
كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا
يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول
في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع
اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين
فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع المهملة وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انها هو تعريف
الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها ثم اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل
فرد فلا بد للذاهب من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا السور

السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو من سور الكلية
كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون اية
النفي وكون الموضوع نكرة منفية سورا وقال المتاخرون عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور
الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان او قال الالف واللام توجب تعميما واو قال
التنوين يوجب تخصيصا فلا يعمل في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة
يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول وان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت
عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل
ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا
او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي
واما ان يكون بتقدير الفعل عطفا على اخرت والمعنى وكلا هما ليس بسديد لان كلا من
الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يصح عطفه
عليه بان اما الاول فظ واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما نحو ما زيد
كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمني المرء حاصلا
فان حقق التاخير باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعله اعم من اللفظ
والتقدير دخل فيه النقصان واما ما كان في الكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه تغيير
عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان يقدم النفي عليه لفظا او تقديرا
يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه موخر تقديرا الان مرتبة المعمول التاخير عن
العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت
عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به الامثال المذكورة
المعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة

للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا له كجاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم وقد قدم الياء

لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او تقدم ما

نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل

الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا وان على ما بين في النحو وكذا

اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك هي جميع

ذلك هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف

لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او ان

فيها كقولك في الفعل ما كل القوم كتبت وما كتبت كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كان

كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا

نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن والتعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت

كل في المعنى معمولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ

كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذا انا وما آخذا انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض

متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم ويتمسك لتخاطب ويشهد به الذوق والاستعمال قال

الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا

لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور

والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي

وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل

فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين

اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي

لم يقع واحد منهما اي لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد

ابا النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه

علي من الذنوب قال في المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج

بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما

عند المتكلم على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد

ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن

نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك

قد كان زاده لانه انما يناقض نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا السلب الجزئي

واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح وشايع فيما لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم

على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء

مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر عن الفصيح

عن النصب الشايع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه فعل

الا الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم

الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه ثلث

كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة

ملجئة اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ

لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا

تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدم فيها لما اشتملت على ضميره لان معناها

افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او

في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها عن الصورة التي لها فلما

يقال ان الامر كله بالرفع والنصب في قل ان الامر كله لله هذا كلامه واما تاخيره

فلاقتضاء المقام تقديمه وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتقديم
والتنكير والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو
الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل
معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل بين الابهام ثم التفسير الكائن في
هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم
جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم الرجل
في الابهام والاجمال ولا بد من تعيين المقصود وتفصيله بما سمي مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما هو من
هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير
عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره
بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون
ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان المفرد او المثنى او المجموع لشبهه بالاسم اي بمدة في عدم
التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص
في اللفظ الا انا وردا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد
مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما
وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار
تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فانها لا تعمى الابصار
فقصد المطابقة لا انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير في عرفة

وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا وبالها
نفسه وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع
المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه
اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل
النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد الابهام فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل
بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محل ومكان لا يكون لما حصل بسهولة
ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا اعني
قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان والقصة والتزام تاخير
المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل البوصيري فجدك نعم جد ابي شيخ الحي
[illegible] نعم حالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح
في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم الثانية ضمير فقيل
وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المظهر موضع المضمر لاشارة
الى وضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان
نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الا اليه كقوله في مطلع قصيدة وازرت عليها للظلام
رواق وقد يعكس ان يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم
عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل في العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي
كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته اي اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه
وكم جاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحارير الامور
علمائي زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا

فریاد ازین جهان که هنرمند ازو ... جهال در تنعم ارباب فضل ...
بهره بجز نوائب هجران نمی رسد باصد هزار غصه یکی نان نمی رسد
افسوس کنان ... خاصان دارند اسباب تمام نا تمامان دارند

اشارة اى حكم بان غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما
اختص الحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا كملت العناية بتمييزه
فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة
العجيبة في الحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص
المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف
او التهكم عطف على كمال العناية اى او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون
ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده
بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء
كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت العلة والمرض
كي اشجى اى احزن من شجي بالكسر اى صار حزينا لا من شجى يشجو فهو متعد تقول شجاني هذا الامر اى احزنني وما بك علة
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اى بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي
يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة
التمكن اى تمكين المسند اليه عنده نحو قل هو الله احد الله الصمد اى الذي يصمد اليه ويقصد اليه
في الحوائج ونظيره من غيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من
غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعي المأمور اى لكون دعاء المخاطب مرتب على الامتثال والاتيان به ومثالهما اى مثال
التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اى على
وضع المظهر مقام المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد
المشاورة ووضوح الرأى فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية داعي السامع

الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او
الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل فان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي لما في عبدك على ان يكون
العاصي مر لا من انا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا
تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله
ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك
الصفات كائنا من كان انا او غيري نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر
اى النقل غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون النقل من الحكاية الى الغيبة بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقط
العبارة اذ ذاك ويحتمل ان يكون المعنى ونقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان
يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين
وقوله مطلقا من زيادة من المقاييس يصح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة
باسم مظهر او بمضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل
منها واردا في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يرد لكن مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى
الآخر وهذا اى معقود المفتاح يعمم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من
التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في
علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها خص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه
من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة او الكل مقتضى الظاهر ايراده فعدل

ليلك

عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بانه في قوله تطاول ليلك خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي
بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من طرق الثلثة
اي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا
الطريق وبهذا التفسير للكلام لمصر في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم وتمثيلاتهم
ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير
ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير
ليس من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا
ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة
بالاسم الظاهر او ضمير الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا ليصر بضرير بيدي وفي التنزيل انت هذا
باهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرر الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين
واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان
يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق
هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا ابن عليا ان تقارعهم وجدا ابا كل
شئ بعد كم عديم فان لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ
الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من تقارعهم وبعدكم
جار على مقتضى الظاهر وما نشأ الا لبعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات
والقياس آمنتم فليس بشئ قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان تقول
سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما قصد الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول
لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح

حتى ان المازني قال لولا استشهاده موردة وكثرة ترداده ومن الناس من زاد لاخراج بعض
ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان نحو قوله تعالى باركنا حوله لنريه
من آياتنا فيمن قرأ ليريه بيا الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم
مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه وتتماته وهذا اخص اي الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة
ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بما
الاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام
الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني
عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمص
منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه التفات في البيت الاول
عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف فقد
التفت امرء القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظ في ان مذهب السكاكي لا موافق لمذهبه فان
قيل يجوز ان يكون احدها في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الكلام
في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار
الانتقال من الغيبة الى الخطاب في ذلك لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار
الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب
عن الاول ان الانتقال انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال
من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وعن الثاني بانا لا نسلم ان الكاف في ذلك
خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام كما في قوله تعالى

ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم بعثناكم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم كما في قوله فقط اهل زجرتكم

رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك حيث لم يقل اولاكم وقوله تكبرا حتى قيل انهج ان

ذلك المجاوح في التكبير حيث لم يقل وذلك مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا

اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون

المعرفة واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا

تعبدون الذي فطركم كما سيجي فالمعرفة في الجمع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون

واردا على مقتضى الظ والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظ قلت لا نم ان

قوله ترجعون على مقتضى الظ لان الظ يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على

سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من ابا جاني وقد قطع المص بانه وارد

على مقتضى الظ وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظ لما ذكرناه

وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاني في الاية و

البيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظ لما انحصرت في خلاف

مقتضى الظ عند غير السكاكي ايضا فلا يصح اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظ

وان مثل ترجعون وجاني من خلاف المقتضى على ما حققنا واما الغيبة فانا اعطيناك الكوثر فصل

لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك

في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي

وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب ونحو مقصد المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة

ابن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان طروب في مراده بعيد الشباب كاد يعني

عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب

في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعول الثاني اي يكلفني

ذلك القلب ليلى ويطلبني وصلها وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول

محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب

وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها

وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة

كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عوادٍ

عوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم

مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه ومن الغيبة الى الخطاب

مالك يوم الدين اياك نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان شرط الالتفات ان

يكون المخاطب بالكلام في حالين واحدا كقوله تع اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان

لم يخاطب به الله من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره

بخلاف قول جرير تقي بالميس لشريك ومن عند الخليفة بالنجاح اعنى يا ابا خذاك ايه وامي

لتثبيت ملك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شي لان المخاطب بالبيت الاول

امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تعريف الجمهور فقول ابي العلاء ايها رجل ام

رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في زجرتكم

الى الغيبة في اولاك وهو قال انه اضرب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان

يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بزجرتكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت

وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له

في المعنى على طريق المثل او الدعاء ونحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا

وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كل منهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات

الظهر وقول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل

قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية اشارة الى حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء لفظا وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص بالمؤمن وقد يعتبر الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها

يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذه الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة
الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم
عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي
لا يحق العبادة الا له لان الخطاب ادخل في التميز واظهر فيه فكان تعليق العبادة به
تعليقه بلفظ المتميز كمشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان اريد بالذكر لوازم الشئ وخواصه
رجح ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر له تعالى ترقت النفس الى الذات الحقيق
بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف
ذلك اولا بانه المدبر للعالم والهه وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
لهم امر المعاش ويستعد لاجل امر المعاد وثالثا بانه المالك للعالم اجمع واليه معاد العباد
فانصرفت النفس اليه بالكلية لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب
تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن ساير
الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة
وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه
ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عقيبه قسما منه وان لم يكن من باب المسند اليه
فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده
الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي
صدر منه كلام بغير ما يترقبه وهو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له
على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج
له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم

عارضتهما بفرع ثابت تسقي الثمام والثاني ان يذكر شئ فيتوهم ان ليس مع ... فلقف الا
كلام يرى لسان حاله ثم يأتي ما يعقب ذلك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة و
لا وصله يصفو لنا فنكارمه فكانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له فما تصنع به فاجاب بقوله
في اليأس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب
الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر
ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطايف اي قد يكون لكل التفات
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبته للمقام كما في سورة الفاتحة فان العبد
اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان
يؤل الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه
اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فقوله في تخصيصه متعلق بالخطاب يقال
خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد
ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهو غاية الخضوع والاستعانة له
لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من
اطلاق الاستعانة ... اداء العبادة ويكون ابتداء بالمعونة ليتلائم الكلام ويكون ا
لذلك لا ... اطلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات
هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته ...

وما هو في موضع المبتدأ نكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع كون الخبر معرفة لم يات في الجملة الخبرية في كلام العرب سواء في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ ما بعدها خبر اما والكان الامر عنده غيره بالعكس وما زعمه ان في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدأ وابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا كقولهم ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وكقولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل منه مبتدأ وابوه خبره قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب القلب او الكلام فيما هو جار على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدأ نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به ان رح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سياتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قوله اطبع ... ام حمار لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الا الجملة الاستفهامية في الجملة وهذه جملة يكون المبتدأ فيها الاسم المنفي للاستفهامية لا في كل جملة استفهامية فتدبر

والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب

بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض

الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب سواده بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد

ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي

من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي يعطي المال

ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده قال الحجاج له ثانيا

اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد على خلاف

مراده او السائل عطف على المخاطب ان تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله

منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي حال

ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسالونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج

سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال

يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود

كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان

الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال

الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى و

الاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو

من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم

من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون

فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها

الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن ...

قلت نعم ولكن فيما نحن فيه الدلالة على تمكن الوصف اه كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا ولما توجه عليه النظر الثالث والية بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال ... بعد الاستقبال بقوله نعم ... والتفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر ... قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل اه واعترض على النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا للزمان الحالي فيلزم بطلان توهم نفي الفعل الا ... واجيب ... بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع ... مع التبادر ... بالحقيقة ... لا الجزئية ... ولا يخفى ما فيه من التكلف ... اعتبار زمان الحال ... الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا الى نفسه لكن بعض ائمة الاصول صرحوا بان اسم الفاعل ... والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق ... فيتم للكفاية واجيب بعد تسليم حصره فيها بان المقصود بحث ... موضوع ... فيما اريد

ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم

ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام كثير في كلام الله

اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه

التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب

والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل

والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فلم يكون نحو لواقع ومجموع

مجموع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتها عليه بحسب العارض في

الجملة اذ الكلام معناه الاستقبال بكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيما نحن فيه الدلالة على

تمكن الوصف وثباته كما ليست في الفعل وان الدين لواقع

وذلك مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس يعبر على الفرق بينهما

ومبنى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع

والكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام

مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ

بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وضع ما هو في موضع المبتدأ او

ما هو في موضع الخبر كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن

موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه و

يكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض

عليه ههنا هو الذي يكون له ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة

في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع

مظروف ولكنه لما كان المناسب هو ان يعطى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف

الحمد لله بلغ المقابلة بالاصل

نحو الطرف وهنا الامر بالعكس فقلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا اباً لك يعني
بعد حول اظني كان امك ام حمارا اي ذهب السؤدد من الناس والصفو الصفات اللئام
حتى لو بقوا على ذلك سنة لا ابا لك ان منهم نجيبا كان ام غيرها فقيل انه قلب من جهة
اللفظ بناء على ان ظني مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى وصار
الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وحصل المعنى وان اريد ما وقع
بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل وجود المفسر وبانه غير معتبر فوجوده كعدمه فالمذكور
المقدر بعد الهمزة لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام ويحتمل ان ظني مبتدأ وامك خبره و
صح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمارا عطف على الخبر
لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى ويجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان
يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فح لا يقلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير وما
الضمير معرفة كما يقال رجل ظريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو
الام والمعنى اظنيا كان امك او حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون ام ظني وان يكون
حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اعتمادا وقال انه مما يورث الكلام حسنا ويشجع
عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ياتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده
غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف
قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة ملونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع
ارجا مقصور المكان كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها
فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة
ما ليس في تركه للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في
الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة

خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن الا توهم عكس المقصود
كقوله اي كقول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا
امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول
السطح بالفدن اي بالقصر السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب
لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول
انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه
ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع
بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم لم يعرف
وقد اخرجت ولم يعرف جدع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على
حال من الضمير في لم يعرف ولم يصب معنى لم يرجح وذلك لان الجذع عبارة عن الصغير وهو انسب بالقروح
قدمه وثباته فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقحام في
المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غرور اي مجرب قلبس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه
ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير
في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم اتف من جهة الشي العتيقة ووجدته اي لم الف بعده
بل وجدت كلاهما جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله
من الابيات تدل على انه جرح وتحدر منه الدم ولان في فحوى كلامه الدلالة على انه جرح
ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض الحزر
خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد ثبت اي جرحت يصلح قرينة
على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من ترك التصريح دلالة
الكلام على اثبات الجرح ولا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم
اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالاد

قوله والجواب المرضي ما اشار اليه المرزوقي فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء البحث غير مرضي مع انه لا يلزم في الفصل بين الحال
وذيها في الشرح ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصبه او مفعولا ثانيا لزم منه انه لم يكن جذع البصيرة وقارح الاقدام حالكونه
او حين القائم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالقاء وبسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن الافادة واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام
عن القصور فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون البصيرة التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحداثة وهذا ظاهر والاحسن
على ما هو الملايم بقولهم اقدام غر اي مجرب بالاضافة في كليهما الى وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه كان له حال كونه غرا ووصف البصيرة بالحداثة
الى ان رايه وبصيرته احدثه وحصل بعد تجربته لا كان له قبل تعرب الامور والتمرن عليها

ان لا يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لاجلا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة
عن انه على البصيرة التي كان عليها اولا ولم يعرض لرايه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد
وقروح الاقدام عبارة عنه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال لمعنى ثم انصرفت
وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم يال لواي ارادي ومني وانا على البصيرة الاولى لم
يبد لي ندم في الاقتحام ولا غب اختياري للطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحرب قارحا
لطول ممارستي وتكرر مبارزتي **الباب الثالث احوال المسند** اما تركه فلما مر في حذف
المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم
ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا
فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في
الاحتياج فيجوز ان ترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي من لك
امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الثاني رحله اي في منزله وماواه وقيار
اسم فرس او جمل للشاعر ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة فحذف المسند من الثاني والمقام
المعني اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام
بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على
محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف
على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء
والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك بينهما في عامل كما
تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر
واتم حتى انه اذا لم يوجد في الكلام فكانه ذكر ثم حذف قضاء لحق المقام

مع الاعراب

مع الاعراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بان ذلك انه لو قيل انا غريب وقيار
لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه
ليتاتى الاخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول
قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاعراب فقد اثار التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع
به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الاية و
قال الصابئون مبتدأ وخبره محذوف والجملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا مع
لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين
ضلالا واشدهم غيا تاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم
وهنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي
مختلف صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت الاول وكذا قوله
رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت
محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع
بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر
ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا
في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني في مثل قولك اي
كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف المفرد
كقولنا ان زيدا قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف
للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر
مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة يدل على مطلق الوجود واذا اريد حصل خاص مثل قائم

او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور

فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفائية في فاذا قيل هي السببية

التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى

اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت

يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف في لا يكون مضافة اليه

الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز هو ان يكون خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد

والتزم تقديمه لشبهها باذا الشرطية لكنه لم يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ

لا معنى لقولنا فالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر

اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا

ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان في السفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على

اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو هنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار و

العدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان

مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان

مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له و

المتكفلة بشأنه والمترجمة عنه وفيه لضيق المقام اعني المحافظة على الشعر ولهذا بداية الحصار

بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب

الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقدر انه بدون الضيق فافهم وقوله تعالى قل لو

انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملك الاول وابدل من

ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف

هنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان

بهذا الظاهر

بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون

الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا لفاعل على ان يكون التقدير لو تملكون

انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد و

العامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان

فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول

لما سقط لاجل المفسر ابرز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ

وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مشابها له في الصورة فالعجب ممن يستدل بهذا الكلام على ان

انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو

حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند والمسند اليه اي فصبر جميل اجمل او فامري

صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه

يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ويرجح حذف المسند اليه بانه اكثر

فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له ولا اخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل

على حصوله بانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ

يوافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على حصول

حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف في

لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو ان ذا اصاب الانسان مكروه كثيرا ما يقول الصبر

خير حتى صار هذا المقام مما يفهم هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المسند القراءة من

قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام

على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر

جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى و

تم كمل الامرين في قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا ان الوجود الهة ثلثة او في
الآلهة ثلثة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في
العبادة والرتبة كما اذا اريد الى ان الشيئين واحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المسند
قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد
عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لان اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند او المسند
اليه تقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام عمرو قائم وازيد عندك
ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو
اقرب اما الاتصال فلجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو افعلتم
في الفاعل نحو احمت انقدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة وتجوز
مع عدم التناسب بين معنيي ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع
الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن
الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا
عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل
ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن حصل الفعل وصدر منه فتقديره مبتدأ لكون الله
يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من جعله فاعلا وهو حاصل لما في [illegible]
انه خلقهن لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الله مبتدأ والخبر جملة فعلية لتطابق
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم فكون ان جعل الكلام
على جملة ادل من جعله جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية



كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز الحكيم او مقدر
عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد
ابن نهشل ليبك يزيد كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق
بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من ذل لاجل خصومة
لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبك المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط
مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح
ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب
الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل عنه
الى المضارع استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل ليبك يزيد ضارع وهو ان يحمل الفعل مبنيا
للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر
على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا لتكرر الاسناد اذ
قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند
اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند اليه مفصلا ولا شك ان الاسناد
مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون ادعى وقد يقال ان الاسناد
اجمالا انما هو في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه اجمالا
ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث مرات مرتين اجمالا وواحدة تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة
بل ركنا من الجملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة
الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون
رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل

والمعارض ان يقبل نحو ليبك زيد ضارع يخصب يزيد ويناد العمل للفاعل على خلافه لسلامته عن

الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث اللفظ لان نصب نحو زيد

وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق

الاهتمام بالفاعل وبان في الطماعة الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله

اوقع واعز **واما ذكره** اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف

نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم من خلق السموات

ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال

نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك

او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد وكما سنذكره وان يبل على

التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام العذر بان كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك

وحصول التعجب بدون الذكر ثم لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم والسامع فبالذكر

المستغنى عنه في النظر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم

اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيد التقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم

فليس يفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة

التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي

بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقوي

الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام واما لم يقل مع عدم قصد التقوي

كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جائني وما

انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرار الاسناد وعدم افادة

التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد

التخصيص جملة فعلية وانما التاكيد مقدم لا مبتدا او المسند مفرد لا جملة كما في نحو سعيت انا وقد عرفت

ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر

الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه وبالانتفاء عنه وغيره المصنف بشمل السببي ايضا لان

كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او

بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم هذا التفسير على المسند السببي لا ما سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه

منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق باثباته اما زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا فظاهر لم

يثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبرا للمبتدا قد يثبت له ضرورة

ويتقيد في الاسناد والخبر في كتابه بان الحكم بمفهوم المفهوم وهو اثباته له او باسقاطه عنه ضرورة

فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب

غايته ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هاهنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من

المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا يقتضي مع

عدم قصد التقوي افراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح منها ان المسند في زيد منطلق ابوه كمنطلق في العلة

بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم

الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا

خبط لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند

هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي

والا لكان المناسب ان يورد في النفي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له ولما

القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم منطلق ابوه في الحكم محض ثم المذكور في قسم

المخبر في المفتاح انه نحو رجل كريم وصفه فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصفه سببي وعلى هذا

كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في نفي الجملة عبارة المفتاح

ثم اورد صاحب المفتاح بعد تمييز المسند الفعلي امثلة منها نحو [illegible] وفي الدار خالد و
قال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه بان الظرف اذا كان
مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة وكمثل التقوى لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية
لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار بعض الفضلاء في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا
في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ التقدير استقر او حصل لانه
لو قدر مستقر حتى يكون خالدا مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة
المسند الفعلي ايضا لتقديره مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا مثالا لان المفرد
اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل هنا ضائعا ولذا تركه المصنف
ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتقييد التقوى الحكم ذكره في تقديم المسند فلو كان
امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع في خلال ضابطة الافراد
ذكر الفعلي وذكر التقوى في توسيط امثلة الافراد وبين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا لا يخفى على
العارف بصناعة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله و
تعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بجملة فعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت
على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه
لانه مفرد ونحو قولنا انا [illegible] لان تعلقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم
لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول
العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبرا

مبتداء

مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه
ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات
لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا مسندا الى الاسم الذي بعده مطلوب التعليق
ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبل بسبب ما فالاول نحو
زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتداء اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له
وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتداء او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد
منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد الاسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء لما عرفت من تفسيره و
الثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو
عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به مضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو
القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذ كان في قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى [illegible]
المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في
موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذ كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه
هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد
ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه
انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لا مرية
ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتداء ويمكن ان يقال ان في قوله او
يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان

المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا
وقت كونه كذا اي يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا
واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل
زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان الذي قبل زمانك والحال
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما تقال زيد يصلي
والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة
واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج
الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد
الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدده تجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجددا
للكل وحدوثه فقط لان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي
كقول طريف ابن تميم اوكلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه
فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو
القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه
ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا
عكاظ طلبني الحافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة
التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم و
ما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما
يجتمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار
تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان
يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون

بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير
واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو
يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق و
الا لم يختلف اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق
او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد
القيد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد بعد الوجوب فيقوى الفائدة كما مر في المسند اليه
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييده كان ليس لتربية الفائدة
وتقويتها لان ازدياد الفائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليس كون الخبر لتربيته اشار الى انه
مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا هو
نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة وهو قيد للمنطلق كما
في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي والتفصيل ان باب كان لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها
الفعل وهو مفهوم الخبر اعني تلك الصفة متصفة بمعاني الافعال فمعنى كان زيد قائما انه
متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه
متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها داخلة
على الخبر لحكم معناها فان الغنى في هذا المثال محكوم بالانتقال لانه هو الذي انتقل اليها وهذا نوع
آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد
فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره اي غير من على زمان الفعل او
مكانه او غير ذلك لاغراض يتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار

او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك

اياي قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت

اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان

خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة

فالمراد بالجملة الشرطية مجموع الشرط والجزاء بقرينة قوله واما نفس

انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فيقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية

جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند

الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كما

الاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمروا ان تضرب للصدق والكذب

في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد

بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها

فعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا

من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب في

تعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق

والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جزاء للشرط وعليه منع ظاهر

لا ثم ذلك في الجزاء لان قولك اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك

او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب

اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل

العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود

يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق

والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما

عند المنطقيين

قوله انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب ... الصدق والكذب چلبي

عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط و

صدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد خلع عن الخبرية واحتمال

الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب

وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد

الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في

كل وقت طلوع الشمس وظ انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين والتحقيق في هذا المقام

على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها

الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط

في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم

بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما اشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا اشترط ايضا

عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جمع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم

يتعرض المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما

للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع

الشرط فمشترك بينهما فلهذا لم يذكر في الاصل وبهذا الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو

ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا فيتنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم

بلا وقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا فكيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم

لنكتة وظ ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو نفي كونه ابا له فلو لم يشترط

الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد نبهنا الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم

فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم

به كان الحكم ان ورا الوقوع موقعا لان لنا درخير مقطوع به في الغالب ولذلك اي لذلك غلب
لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع
نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا
الشرطية تقلب الماضي الى معنى الاستقبال مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء
يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا اثر موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة
بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا اعرف تعريف الجنس اي
الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما لان حصول جنس الحسنة ووقوعه كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف النكرة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون
اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم
التنكير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد
كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل
الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به
نوع مخصوص والمقام قد يقطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس رد لما ادعاه صاحب المفتاح حيث جوز ان
يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور
فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون
العهد الا لحسنة معينة من الجنس والمقصود ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها وان عاد
بهذا الظرف وما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة
التي حقها ان تشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه فما ادعاه
ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانه لكمال نصب عينيهم لفرط الاحتياج اليها

وذكره

وذكره دون ما في تصبهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف
الجنس على مذهبه وبهذا ابطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى
فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها عندهم بمنزلة
المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه النعم
من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في
تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثاني
ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا
جاء العهد يكون واقعه موجودة فيوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث انه
جنس على انا نقول اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة وقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا
ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء واقبح وقوع جنس الحسنة ليس الا
بوقوع افرادها واما من حيث هي فمن فيه خول اذ اعليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي
الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر ووجه تطيرنا وما قيل انه اقضى لحق البلاغة
لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود كالخصب الكثرة وتحصل
انا القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب
بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة
ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة
والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة
الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال
الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله واذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر فذو
دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فلنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة واما التنكير فمراد به

للتقليل والانسب ان المحقق ان يخصه بكل مرة بعده عن الحق ورد تكاثر الضلالات فنبه بلفظ اذا
والماضي على ان مثل هذا القدر من الضلالة حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضر
في نفسه كالواقع لان المعرض عن شكر الدليل عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه
فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به
وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده
هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من سيده كما اذا استطلت
ليلتك فتقول ان طلع الصبح ينقضي الليل فنحو كذا فيتجاهل توبيخا وتحيرا وقس على هذا ولعدم جزم
المخاطب بوقوعه كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه
مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام
لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض المحال
لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي نهملكم فنضرب
عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اعراضا او للاعراض او معرضين ان
كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين امر مقطوع به لكن جيء
بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان
لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحال لاشتمال المقام على الآيات الدالة
على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او عاجب مقتضى المقام
لا يق المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم
يعني الاصنام دون ان لما مر من ان الشرط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع
بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام

منزلة

نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان
فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب
التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي وان
حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا ومنه قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من
عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فاقبضنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب
بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض
غير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا
على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بالنسبة الى المرتابين
يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت
لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه
منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان
فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم
والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر
لا يقال ان الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول
ظ ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا
بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة
انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
وقوله وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالته على المضي فتحصه له لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف

في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد وان
كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان
ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك جزاء ليستقيم المعنى فان قيل لما
كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم
قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء والمخلص عن هذا الاشكال الا
بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز
منهم الارتياب وعدمه فيكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع بالقافية بالشرط على المقطوع
كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة نحو تغليب الذكور على الاناث
بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة
كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما
يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من التغليب بل كانت
الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول
هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس ياء الغيبة لان
الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر
والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او احد المتشابهين على الآخر
بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف
الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين وكفى غلبك ان الابوين
والقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على

للآخر

كالابوة والضياء

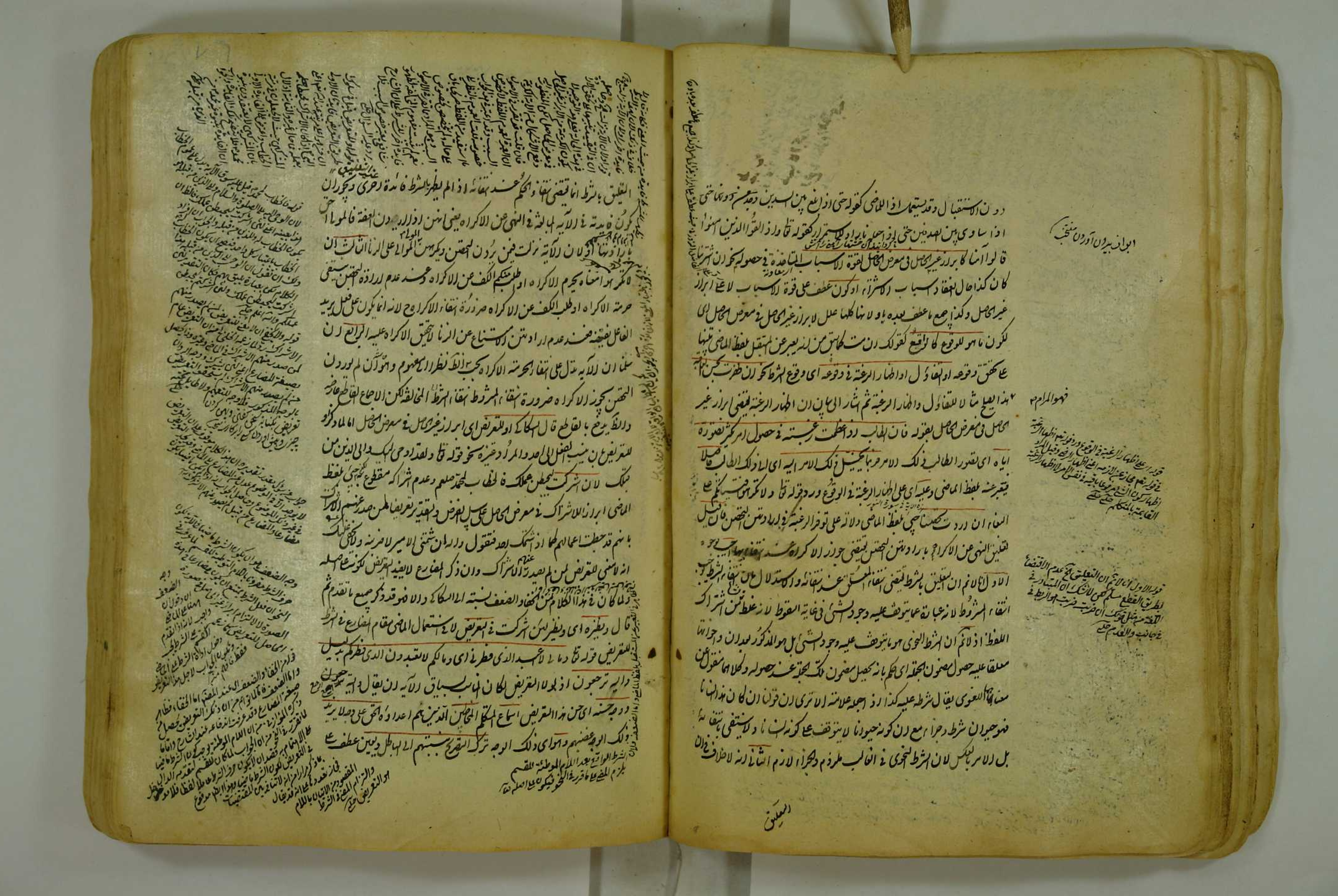
الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا
للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولذا تأولوا نحو الزيدين بالمسميين بزيد فالعمرين قرأت الا على العمرين او الحفصين لا على عمر وحفص
قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في
التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز
لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف
فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية
ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على
الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى
حكاية عن الكفار لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل
شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في
ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه
تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما
تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين غيرهم ولا يخفى
ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب كما شاع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر
من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم
وجزاؤك وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذين
ذكروا بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا

بمعنى ليكون عبدوه لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع
كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب
المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا
من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير وهو جعل لما فيه من التمكن
من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجمع اي الناس
الانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب
كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها
كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما وللقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة
اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى
يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيا لكم من مصالحكم ما
تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها
تاكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه اي جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود
على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين
يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل البعض ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص
على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول
بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونها تغليبا لقوله كان كل قدم يشتبك بكم من اول
... يكون له في نفس التجوز لا يكون لما ذكر تغليب بعده اي ولكون ان واذا

لم يجعل الخطاب الى الانعام مع ان الاحاجة اليه

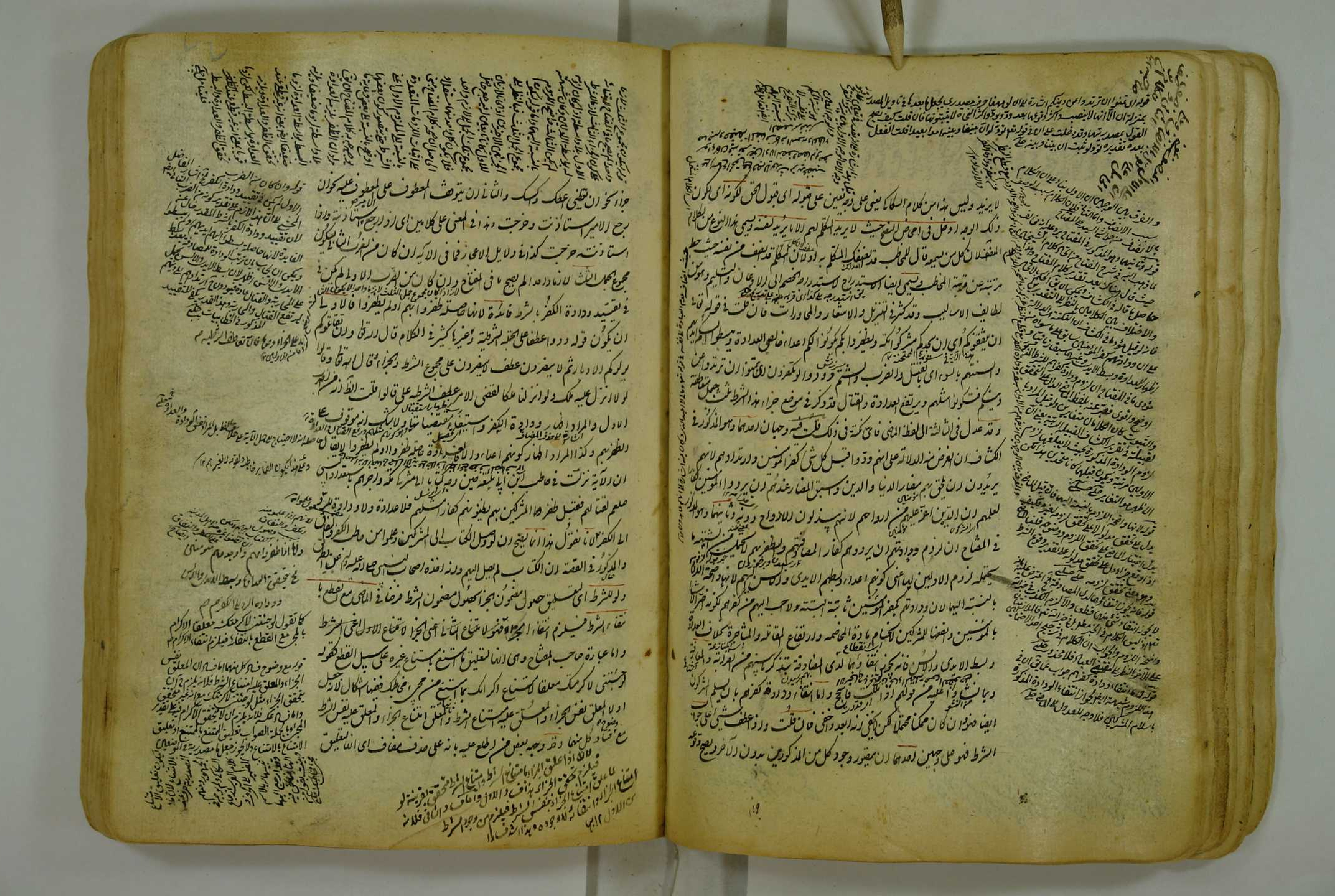
التعليق انما هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بقوله بغيره على
معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق لان التعليق
انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر
فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا
يعني الشرط والجزاء فعلية ثبوته ومعنيته واما الجزاء فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في الاستقبال
ويمتنع تعليق حصول الحاصل اثباتا على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يبنيه ان الجزاء يجوز ان
يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان
يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا تخالف
ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء
وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كل منهما او واحدة منهما اسمية او فعلية ماضية فالمعنى على
الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي
الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه
فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه ينصره من نصره حين ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء
الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مرتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان
في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك مما
وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء
نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي
العلاء يا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان
ذلت عما احب صدورنا فقد ابت عند العوذ برجل الظهور ان المعنى على ...

قوله كما في قول ابي العلاء المعري يا وطني الخ البيت من قصيدة مطلعها مغاني اللوى
من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وبعد البيت المذكور
في الشرح فان استطيع في الحشر آتك زائرا واهيهات لي يوم القيمة اشغال



دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وقد يستعمل دونهما حتى
اذا ساوى بين الصدفين حتى يجوز اجتماعهما او للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا
قالوا آمنا او لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا
كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او لكون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز
غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي
لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا من لا يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها
على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي اليه ذلك الطالب حاصلا
فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على
البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل
تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه
الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال على انتفاء الشرط
انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك
اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها
معلقا عليه حصول مضمون الجملة اي الحكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله ولا ما نقول عن
معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذ الجملة علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه
بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم اشار اليه لا خلاف في ان

التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان
يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق
بارادتها او لان الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا الثالث ان
لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن يستقي
حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد
الفاعل نقيضه وعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع ان
سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب اللفظ نظرا الى المفهوم وهو انه لم يردن
التحصن يجوز الاكراه ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه
والظني يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او
للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من
قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلعم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك
بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك
انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله
ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم
قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط
للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل
واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب للسياق الآية ان يقال واليه ارجع
ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف



لا يريد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه تعين على قوله اي قبول الحق لكونه اي لكون
ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام
المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط
مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من
لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى
ان يثقفوكم اي ان يجدوكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم
والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن
دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة
وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في
الكشاف ان الغرض هو الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم
يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واشد المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا
لعلمهم ان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور
في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا لمصادقتهم وظفرهم بهم لا يحتمل من الشبهة ما
يحتمله لزوم الاولين اياها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها اي ودادة الارتداد
بالنسبة اليها لان ودادتهم كفر المؤمنين ثابتة البتة ولا حاجة بهم من كفرهم لكونه جزاء الا
بالمؤمنين ونفعا للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة
وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة
ورعايات واغلبه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون
ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على جزاء
الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر فيصح توقف

جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان
رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استأذنت واذا
استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان من الضرب الثاني يكون
مجموع الجمل الثلث لا واحدا منها لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في
تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فلا وجه لما
ان يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من
الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على
الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال
ان الاية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعة حين كتب الى اهل مكة واخبرهم باستعداد النبي
صلى الله عليه وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للارتداد
الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا ان حاطب الكفر ونافق
والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن الطريق
ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع با
نتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء فهو لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط
واما عبارة صاحب المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقوله
لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل
اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط ثم المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط
مع فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اي الا لتعليق

امتناع ما يستنع وتعلق لا امتناع اكرامك بامتناع ما يستنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه
لان التعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها للتعليق بالمنع من حيث انه ممتنع
وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا اقول بما امتنع وهذا معنى لطيف يشجع السكاكي على هذه العبارة و
غفل عنه الجمهور من تعقيب كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد فهي لجملة اي لامتناع الثاني اعني الجزاء
لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر
نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع
عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز
ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من
انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول
لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان
الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا
نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني
فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهو
موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع
لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
ولهذا اتي لوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم

لا يوجب

لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان
ولو قلنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم
بالقبول ولكن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع
الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء
المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فمعنى لو شاء لهداكم انه ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة
على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة
العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي
لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم
يهلك ولهذا صح عند ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري: ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام: الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في
المنطق وكذا قول الحماسي: لو طار ذو حافر قبلها : لطارت ولكنه لم يطر: اي عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو
ان ونحوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا
صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في
الخارج ما هي لانهم يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات وذلك ان
العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها
على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفائها فنعلم ان اعتراض الشيخ
المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا
صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه الصلوة والسلام
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات
وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم
استمرار وجود الجزاء على وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو
لو لم تكرمني لاثنيت عليك فهي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع
استبعاد لزومه لوجوده عند عدم الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا
نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير
وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل بل يجوز ان يكون لو
في هذه الامثلة على استعمالها من تقدير انتفاء الجزاء ابدا على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا التقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام على ثبوت الثناء المرتبط
قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل
الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا لما اذ قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء
ونحن نعلم قطعا ان النفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم

وقد اورد الشيخ ابن الحاجب وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ
لا عموم في المثبت فيجوز في نحو لو اسلم لاثنيت عليك ان تقدير انتفاء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي
فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا على تقدير ثبوت النفي
لزوم الاثبات وهذا ليس بشيء وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء كما يكون
المعنى لو اسلم لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاسلام فيعتبر ذلك ايضا في المنفي حتى يكون معناه لو لم
يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وان لم يعتبر اجري على اطلاقه فيلزم العموم
في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة
قياس اقتراني يجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم
خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد والجواب انما محال لو كان الاوسط متكررا ولو كبرى الشكل الاول يجب ان تكون
كلية ولو سلم فانما محال لو كان التاليين [illegible] وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة
لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم
يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض
التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد
في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل
يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب
عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم
يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود وكذا
ذكر واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض
عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه
ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء

الترهيب بسبب انتفاء الاسماع خير واما يكون خيرا لو كان نوا من اهله بان اسمعوا شيا ثم انقادوا له
ولم يعرضوا وهو كما يقال لاخير في فلان لو كان فيه قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء
على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون
من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعل الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان
انسانا ويحتمل ان لا يكون على اصل لو من نفي الشرط والجزا اي لو جعل الرسول المرسل اليهم ملكا
لجعلناه ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي
في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق وحصول الفرض والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في
جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو
مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط قال الشاعر
ولو وضعت في دجلة الهام لم تعش من الجرع الا ذو القلوب جوانا لقف بالنفع على مقارنه تزداد
وشوق ركائبه الاماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه على الا ان وضع ركائبها الهام في ماء
دجلة كانه امر قد حصل الياس وانقطع الرجا وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في
نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
لانه كان في ارادة استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم بما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي
امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزئون
حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت
والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكاياة الله
في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد
بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الامتناع مثلا يكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب استمراره على
اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم

وان اراد

وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو
خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول ولكن الثاني انسب وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والتقييد الداخل عليه لو استمرار الامتناع كما يجب استعمال
كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد
النفي وثباته لا لنفي التاكيد وثبوته ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد على قولهم انا
امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي
الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظاير في كلامهم ودخول لو على المضارع
في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته
على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم
غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة
انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو واذ واخالها
بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى المضارع لانه كلام من لا خلاف
في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا المستقبل في التحقق بالمضي يجب التاويل كانه قيل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت
الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وللتمني فلا استشهاد لان لو للتمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما
يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب

المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه

وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قول البصريين

واما الكوفيين فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما

جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف فاي رب شي يوده الذين كفروا تحقق

وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبر النظم وربما هاهنا للتقليل النسبة بمعنى انه تدهشهم اهوال القيمة

فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب

انها نقلت من التقليل الى التحقق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقق ومفعول

يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لوداداتهم جي بها على لفظ الغيبة لانه مخبر

عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قال لافعلن لكان احسن واما من زعم ان لو امتنع

بعد جعل الفهيم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او التحضار

الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد

ولا نكذب بايات ربنا وكذا رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم

متقاولين بتلك المقالات كما قال الله فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل

الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب

مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع

مما يدل على الحال الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها

السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام

كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يجب ان يعبر عنه بلفظ الماضي

لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اجتمع حوادث لو بقي الى الان لما بقي من اثر

ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الا جعل الجملة اثباتية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا

لمثوبة

لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها لان لها ظاهرا واما الجملة الا ولما فلا

تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه

كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدل من يقال انه يقصد حكاية الحكم كما اذا قال لك قائل عندي

رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتعظيم نحو هدى للمتقين على انه

خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون

المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة و

المسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لم يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك

الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا الاطلاق ليس بصحيح لانهم

يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا

تخصصت على ان يكون المعنى اي شي الذي صفته وقد صرح في جمع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا

والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول

ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشي العلم به والاصل في المسند التنكير

لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم

بحكم من احكام شي يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشي بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم

العلم بذلك الشي لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول

فلان وجوب كونه معلوما لم يستلزم كونه اما معرفا او نكرة مخصصة بل النكرة المحضة معلومة

من وجه والحكم على الشي انما يتوقف على العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما

سيجي في تعريف المسند ولان ما ذكره تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد وكما اعترف به والمطلوب

هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم

كونه معرفة ظاهر على ان قوله جواز الحكم على الشي يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به

وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم
فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند
كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان
التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال
يقيده والوصف يجي للاسم الذي فيه شيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد بالشيوع باعتبار
الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون
الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد بالشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض
من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جائني زيد يحتمل ان يكون على حالة
الركوب وغيره وكذا الضارب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز و
جميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه
اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما تقدم في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة
الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا
نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما على امر معلوم باخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المطلق
او يختلفان نحو زيد هو المطلق فقوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيدا واما نحو انا ابو النجم وشعري شعري فمتاول بحذف المضاف باعتبار اي ليس
اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي زمان المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا
التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا
زيد شجاع ففي سمعة يتقادم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعه والاخر لزيد وهذا معنيه

من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم
باحدى طرق التعريف بامر اخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي
كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا
او كون المتكلم عالما به وليس بنفس المبتدا او الخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر
والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فيستفاد من الكلام
انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال
الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجي من بحث القصر وما ورد في تعريف
العهد قول ابي فراس فان يكونوا ابرار من جنابة فان من نظر اليها هو اي الذي ففي هذا اي الان
للجناية سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل
منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرتبة على كل جان ولم يرد
ان من نظر اليها فقد جنى جناية ما حتى يصح التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان
بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب المعلومية للمسند
وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكر النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك
النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من
النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف
باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع
وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون
معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه

الحكم اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والفاضل في تقدم

انه اذا كان للشي صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون

الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع

اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال

عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات

او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه

ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف

اخاله ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك

هذا ايضح في نحو قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في

المقصود بحجر بنفيه مادة ان الصواب مادة بنفيه لان السامع يعرف لهما وانما يطلب تعيينه

وكذا اذا عرف زيدا او علم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف انه اتصاف زيد بانه المنطلق

المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك

المنطلق زيد بان توعم انه يطلبه على التعيين ويقول المنطلق من قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق

وبهذا ايظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان

انسانا من اهل بلدك قد تاب ثم استخبرت من هو قيل هو زيد التائب محل نظر وقس على

ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شي تحقيقا

اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق

بل مبالغ فيه لكماله اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشي او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل

في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة يوهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد

بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير

زيد

زيد والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة

على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق كثيرا

ما يقال له لام الجنس فامره ظ لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة

انت الرجل اي كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا او جنس الامير وعمرا

وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود والمغايرة والاتحاد

حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الاخر يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاعة

الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد

انسان او قائم مثلا فانهما يتحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم

على غير زيد وهو ظ قلت المحمول هنا مفهوم فرد مما فرد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاد

زيد مثلا اتحاد جميع الافراد لغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به الجنس

نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فان الحاصل ان

المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او بغيره نحو الكرم

التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان

غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش

لان الجنس يجتمع مع واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف

بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا

القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف

بكونه لله تعالى وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول

الذي يقصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما

في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او

طرف او مفعول او غير ذلك كقولنا القصر تحقيقا او مبالغة نحو هو الرجل الكريم وهو السابق
راكبا وهو الحين لا يبقى احد لاحد وهو الواهب الف قنطار وقال الاعشى هو الواهب
المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا
لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت الابل او غيرها وليس هذا
مثل قولنا زيد المنطلق عند اعتبار العهد لان القصد هنا الجنس مخصوص من الهبة وهو نوع
لا الهبة مخصوصة بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان
قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا انت
به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب مثل محبتي لك حتى اكابر المحبات
في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك
حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه لان المحبة التي محبتها مقصورة عليك ليس في الغير حظ في محبة
مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان
المعنى ان المحبة التي محبتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محاربك ولا تفضوا بها
في زيد المنطلق في حبك اي الذي من شانه ان يسعى في حبك عرض فيه معنى الجنسية في مثله
في انت الحبيب وقد يفيد بلطفه قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء
لا يتجاوزه الى شئ آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل رأيت
نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له ذوق باساليب الكلام
للظهور ان الغرض ان يثبت لبكائه الحسن والجميل كما هو والا عكس والجمع خص بكاءه
من الاتصاف بكل من محمود الا عليك ولهذا سقط ما قيل انه يكون للقصر مبالغة وان يكون
لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه يتجاوزه الى شئ آخر بمعنى
التعريف فهنا ان يقاف المبتدا الخبر امر ظاهر لا ينكر ولا شك فيه ومثله قول حسان

وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له
العبودية ثم يجعله ظاهرا الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون
للجنس فلا يناف القول بكون اعتبار تعريف الجنس يفيد القصر واما قلنا قد تبين ان اللام ح لا يكون
التي ليست للعهد اعني الجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث
ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه
العموم والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد ثبوت ذي المبتدا او الخبر ولا يصدق
احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا زيد
اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة وفي مثل هذا لا اختصاص لا يقال القصر في
الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية
تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس معنى المبتدا الا كونه منطوقا به اولا بل
لكونه مسندا اليه وليس معنى الخبر الا كونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او مشتبها بالمعنى والذات
اي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب بها فهو اذا قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ
والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد
جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي مسندا وقد يتبين الى الوهم ان
تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط ان يكون مشتقا وهو الصحيح من
مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة انه مع قد عرف ذلك الشخص
بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا
المعنى اما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الخبر الحقيقي لا يكون محمولا البتة
فلا بد من تاويل بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة
فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون لها محل لان الخبر هو الثاني

قوله لانها يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة حفظ

قوله الا ترى ان الظرف في نحو ازيد عندك داخل في هذا الاختلاف ونظائر البيت مما النزاع فيه اي مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده حفظ

قوله والانشاء ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستقبل الخبر ثابتة اتفاقا مع ثبوتها للغير على معنى انه الغير بها ويكفي ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه الذي وضع بلفظ يقارنه فلا يكون الخبر هو ثبوته للمبتدا لانه قبل الاخبار فليتامل حفظ

يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس ثابت في نفسه
فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي يسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب
والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت خبر المبتدا انما هو في الخبر ونقيضه لا مطلق خبر المبتدا
لان الاسناد اعم عندهم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظروف في نحو ازيد
عندك وهل زيد عندك وليت زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس
ثابتا للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كان زائدا
ونعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف او للتقوى او لكونه
سببيا لما مر من افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببي نحو زيد ابوه
الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم مرادف لمن ذلك
اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسببي التقوى على ما يتعلق
صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
ان يسند ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد
بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مثل زيد ما خالي عن الضمير كما تر
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا
ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويسعى ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه وراجع ما ذكره
في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يوتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة
للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع
عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته

قوله قلت هو داخل في التقوى فيه بحث اما اولا فلان اللام في قوله فللتقوى للغرض كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جاءني عند المصنف كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند ويحتمل ما سبق على ان المصنف شرع في نقل كلام الشيخ لانه مذهب المصنف نفسه يا باه سياق كلام الشارح كما لا يخفى على المنصف وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم وغيره حفظ

وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت المسند في نحو زيد قام جملة قطعا فلم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
لشهرت امره وكونه واردا اتفاقا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصورة التخصيص مثل انا سعيت
في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما يقصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت
هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص
او لا ولفظ تقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك
حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقدم والتاخير لا يفيد الا التقوى للحكم واعتبارهما
يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان التخصيص لا ينفك عن
تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى يفيد التخصيص فقط دون
التقوى لانه لابد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد التسليم يعرف فلا حاجة الى
البيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه
بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك مقصود به التخصيص جملة وسميتها فعلية او شرطيتها لما مر
وظرفيتها لاختصار فعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح فان الاصل في التعلق هو الفعل
والاسم الفاعل انما يعمل لشبهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت
تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي جاءني فيه درهم فعند التردد يحمل عليه اولى
وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لا جملة والمفرد في الاعراب على
ان لا انفاق هو ان المعمول من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل فقد اشار الى ان
الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فلا يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا
وجب ان يقول ان المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير
جملة لا مفردا ولا يخفى ان عبارة المصنف اصلح مع ان فساد الاخر لا ينافي صحة ظاهرها

افادت ان جملة الظرفية مقدرة باسم فاعل على غير الاصح وفيه دفع لان الظرف في
ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان
المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على
المسند كما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا
فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور
عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة واجيب بان المراد ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول
فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في
خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا
قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور
على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير
ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف ... وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف
بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني
لا يتجاوز الى غيري بل بمعنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى
قائم زيد ان المختص بالقيام زيد لا عمرو لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام
من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف
الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه فلم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد
ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على ان اختصاص عدم الريب بالقرآن

وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان
يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو سائر كتب الله تعالى
كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة ... المعتبر في مقابلة القرآن هو سائر كتب الله تعالى كما ان المعتبر
خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه
من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال
من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في
الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى
اجل من الدهر وبعده له راحة لو ان معشار جودها ... لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا
التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل لقصد المبتدا بتقديم
الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل
ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم
مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين لكونه خبرا ولا يتوهم ... الظرف
لم يتسعوا في غيرها واما اذا كان نكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقولك رجل من بني تميم عندي
واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير مخصص
ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق
في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا
حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح و
كوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو ... او التشويق الى ذكر
المسند اليه كقوله اي قول محمد ابن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة ... هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى
وما عطف عليه ... في علو هو الدنيا والضمير الى الدنيا الموصوفة

قوله على تضمين تشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشف وجعلها
نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظة صورة التضمين مستعمل في معناه
الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه ذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد فجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس
فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف
قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صار قرينة على الباقي
جعل كانه في ضمنه

اعني ثلثة هو المجرور في قوله بهجتها اي يحسنها اي يصير الدنيا منورة بهجة هذه الثلثة وبها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول
على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق وهو كنية المعتصم بالله
ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو من الرجمن
مستجه وقد اهملها المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في التجرد دون الانشا
واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي اي المقتضي
للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل لها على ما مر في تقديم المسند اليه وما جعله الكاتبي مقتضيا
لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام عن حظ
والاشكال مشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال اوان يكون المراد من الجملة افادة التجدد
دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوسا
في الدرجة الاولى احترازا عن نحو عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند
الى ما بعده من الضمير المستتر ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية
والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان
فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة
الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا الكونه مبتدا
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه
فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا له
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد
الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في
الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا

في الدرجة الاولى وهو ليس الا ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا
تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتأخر
اولها اسناد عرف الى زيد بطريق العقد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع
وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير اليه
يستدعي عرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق
قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبله فكما تحقق الفعل مسندا الى زيد تحقق المسند اليه والمسند ثم اذ تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم
الثاني على الثالث فظ وكلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى
بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على اسناد الفعل الى
ظاهر المبتدا بطريق العقد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق
الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلاميه التناقض
واما فساد كلامه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان
عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان عبارة عن غيره
مع الاسنادين الاخيرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد
الفعل الى المبتدا بطريق العقد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة
بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
متقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده
من الضمير المستتر الى آخره لا يصلح توجيها وتعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى
لانه انما يدل على ان اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام
نفع في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل

في الدرجة الاولى

اعني ثلثة هو المجرور في قوله بهجتها اي حسنها اي نضير الدنيا ميزوره بهجة هذه الثلثة والدنيا
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول
على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو شمس الضحى وابو اسحق وهو كنية المعتصم بالله
ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو من الرحمن
بالستة وقد اهملها المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء
واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المقتضى
للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا
لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يعرى عن ضبط
والاشكال مشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد
دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله
في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند
الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية
والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان
فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة
الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه
فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا لضميره
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد
الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه
الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا

في الدرجة الاولى

في الدرجة الاولى وما قوله بل ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا
تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتأخر
اولها اسناد عرف الى زيد بطريق العقد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع
وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير اليه
يستدعي عرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تحقق
قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبله فلا يتحقق الفعل مسندا الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم
الثاني على الثالث فظ وكلامه هاهنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا
بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى
نفس المبتدا بطريق العقد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق
الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض
واما اقتضاء كلامه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان
عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيما سبق اولا وهاهنا ثانيا وان كان عبارة
عن الاسنادين الاخيرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد
الفعل الى المبتدا بطريق العقد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة
بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
متقدم عليه لكن بقي هاهنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح توجيها وتعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى
لانه انما يدل على اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب ان اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام
نفع في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اوردناه في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل

اما المبتدا في الدرجة الاولى هذه الخلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض
الفضلا وكتب في ذلك كلاما طويل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم تقتضيه الفاعل وهو
على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شي كاسناد الفعل الى الظاهر في نحو زيد
قام والثاني الثالث وفي الدرجة الثانية اي بواسطة شي كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير و
قسم تقتضيه المبتدا وهو لاحرف المبتدا الا انه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية تمامه تقتضيه
الفاعل وح لا تناقض في هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع النقض
من تحقق الكا يد الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا الاسناد المجرد الفعل الى المبتدا فهو
بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد
من بيان كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما نشير به قوله ثم اذا كان مقتضيا لصرفه صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشا الاشكال وقد اهمله مع زيادة لفظ التتمة والاقتصار على تقرير الاول
الاول بالا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شي من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من القلق
ولم يتعرض لتحقيق مقصود الكلام الكاشف عن هذا المقال وهم بريئ لطيف خيال ثم بالغ في التشنيع على
الشارح تدافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح
نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد نطق او ينطق
انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار
الثبوت والتجدد وحب بتقدير الحاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما
ذلك يكون اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة الثبوت والتجدد معا باعتبارين
مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوعا في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير

في المبتدا

ولا يتم القصر

الخ كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى

لانه يلزم منه اجتماع الضميرين في كلام واحد ١٢

لا الى المبتدا

لا الى المبتدا الكلام الثالث ان حل قوله في بحث التقوى صرفه الى المبتدا ثانيا على اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تقاضيه
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي
هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المتصل به في الرابع انه ان اراد بالاسناد نسبة المعنى
المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان
اراد به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فلا ان الاسناد اما الى الضمير
العائد الى الشي لا يقتضي الاسناد اما ذلك الشي اصطلاحا كالمجرور في قولنا وقفت على زيد فقام وان
الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة
اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع
المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا المقدم مع ما فيه من الابتداع والاستبعاد وان
اراد غيره فلا وجه للاقتصار على ثلثة اذ الاسناد في الاولى ثم مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده
الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا
ما لم يقل به احد ولم يلتجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد
في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو من اعتراف بذلك وكلام المعارض
غير واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع
التصريح بانه يفيد التجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي
الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد
في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شي اخر فالاسناد اما الضمير العائد الى
شي اسناد الى ذلك الشي من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية
لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو وقفت على زيد فقام

الفعل وحده والمجموع ١٢

وبسبب لبس الفعل

الا ترى ان نسبة معنى مخصوص هو العرفان مثلا الى شي مخصوص كالمتكلم مثلا ١٢

الجملة الاسناد ونسبة الارتباط والاحداث واوصاف بالاسناد

وصف قائم بالطرفي الكلام ايضا

والاسناد الفعل وحده وهو ليس الخبر الى المبتدا

فلا بد من زيادة ليحصل الاسناد الثلثة ١٢

ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على
الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة
الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه للمبتدأ الى نفسه وانما
كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما تقتضيه ذات المبتدأ
وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر
للضمير او غير متضمن وصف ما تأخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان الخبر متضمنا لضميره صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا
هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه هو اسناد الجملة هو الاعتبار الاول
وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا التقضي الا انه يشتمل على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم وايضا
فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند اليه في
تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى ما عليه سواء وجد
هناك اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبره مقدم عليه
او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولابد فيها من تقديم الفعل على
ما يسند اليه في الدرجة الاولى فلا يجوز زيد عرف يعني عرف هنا فعل مرتبط بضمير المبتدأ فانه في الدرجة الثانية
ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه
زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في
الدرجة الاولى فانه لابد من تقديم الفعل عليه واما ما ذكرنا اشاره بقوله وهذا معنى الاحتراز عن زيد
عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لا يفيد التجدد تنبيه
كثيرا ما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف

واحترز بقوله في الدرجة الاولى عما
اي احترز عن نحو
... كما زعم
الشارح ١٢

وكونه عائدا الى المبتدأ لا يخفى ان
كون الخبر متضمنا للضمير

وغيرها

وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق العطف اذا
الفطن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من الفاعل والملحقات
بها والمضاف اليه وانما قال كثيرا مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين
المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير
المسند فلا نعم يصح ان يكون جملة خبرية واما ما يقال من ان الاشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف
بمعنى الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير
مختص بهما لا يقتضي ان جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها في كل
اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال متعلقات
الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة
في البابين لكنه اراد ان يشير الى التفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب
واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على البعض
ثم مهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر
كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل افادة تلبسه اي تلبس
الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه
عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل
بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكره مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كما
الوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة
وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك
لكان ذكر الفاعل والمفعول بل عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك
من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع عنه فقط ترك المفعول
فاذا اريد ثبوت نفس الفعل ترك الفاعل والمفاعيل

القول مبني على ما هو ... الخاتمة
الاول ان قوله غير مختص بهما والثاني ان ... ما يغايرها
الجريان في غيرهما والثاني باستغراق الكل ... وعليه النكتة في مقابلته
في قولنا غير بهما لا الاستغراق فقوله كثير مقابل الجميع وان الكثير في قوله
والثالث ان قوله ... الاول والابطال الاخير ... ان بعضها ما ... مختص بالبابين
بتسليم الاول ... التفصيل ... غير مختص

وغيره غير مختص ... مختص بالبابين
ملحق ... مختص

اي غير منفرد علاقة ... المسند اليه على جريان كل
والمفعول ... لا يقتضي ...
... عكس ... ان ترك ...

فاذا اريد ثبوت نفس الفعل ترك الفاعل والمفاعيل ويقال وقع الضرب ١٢

ترك الفاعل وبنى الفعل للمفعول او اسند الى
المفعول ولم يذكر معه وان اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط
فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي
اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل
بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن
عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر لواسطة
القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما
يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه
مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن
ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دل عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن
لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني
لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكره السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف
باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد اخر
مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون
للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد منه هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المص

وقوله

٩

قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واشارة الى قوله ثم اي كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني
افاد اي المقام الخطابي ان الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا على
التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ
يفعل الاعطاء اي يوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام
الخطابي على استغراق الاعطاءات وشموله لها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان
افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مط لان معنى الاطلاق
ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نم
المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام
وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح
المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم
الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره
يوجد حقيقة الاعطاء الا عنده وهذا المعنى قريبة لا فيها مرتبة بيان ما ذكره من البحرين مما لم يشهد
عقل ولا نقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا
للاعطاء واما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة واللفظ ما ذكره المص وتحقيقه ما
ذكرنا فليحفظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مط
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بانه شجو حساده و
عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا

المغبوط فيه اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامارة الا ما رعته الامة
سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي لم يعد منه الرؤية والسماع المتعلقين
بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره
ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من
الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي
الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما فيه تغافل عن ذكره والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل
والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على
تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قال بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد
اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق
بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة
او مرتين اي يفعل الاعطاء من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قدرته يفعل كل عطاء من غير
اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما ان فرض تلازمهما
في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ لمجرد
قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة ما لم يكن تعلقه اي تعلق فعل
المشيئة والارادة ونحوهما ان وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه
به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء الله هدايتكم لهداكم اجمعين
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء

سرب اثره صار نسيا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه يصف نفسه
بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعدده
ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من
ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول
المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الايضاح من ان المراد
لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا
لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا
القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت
البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء
الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى
الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان اعطي درهما اعطيت درهمين
كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام
في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل
لغرض اخر لا يقال يحتمل ان يريد اني قد ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت
بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع
مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول
ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال
لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق

على الشكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل اللازم الشكر فانه مما يمدح
على ان لا يبقى فيه غير الشكر في حسن ترتب النظم فمنها اي ومما يحذف فيه المفعول بالنوائب للبيان
بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم
بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير
المراد ابتداء متعلق بقوله دفع توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث
يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا
فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله
تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي
شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما
توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم
فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى
في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما انه اريد لانه ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع
الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على
المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا
فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ
اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد ان يأتي بضميره اي فلم نجده ففيه تقوية للغرض وهو
ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا
المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا
فانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على
اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول

تحمل برخود رنج و مشقت نهادن ستمی

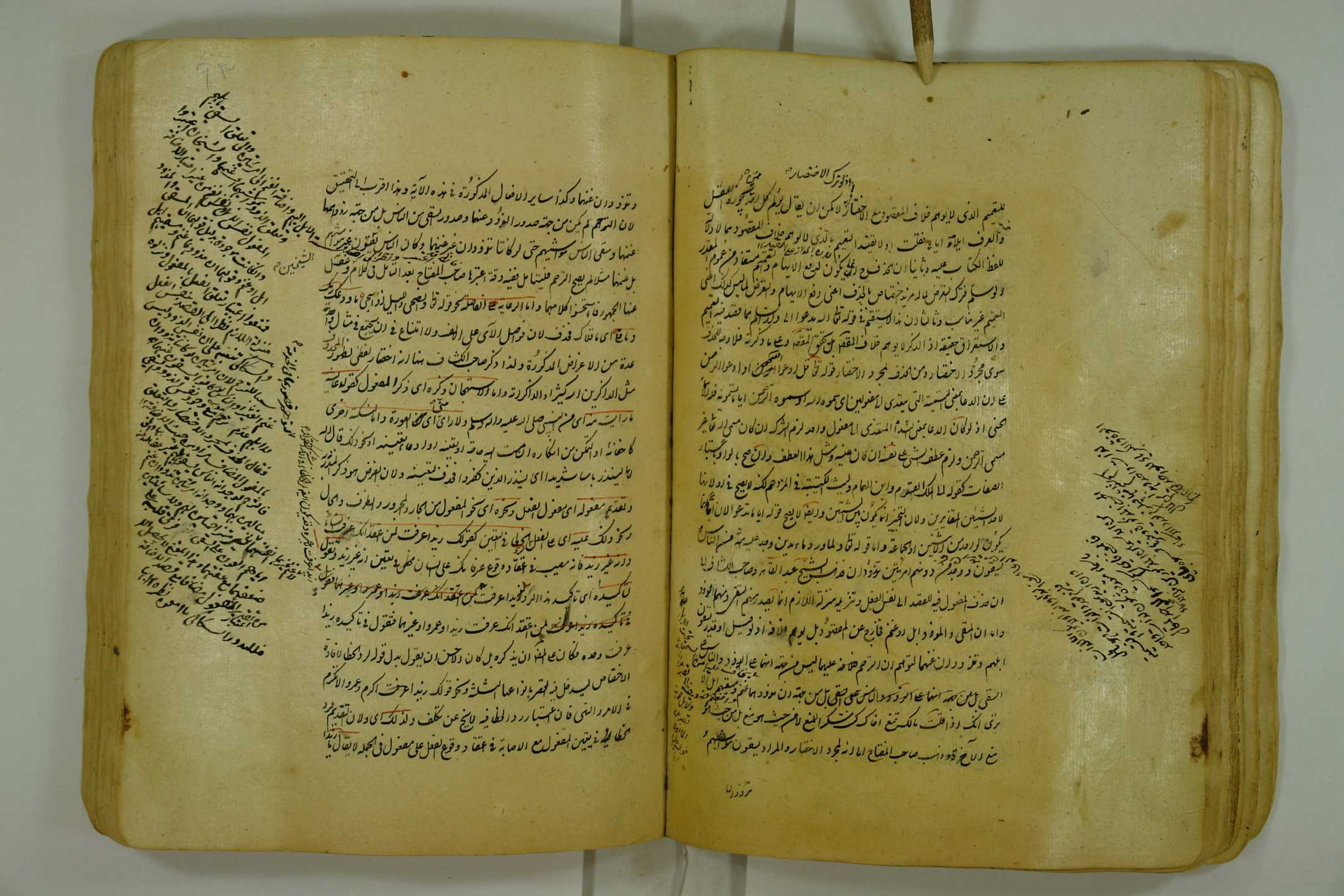
ما نحن الحز

في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا للمبالغة في التادب معه لان
طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والفرق بين
الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم
اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة
العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار ورد والله يدعو الى
دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم
الموصل اليها تختص لمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة
والثاني تحقيقا وهما وان احتمل ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن تامل الذوق يشهد ان
القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحكم على مثال هذه المعاني بما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام
ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل
الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد
على اداء العبادة ليستلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو
من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن ولا حاجة فيه الى ان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان
عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على العموم فالاولى ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة
القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب تقديره بحسب القرائن وما قال
ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار فليس بسديد نحو اصغيت عليه اي اذني وعليه قوله تعالى
ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرفت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد
يكون الاعتماد على اللفظ من حيث انه دل اللفظ توهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا
حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيفيد ان الحذف
والا فالحمل على الحقيقي [illegible]

ولا حاجة اليه

لان هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار

مع قلة الاعتماد
على اللفظ الدال عليه فقط



للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار لا يمكن ان يقال يعلم كل احد تحوره المفصل
والعرف ايلامه اياه فنقلت اذ لا يفيد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة
للفظ الكتاب عليه وثانيا ان يحذف ح لئلا يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المعذر
ولو سلم فترك التعرض لما هو مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني
التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا المقسم في قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام مما يقصد فيه التعميم
والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود مع ما ذكرته فلا وجه للحذف
سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسمونه فله الاسماء
الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير
مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار
الصفات كقوله الملك القدوس وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في او لانها
لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين ولنفس لا يصح قوله اياما تدعوا لان اياما
يكون لاحد من الشيئين او الجماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس
يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى
ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم انما يفيد بهم السقي ومنهما الذود
واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي
السقي بل من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا
ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث انه
منع الاخ فذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم و

تذودان

وتذودان عنهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما
عنهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم
بل غنمهما لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخ وغفل
عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى اي ما قلاك فحذف لان فواصل الآي على الالف ولاستهجان في ان يجمع في مثال واحد
عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف
مثل الذاكرين الله كثيرا والذاكرات واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة
ما رأيت منه اي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى
كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله
لتنذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به
وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال
ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول
لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمروا وغيرهما فتقول في تأكيده زيدا
عرفت وحده وكذا ان على المفضل ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة
الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة ونحو قولك زيدا اعرفت اكرم وعمروا لا تكرم
في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد
الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا

ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب
على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان
التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر فيما اذا قلت هذا ولا غيري وكذا
يصح زيدا ضربت وعمروا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان لرد الخطا
بنى الكلام ليس على ان الخطا في فرده اي الضرب بل الاكرام وانما الخطا في المضروب حين اعتقد
انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد
ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم
يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور فكانه في بسم الله نحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت
قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد
التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب
زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفا
للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ليتحقق المغايرة بان في المعطوف
عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تقدير الفعل لا بيان
كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي
فاعبدوا فاعبدون والفا في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول
مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفا في فاعبدون جزاء للشرط مع
بنائه على تقدير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفا التي [illegible]

هي التي كانت في الشرط المحذوف بقيت تنبيها على سببية ما قبلها اي عما اذا كان ارضي
واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر وان شئت جزاء الشرط وان شئت تكريرا لها وعاطفة كما في المفتاح
وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع
تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفا وتحقيق هذا المقام
ان قولك اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام
زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا
يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو
زيد وبقي الفا المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد
والا فليس هذا موقع الفا لان موقعه صدر الجزا فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا
مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزا مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم
من ان ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل حيزه بشيء آخر وحصل ايضا وقوع الفا متوسطة في الكلام كما هو
حقها اذ لا تقع الفا السببية في ابتداء الكلام ولذا تقدم على الفا من اجزاء الجزا المفعول والظرف
وغير ذلك من المعمولات مما لا يقصد لزوم ما بعد الفا له ولا يستنكر عمل ما بعد الفا فيما قبلها وان
امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فجوز لتحصيلها الغاء المانع ونظيره
لكن من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم
ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار
عن سوء صنيعهم الا ترى انك اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما
زيدا فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
ورد الاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدا كذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد
صليت وتاديبا ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك

في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال
تحريك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم
قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة
الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال
الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال الله تعالى الى ربها ناظرة وقال الله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك
نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما نقله الزمخشري
واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة
وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في المثالين الاول منهما
المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا
يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم من نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام
ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا
ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم
لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية و
لكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ
ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر و
بيان انه غير مفيد

الكاتب في نحو

والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا الكلام وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسم آلهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد
تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم الفعل فلو كان التقديم
مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق
برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان
الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي
بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد
الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق
المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام
والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمراد
المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك
او متبركا او متبديا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون البسملة من السورة ان يجعل باسم ربك
متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل
على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك
الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة في الكلام
والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء
والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى
الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم
المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه

لا تتعلق الآلية والاستعانة كما في الجزء الاول

وا الاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فصل وعند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان او لان ذكره اي ذلك البعض الذي يقدم اهم
قد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم
وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراده بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتبار المتكلم
او السامع بشأنه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول
لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا
يقدر فيه ان يقتل احدا فان الغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل
او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو قوله تعالى رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر
من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل
فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف وقد اخر في تقديم الاول اعني مؤمن ظ لانه اشرف الاوصاف
واما الثاني فحسب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي
على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما
ان يكون اصل الكلام في ذلك هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال
وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه [illegible] في نفسه نصب عينيك
كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني
على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا [illegible] ذكره [illegible]
في نفسه نصب عينيك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه في نفسه نصب عينيك كما اذا توهمت ان مخاطبك
ايه منتظر لذكره كقوله وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتماله على ما قبل الآية
على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان يتطرب مع الامام حدث بذكر

القرية

تقديمه

نصبه

٦٦

القرية هل فيها بنت خيرا لهما كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى
في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وجعل اذ عرف [illegible]
ما نحن فيه الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة
واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم
انه من صفة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال في قوله تعالى
آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه [illegible]
ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار
تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا به وكذا تعلقه بشركاء الا منكرا باعتبار تعلقه بالله
فلا فرق بين تقديمه وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما
الا باعتبار تعلقه بالآخر فاذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه
ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه يدل على ان
المنكر تعلقه بهما لكن العناية [illegible] اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى
انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيهما انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة
من قسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض يوجب التقدم ان
يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من
جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى
لقولنا اترفنا الكفرة ونعماهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان
يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة لحيواتهم مشبهة بها وهذا الاعتراض وان
كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم
المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه
[illegible] مطابق [illegible]

الدنيا

المستقدم

[illegible] عنوان البحث [illegible] تقديم
المعمول على العامل [illegible]

اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها
على بعض لكن جميع الحكم فيهما للفائدة وقد يجاب عنه بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على
بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل والمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما
جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المعمول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة
الضرورة لا للتعقل من غير تقديمه على الفعل والله اعلم

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود
من طرق القصر نحو العطف والاستثناء وغيرهما وانما قيد به ليخرج عنه نحو زيد مخصوص بالكتابة ونحوه
وهو حقيقي وغير حقيقي لان التخصيص لشيء بشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى
غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وهو غير حقيقي بل اضافي
لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه
لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي
وغير الحقيقي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ثم لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه
الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله جدواه توهم ان القصر اصل وذكر الحقيقي ليس كذلك لانه قال في القصر راجع
الى التخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر واما التخصيص الوصف بموصوف
دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما
يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد
لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وبكرا شعراء
فليتامل فيه فانه مما يتوهم اختصاص تفسير غير الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من
غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن الامثلة التي
في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غيره الا ... ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا

واذا تاملت وجدته مثل التقسيم الى حيث قال متى اردت النفي على الوصف لا الحكم مشتغلا به
قلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعي له ان عاما فقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا
شعراء وان خاصا فكقولك زيد وعمرو شاعران فتناول النفي بثبوته لذلك فتقول ما شاعر الا زيد
والقصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق
بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات والمراد بالصفة
المعنوية اعني قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات وبينهما عموم من وجه
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على
العلم في قولنا العلم حسن وصدق النعت بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة
المعنوية التي تريد بها ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو جاءني رجل عالم ووجودها
بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا
المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج ونحو ذلك
مما وقع به الخبر فقد يكون من قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا
فيتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه
لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من شيء الا
وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح في قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان
هذا النوع من القصر يفضي الى المحال لان الصفة المنفية نقيضا لها وهو من الصفات فاذا نفيت
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها
لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية فلا
يلزم ارتفاع النقيضين لكن يتعذر ما ذكرنا والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار

الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد فيجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد
والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما يشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا
حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي اعتبرت المقام فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي
مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق
بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من
غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني
اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع
فلا تنافي في التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم
يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا
كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه
فاستعمل في كل تجاوز من حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون امر اخر ان
اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر
من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا
ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لان تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات او تخصيص صفة بامر دون ساير
الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات يقتضي ان
يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا
يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا
زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني و

هذا المعنى

هذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع
عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي والعاقل لا يعتقد اتصاف
امر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي
فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر
اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي
شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما
كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة
المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل من تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان
اخر من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى
هذا القصر قصر القلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ
الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس او من تساوى عنده الامران اعني الاتصاف بتلك
الصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف على الصفة واتصاف ذلك الامر بتلك الصفة واتصاف غيره بتلك الصفة
في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر
قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء اخر قصر افراد والتخصيص
بشيء مكان شيء اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان
تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب بعين المتكلم احدهما
يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى

حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام
والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولذا جعل صاحب المفتاح تخصيص
شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد وقصر الذي سماه قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان
الاخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت
ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى
الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذلك في قصر الصفة قلت يقتضي قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة
والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد
اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها مع اعتقاد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين و
هذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بالصفة مكان اخرى بل تخصيص الصفة بتحقق
عليه اخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات
اخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا استوى الامران عنده
فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هي القيام فقد جوز ان تكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد
الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له
على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احديهما
فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد اللتيا
مع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذه التكلفات ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بمكان
اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردد بين القيام
والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظ لا مدفع له فيكون قسيما دون اخرى مشتركا بين قصر
الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده

وغاية ما يمكن

وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب الاول من يعتقد الشركة
او تساويا عنده واما ثانيا من يعتقد العكس او تساويا عنده ويكون القصر الذي يكون المخاطب به من تساويا
الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على ما ذكرنا كلام المفتاح و
ركاكة هذا الكلام اي تفتقر الى هذه التكلفات ولعله جعله وجهه صدرت عنه من غير قصد اما المخالفة في شرط
قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح في اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون
المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان
الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به تحقق التنافي الاعم
من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا مثلا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء
غيرها وهو القعود وغيره لامتناع اجتماعهما ففساده ظ لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها
بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم
لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هو عكس حكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان
يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وبقي نحو
ح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من تمام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة
على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما
ما يقال من ان هذا الشرط لحسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يا باه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه
لانه عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر وكذا ابى ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون خاليا لانه قد علم ان قصر القلب
هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح

في قصر القلب كون المخاطب معتقد العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وانما عدم
اشتراطه كما اشترطه السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على زعمه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان
يكون الوصفان فيه متنافيان او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحدى الامرين المعينين
لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه بحال فكل ما يصلح مثالا للقصر الافراد والقلب يصلح مثالا للقصر
التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور هنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وذكر
قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك لكنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص
يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند اليه من طرق القصر لكن
ترك ذكرهما هنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم
فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة هنا وكان في قول المصنف منها
دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على
الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف
المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو
لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر
ولم يذكره هنا وقد ذكرنا ذلك في باب بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان
علم من اثبات القيام بناء على التنافي بينهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقد العكس فطريق العكس دلالة
على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قاعدا بل قائم وفي قصرها
اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد و
يصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة
على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل
فكذا اذا لم يعمل اما لان حمله العمل واما لتوافق اللغة العامة وهو غلط فاحش لا يعرف له

القصر

صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال للافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط
عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف
قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا للقصر التعيين لم يتعرض لذكره
وكذا الكلام في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا
ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم و
في قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على
قصر القلب دون الافراد ولا نسق ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل
الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك
جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط وزعم ان الجائي عمرو
لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تعن ان يكون
قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم
ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف على ان الكلام
هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه انسب الى الفهم انتهى كلامه وانما كلامه
يفيد القصر لتضمنه معنى ما والا لانه هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه
بعض الاصوليين حيث استدل على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات
ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات لما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع
فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه
باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين
ان يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه

اه الا يصح فيه انما لما تحريم استدل على تضمنه معنى ما والا بشبهة اوجه اشار الى الاول بقوله كقول

المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا اي هذا المعنى هو المطابق

لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل

وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي ففي قراءة

نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد

لم يبق للكلام معنى اصلا واذا فسر قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة فثبت ان انما متضمن معنى ما والا

وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان والتقدير

ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق

يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا حملت ما في قراءة الرفع كافة تشبيها في قراءة النصب

اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل هو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظ انها ليست بكافة لان حرم مسند

الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل ما حرم الله شيئا هو الميتة وهو مع ظهوره هذا الوجه

البعيد وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم

الميتة لا محال للارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون

موصولة ونقل الوجهين عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها

موصولة اسما لان والميتة خبرها اوفق لما يقتضي ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة

انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام

زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام

عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال

ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف

انما اشار بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا وقد

تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على

العامل والفصل بينهما لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذه الانفصال في العضا

وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال

الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد والحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى

ما لولم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع

الا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لتوهم انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب

غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا

يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان

يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض

الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة وليس مستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة

في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو الطريق المقصر فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى الضمير المتكلم

قلنا لانم ان الفعل غائب لان غيبته الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا

لا يكون غائبا ولا متكلما فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا

بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل في

تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند

اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك

قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا وفي قولك زيد جاء وضمنا في قولك

لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيت عن عمرو ثبت لزيد ضمنا فان قلت هذا

اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول

فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفي الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة

مذكورة صريحا في كثير من الكتب

ذكرت لو جعل انما مقتضيا معنا ما و الا فلا يستلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا
للقصر مثل ان زيدا القائم ومنها اى ومن طرق القصر التقديم اى تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على
الفعل كقولك فى قصره اى فى قصر الموصوف على الصفة تميمى انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال
لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح للقصر الافراد والا لم يصلح للقصر القلب وفى
قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع غيرك فيه وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد
اتصاف احدكما به وكذا الكلام فى باقى معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق لا دلالة لها بعد اشتراكها فى ان
المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفى خطائه اما
فى قصر الافراد فحكمه صواب فى بعض وهو ما تثبته المتكلم وخطاء فى بعض وهو ما تنفيه واما فى قصر القلب فالصواب
كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء فى تعيينه واما فى قصر التعيين
فالصواب الحكم بكونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوى وتختلف من وجوه فدلالة الرابع اى التقديم
بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل ذو الذوق السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه تقديم فهم منه
القصر وان لم يعرف انه فى اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع
لا وبل والنفى والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان
الاصل فى الاول اى فى طريق العطف النص على المثبت والمنفى كما مر من الامثلة فان فى لا المعطوف عليه
هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد
يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو
لا غير اما فى الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام قولنا لا التصريف ولا العروض واما فى الثانى فمعناه
لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات من
حيث الابهام والمسطور فى كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هى لا التى لنفى الجنس اى لا غير
مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل فى المفتاح فى هذا المقام بقولنا زيد يعلم النحو ليس غير وليس الا

عليه بان هذا ليس بطريق العطف بل بطريق النفى والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او
ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفى فى العطف قد يكون بان يحذف
المنفى ويقام مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف
والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدى معناهما مثل ليس غير وليس الا ولا يبقى للعطف ملتبسا فانه بدقيق
دقيق والاصل فى العطف النص عليهما وفى الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفى نحو ما زيد الا قائم
انما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفى اعنى القعود والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفى بلا العاطفة لا يجامع الثانى اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق
العطف لما فى اجتماع لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم
لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك كثيرا فى تراكيب المصنفين لا فى كلام البلغاء الذى يستشهد بكلامهم
لان شرط المنفى بلا اى العاطفة على ما صرح فى المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها
بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شئ قد
نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة
وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد
فقد نفيت بها شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا
وغيرهما من القيام فلو قلت لا عمرو لكان نفيا لما هو منفى قبلها بحرف النفى وهذا خروج عن وضعها
فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها
من كلمات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز من ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع
او المتكلم او شئ من الافعال الدالة على النفى مثل امتنع وابى وكيف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفى فانه
لا امتناع فى ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفى فاما ما ذكرت من الوهم مرتفع
بالتامل فى قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يؤذى غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذى غيره سواء كان

قوله بطريق النفى والاستثناء [illegible] والمعطوف جميعا [illegible]

ذلك الغير كريما او غير كريم لان الغير لذلك الشخص بقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة يعني نفي بها ذلك
المنفي ومعلوم انه ممتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد توهم
هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد ولا قاعد
على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب وغيرهما على ان يكون بدلا ويجامع
النفي بلا العاطفة الاخير اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو ومثل نحو زيدا اضرب
لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا
به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الاثبات
فيكون نفيا لذلك النفي الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
انه يصح ان يق ما من اله الا الله وما احد الا وهو كذا ولا يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا
وهو يقول ذلك لان من لا يزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا في النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء
لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون له النفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء
لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما
في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على النفي فضلا عن نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا طلبا بل المنفي
ثم في كلامهم ما يقتضي جواز قولنا ما زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي
بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني في حكم الصريح
اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي
بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة
في ذلك عنده اي الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم
انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد

وقال عبد القاهر

١٠٣

وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل
على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر وانما الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان
دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي متقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما
جاءني عمرو ومتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام
في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد
وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره
بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له
من الاحكام الذي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب
ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او
ما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا
بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا
ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك
مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الطريقين اخراجا للكلام على
خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد
اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غيره اي غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار
مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد
الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه
على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا
الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا

مقصور

على قوله افرادا اي لا يستعمل له انما ... قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان
يعبد اباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين
لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى
الرسالة اي لان الكفار القائلين لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة
في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار
منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوا
وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة
سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون
قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي
معه وارخاء العنان اليه والمساهلة بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع
حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه وافحامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكأنهم قالوا ان ما قلتم
من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن لا يمتنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة ولهذا صح جوابا لا اثبات
الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال
بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يعترفون به
والاول اوفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل
انطاكية حين كذبوا رسل عيسى فقالوا ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله
ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قرره الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فانما افاده قصر قلب لان المخاطبين
وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني
الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار يرى المخاطبين وتبهم على ان قطعهم بكونهم صادقين
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو

حال الذي عند السامعين فقصر وهم على الكذب فقصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك
لصاحبك ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك و
يقر به وانت تريد ترقيقه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا ومشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء
على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه خطأ في زعم انه ليس
باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي ينزله ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب
لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له انما اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون
للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على
الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال
على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على
التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية
كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تختص فيها
على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل
منها اي من انما الحكمان اعني اثبات المذكور والنفي عما سواه بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه
الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر
اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر
من البهائم ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان
لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم ان ليس الغرض من قوله
انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل

كالبيانيين ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل و
المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما و
ما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد
وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الدار زيد
وما ضربته الا تأديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضرب زيد الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه
وفي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا
قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا القياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك
وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور
عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه بحاله نحو ما ضرب
الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا
في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها
باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كأن لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح
وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في
الاول هو الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لان الصفة في
تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال في الاستثناء بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما
بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد
بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد

ما ضرب زيد الا عمرا

النفي وم

ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه
من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا
متأخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما فيما منعه بعض النحاة
لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا
زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة
واحدة بلا عاطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بلا منه نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا تستقل
بها شيئان متعددان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء ويجعل المقصور في النية مقدما
ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو
المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى
نحو رايتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رايت والعامل في الموت لم يبق
ذلك من كتبهم وقالوا فالظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب
بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول لا اشتهي باب الامير والنوائح في
البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول حينئذ بلا فاعل واعتبار الضمير
لا يخلو عن تعسف ثم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومنه قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب
الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب زيد عمرا
قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب عبارة استفهام عن جميع من
وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى
تأتي بالجميع فحينئذ لا يكون غير عمرو في المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون الحصر
في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فنفوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المحصور فيه

اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يق انا نلتزم القصر في الفاعل والمفعول جميعا
ويمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع اي السبب في افادة الاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر
او الفاعل او المفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي
قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا
منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا
في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول
في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر
الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ الفاعل
الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل في ذلك وقول
صاحب المفتاح نظرا الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا لكيف يسند الفعل المنفي
الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر الى م واولا لكيف يسند الفعل
المنفي الى الفاعل وهو ليس بمذكور فمعنى لفظ الضمير عائد اليه ظاهر كان في قولهم انما كان عند اقاني فان اسم كان
ضمير عائد الى ما نحن عليه كذا ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء فان فاعله ضميرا
عائدا الى حاسب لامتناع حذف الفاعل على مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد
الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية و
الاقتصار على ضميره العائد الى ما ليس في اللفظ والقصد الحاصل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر
في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال
من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان
من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تقديره نهاية في العموم بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على
المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا سائر الامثلة المذكورة

بل المراد

بل المراد اخص من ذلك وفي صفة يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك
واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك
المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقي ههنا اذ لك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا
في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
او صفة ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو
نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان عن ابن ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك
لانه قد لزم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقترن بمضمونه
مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم عازما الا عازما
على اتيانهم من قبل النساء كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا حمل المعزوم المجزوم به كالواقع
الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة
الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس
ولانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا سواء تقدم على المقصور او تاخر عنه وههنا ليس الا المذكور اخر الكلام فلو قلنا
في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد لانعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب الا عمرا زيد الا زيد ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا تقدم او
اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا
زيدا ضربته فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامي لم تزده معرفة وانما لذة
ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مفادا
من انما وهذا ليس كذلك وغيرها لا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي

تقديمه

وفي غيرها ما شاعر غير زيد باعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول ما زيد غير
شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لان النفي شرط لها لكونها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي والله اعلم

الباب السادس

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب
وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا البحث يختص بالبحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بيان آخر لاكثر
فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح
والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا
غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان
المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة واعلم ان
ما ذكر المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون المطلوب ممكنا او لا الثاني
التمني والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في
الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء
فهو النداء والا فهو الامر **منها** التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له
ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا
يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع
وطماعية في حصوله ووقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ان موضوع التمني ليت اشار الى انه

بل يعده المتمني المحكم مستبعدا

ما يستحق النظر

يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله
على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستدعاء للاستفهام المجهول ثبوته وانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه
وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على
اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني
فكانه يفرض غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انما لو التي تجيء بعدها فعل
فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو
لو كان لي مالا فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المحسنين قال السكاكي
كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها مركب من
هل ولو المزيدتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن
الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب
والتزام جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد عن تضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني
بل ان يتولد اي ليس معنى التمني لتضمينهما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى
ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى
ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب
بما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني
مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبتين مع لا وما المزيدتين
مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس
بما يشعر وكذا قوله ليتولد بلفظ المجهول كلام المفتاح حيث قال اذا قلت هلا اكرمت زيدا فكان المعنى
ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض

من غير ربط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ماضي ثابت
فقط كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار
التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه اكثر النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه
المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه بعده من الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر انه طلب محال او ممكن لا طمع
في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ومن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلنا نموت
الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب **ومنها** اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء
في الذهن فان كان تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق وبعضها يختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منها بل يعم القسمين وبهذا الاعتبار صار الهمزة احق بالتقديم
المتقدم فقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع نسبة او لا وقوعها وهذا اعني الحكم والاسناد وما
يجري مجريها كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها
او لطلب التصور اي لادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في
الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس
محكوم عليه بالكينونة بالخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي
والطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد
قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او
المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون

تقديم ازيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد في الاصل فلا يحسن لطلب
التصديق كما سيجيء او المسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان
الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده
فهو على هذا لطلب التصديق لصدوره ويحتمل ان واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب
هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب التصور
ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل
ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المفتاح لا يخلو عن تعسف
والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا
ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو
افي الدار صليت واليوم الجمعة سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز
ومما يرد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط وارأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط
اانت رأيت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة
الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه
على معين واما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون
ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا
كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد
قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين مع العلم
بثبوت اصل الحكم فلا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق في نفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكره ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء
فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد

قام ام عمرو وقلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين

وهو غير التصور المسبوق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحصول الحاصل وهو قبيح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا معمول فعل

محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع

لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام عن التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للتقبيح سوى ان المناسب في التقديم

الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه التحسين قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربته

اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقديم المفسر قبيل زيدا اي هل ضربت زيدا بل هو الارجح لان الاصل تقديم

العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين

من النحاة انهما مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم واذا كان معمولا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا

هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها الفعل وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف وجب ان الاصل عرف رجل على

بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما الحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجلا فاعل فعل

محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل على ما مر من انه يجوز تقديم المظهر لتقوي الحكم فيكون لتقوي الحكم وذكر صاحب المفتاح ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل

فيقبح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن وفيه نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعدم ذكر

فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم علة ما ذكره السكاكي قبح هل زيد

عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله

اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريتين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام واقيمت هي مقام الهمزة

وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال وكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يقبح

او يقبح دخولها الا لو في على الجملة نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالفعل

ذكرت عهودا فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف

فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك على نفي انه لا يصح استعمال هل لانكار كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك

اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع

بالاستقبال فلا يصح انكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد

انكار الضرب الواقع في الحال لا للاستفهام عن وقوع الضرب في الاستقبال وقد صرح السكاكي بذلك وقال

في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار

الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قولك

اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموضع

وبهذا ظهر فساد ما قيل انما يمتنع ذلك من جهة الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال

بوقوع الفعل وبقائه فيهما الم تر الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير

قال السكاكي ساعمل الفعل بالسيف جاليا على قضاء الله ما كان جاليا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين

ومن هذا فلا يسمع قول النحاة انه يجب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره

في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد اي الفعل

بالحال ورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقيد الفعل

المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكن نخاف ان

ان يغتر به غير تامل وبما ذكره من اختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق

وعدم مجيئها لغير التصديق كما في قولك لعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها

مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ او جزءه اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي

زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه له

قصد الرفع يعني الحكم فاعل جاليا وما كان مفعولا وبالعبارة على القدر والنصب المفعول وهو الانسب والظرف يعني فاعل جاليا الاول وجاليا الثاني جر كان

بعضهم

وكلام فيه ... بسبب قيدها اوقريبا لا ...

اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظ اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء
الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات
انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات
الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد
اختصاص بالفعل قيل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد
بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله
من ابقائه على حاله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على
الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر
من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه
معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز
ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى
به ان يقدم الفعل كما هو حقه وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اعتبر في
هذه شيئان غير الوجود وفي الاول شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها والوجود في البسيطة محمول
وفي المركبة رابطة والباقية من الالفاظ الاستفهامية تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة
ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالب ان يشرح هذا الاسم و
يبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها
او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس
والفصل

ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما وبين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته
اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم بالحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد بالحقيقة فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق الموجودات فالموجودات لما كان مفهوماتها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم و بحسب
الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب
الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء
التي يبرهن على وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه
صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد
جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين و
من يطلب بها العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في
الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ابن فلان
ونحو ابن فلان واخ فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يعلم به المشخص بحسب انحصار الاوصاف
في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات قال السكاكي يسال بما عن الجنس
تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية و
الحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات
هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد و
جوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال

الذاكرون أم كثير الذاكرات ومنها من ويسأل بها عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل أي أبشر هو أم
ملك أم جني وفيه نظر إذ لا تتم له السؤال عن الجنس وإنه يصح في جواب من جبريل ملك بل جوابه أن يقال
إنه ملك يأتي بالوحي إلى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخيصه وتعيينه وأما ذكره السكاكي في قوله تعالى
حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى أن معناه أبشر أم ملك أم جني فساده يظهر من جواب موسى بقوله
ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى فإنه قد أجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه على ما ذكرنا وأي يسأل بها عما
يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما نحو أي الفريقين خير مقاما أي الكافرون أم أصحاب محمد صلعم فإن الكافرين
والمؤمنين وهم أصحاب محمد صلعم قد اشتركوا في الفريقية فسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر والأمر الأعم الذي
اشترك فيه هو مضمون ما أضيف إليه أي توضيحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول أي الثياب
هي فتطلب منه وصفا يميزها عنده عما يشاركها في الثوبية فقيل إنه إذا أضيف إلى اسم ...
كذا أو جزئيه أو اسم متضمن للإشارة الحسية أو اسم علم وإذا أضيف إلى كلي فجزئيه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو كما
للتمييز وكم يسأل بها عن العدد نحو سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة أي كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلثين
أم غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير أي حمل المخاطب على الإقرار
ومن آية مميز كم بزيادة من لما وقع الفصل بفعل متعد بين كم ومميزها وجب زيادة من لئلا يلتبس
بالمفعول كما هو مقرر في النحو وذكر بعض المحققين من النحاة أن مميز كم الاستفهامية لم يعثر عليه مع من في النظم والنثر
ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو فأقول سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة دليل ...
الحال وأين عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا وأيان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل
في مواضع التفخيم مثل أيان يوم الدين وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب أن يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم
أنى شئتم أي على أي حال ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يجيء أنى زيد بمعنى كيف هو
وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل إشعار بأنه يحتمل أن
يكون في أحدهما حقيقة وفي الأخرى مجازا أو بالعكس وقد ذكر بعض النحاة أن أنى بمعنى أين إلا أنه في الاستعمال مع
مشتركا بين المعنيين وأن يكون

مجرورا به

نحو أنى لك هذا

من ظاهرة

111

من ظاهرة كما في قوله من أين عشرون لنا من أين أنه أو مقدرة كقوله أنى لك هذا أي من أنى واي من
أين فقال المصنف أنى تستعمل بمعنى من أين سواء كان ذلك من جهة إظهار من أو تقديرها فظهر أن كلمات الاستفهام
بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الأسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما
كالهمزة فإنها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز أن يقع بعد أم سائر
كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى أم هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى أمن هذا الذي هو جند لكم
وقوله تعالى أماذا كنتم تعملون وقول الشاعر أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنف إذا ما ضن باللبن
بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام إلى آخر من غير اعتبار الاستفهام كما في قوله تعالى أم أنا خير من هذا الذي
هو مهين ولهذا لا يخلو ما قيل في قوله تعالى أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما أماذا كنتم تعملون من أن أم إذا
كانت متصلة فشرطها أن يليها أحد المستويين والآخر يلي الهمزة وههنا ليس كذلك وهو ظاهر وإن كانت منقطعة
بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها إذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة إلى ما قيل
في الجواب إنها متصلة والمعنى أكذبتم بآياتي أم لم تكذبوا فأي شيء كنتم تعملون ثم إن هذه الكلمات
الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان أنه
من أي نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين
آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الأيام ... تعجيل ركابه وتأمل أن يكون لنا أوان والتعجب نحو ما لي
لا أرى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب
فلانا إذا علم ذلك وإلا لم يجز ... والتقرير وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق
والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه وهو الذي ...
بالهمزة أي بشرط أن يلي الهمزة ... أي حمل المخاطب على الإقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول
عنه الهمزة تقول أضربت زيدا إذا أردت أن تقرره على الإقرار بالفعل وأنت ضربت في تقريره
بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره بالمعفول وكذا أبزيد مررت وأراكبا سرت وغير ذلك وعما

جعل الهمزة

فيه للتقرير بالفاعل على قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت ام لم افعل واعترض المص بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روي انهم ذهبوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما رجعوا ورأوا الاصنام مكسرة واقبلوا اليه يزفون ليكفروه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف غيرها فانه لا يكون للتقرير بغير الحكم نحو هل ثوب الكفار ونحو الاسماء الاستفهامية للتقرير بما يليها نحو كم آتيناهم من آية بينة وما فعلت بفلان ومن الذي فعل ونحو ذلك والانكار كذلك اي المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة نحو أغير الله تدعون واغيرها وان صح مجيئه بهل الانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ما ذا اغرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما العراق من البند وما اشبه ذلك واما الهمزة فلا انكار بما يليها كالفعل في قوله أفعيا جبر فانه ذكر ما يكون ما لغا من الفعل فلو كان للانكار الفاعل وانه ليس ممن يتوجه الفعل على ما يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اتخذ ضيا ما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة ولذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا اسير لك وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته بحيث للانكار على المفعول وعلى نفس الفعل وكذا غير ذلك من المتعلقات

على المفعول

على المفعول وعلى نفس الفعل يجب تقدير المفسر نحو قوله تعالى ابشرا منا نتبعه للانكار المفعول ويقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل فيحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون للانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب هو النبي عليه السلام لم يعتقد انه يكره احدا في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لان همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لا نسلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل التقديم يحتمل التقوي والتخصيص ان كان مضمرا منكرا ومتعينا للتخصيص ان كان ظاهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار هنا الى ان ما ذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يحتمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر لهم من الله دون غيره ولكن احتج على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم والانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو انه كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما فآوى وما اشبه ذلك فقد قيل ان الهمزة للانكار وقد قيل انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله والانكار

الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد
تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى الذكرين
حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا
وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغيرهما او الظرف نحو افي الليل كان هذا ام
في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان
يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت
والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اتوق للهدر يرضع في مهاد فانه للتقرير مع
شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي ان يحدث ويتحقق
مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى انه لا ينبغي ان يتحقق العصيان او
للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو
انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء والحال
انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل
يدخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون الاستفهام الانكاري بمعنى النفي
للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله ورسوله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك
النفاق وهذا اللازم [illegible] وللتوبيخ والانكار مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك
ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي ولقد نجينا بني اسرائيل
من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية
خبره او بالعكس على اختلاف الرايين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف
العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه
وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين

نحو انى

نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع
حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا
ينحصر المقتضي منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى سمعته او على مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال
الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا
عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج حينئذ نحو كف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغته
لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء
وقيل هي مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وبين الاشتراك اللفظي وقيل مشترك
بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن
والاكثر على انها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما
هو الاظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم
عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام وهي تختص
بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث
اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول والثاني في لغة استعمالهما حقيقة الامر
اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء يسميهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ
اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا فرقا بين البابين موضوعة
لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها
اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال
صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال

الامر ولام الامر دون ان يقول صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا لجميع كونها حقيقة في طلب على

سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب

الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قولهم افعل وليفعل ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة

العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالهما فلينتظر

ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن يستبعد نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا بعد ذلك

وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب

القراين وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول

اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه

ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة

من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان

يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة

ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل

اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق

بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح له الفعل

مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح

بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوي بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي

بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح

وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي الهموم نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري يظلم

في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك

تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها

وليس له

طماعية فيه ولا توقع فهذا يحمل على التمني دون الترجي والثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا

على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس

في العرف انما يكون للطلب على سبيل نوع من التضرع لا انما هو الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور

لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء والتبادر الى الفهم عند الامر بشيء بعد

الامر بخلافه انما يكون بتغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده

قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع

لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند خلو المقام

عن القراين بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه

لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله

حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي

معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في الفور وعدم

التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع

الواقع فكقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع فكقولك

في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير

طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان

مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان

متقاربان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك

لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك

لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او سبيل التلطف فيكون

التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه

من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولكن من رب غفلا اي دم واثبت على ذلك وهذه
الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان
المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن
خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب و
الطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه وهو وجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك المطلوب في الخارج
لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا
ان الغاية تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان
ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن المطلوب في الخارج مع ذكر الطلب ودل عليه ذكر المطلوب الذي
يصلح سببا حاملا اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والجزاء اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا السببية
والمسببية الثانية فانجزم السبب الحامل بان المقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد له
من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او
لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب و
لم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت
بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع
ذكر ذلك الشيء ظاهرا ولهذا اذا لم يكن المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء مسببا عنها
لم تقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا
في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان موقوفا على شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك
واذا لم تقصد السببية يرفع المضارع على انه حال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او صفة نحو اكرم رجلا

اول الفكر آخر العمل

هذه الآية في سورة الانعام

يجيبك او استينافا اي جوابا عن سؤال يقتضيه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة من
الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام
اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول
على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات ولهذا
صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من
جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى ان
تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها
اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله
هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه
فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى انه لا ينبغي ان تتخذ من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله
هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان تعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء
حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لم يعتقدوا
ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت ولذا يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع
الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا ايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا
او لبعده الى الامر الذي ينادى له لعظمة ... من علو شأن ... حيث المخاطب لا يخفى بامر هو ... وان
ينزل ... ويستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه
حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما ... حقيقة في القرب

اي الا تنزل تصب خيرا

عنه

والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا ثم قيل للبعيد وسمتها انها في التوبة الاقتصار الداعي نفسه واستبعاده عن
مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على ان الامر عظيم الشأن وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل بعيد
نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادة
وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شأنه وتبعيده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغة
اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه
حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل ا
تخصيص المنادى بطلب الاقبال عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه
وهو اما لمجرد الافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذه صورته صورة
النداء وليس بنداء لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولهذا لا يجوز
فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح بالنداء فقولنا ايها الرجل فايها مضموم وان جعل
مرفوعا كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المص في تفسيره مختصا من بين الرجال وقد
يقوم اي الاسم المنصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر
الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان
المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف محتمل الامرين والعلم فيكون منصوبا
بيا مقدرة وكذا مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي
لاب والفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده
الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم واذا نصب
امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شأنه لا افعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو

يا الله

يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي وكان لغرابته يدعوه ويستحضره للتعجب منه
ومنها التندم والتحزن كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك و
كقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله
فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح و
منها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة
في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من
الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي
كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص و
اما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى
الى ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب
على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي
لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت
كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر وفي هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له و
يحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب
كان المخاطب مسارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب
قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر
في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره
اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان
الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر

معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما
مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه بغيره اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة
في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد والمعين والله اعلم بالصواب

الباب السابع الفصل والوصل

الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل
تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام
انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف
بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان
جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا
جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست
بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب
او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي
للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه
من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا اذا كانت واقعة
موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى
مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما
بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو
زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كالعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد
على المفرد بالواو ونحوه مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب

والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا

ومعطي فقوله ونحوه اي الواو ونحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره
فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد
بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان بعيدا بخلاف الواو
فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان
ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف
غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم
لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدليل البيت السابق
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب
في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي
على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها
لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم بخلاف انا معكم فقوله انا معكم جملة
في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني
اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو
اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة
ولكن [illegible] في عطف الجمل بالواو واما ما في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات
وليست [illegible] قوله كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف
لمجرد الاضراب [illegible] لكن قد عرفت فيما سبق ان بل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون للابتداء

الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت
كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد مضمون كون الجملة الثانية عقيب الاولى
بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون
ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما
يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي
الملك ... فجاء ... فان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم
زيد فيغضب عمرو وثم ان كان للترتيب بلا مهلة ينافي كون الثاني في الترتيب متصل تمامه في زمان طويل
اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي
كما في المفرد ولكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا
بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد مرتبة الايمان وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين
طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدريج في
درج الارتقاء من غير اعتبار التعقيب او التراخي كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا
وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانها لا تفيد سوى مجرد الاشتراك
وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند ذلك يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين
في الحصول لانك اذا قلت يعطي زيد ويمنع من غيره احتمل ان يكون قولك ويمنع رجوعا عن قولك يعطي
وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الفاء وثم والواو وبين المشتركة في مجرد الحصول غير
متناهية فتميز ما يحسن العطف فيه عما لا يحسن هو الذي يشكل فيه العرائب والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى

على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل
التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف
لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم
وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية ولو سلم لكن العامل في اذا الشرطية
هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تقدير الشرط كما في الاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف
على ... يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولذلك
ان قولنا اذا طلعت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا وقت طلوعها سواء جعل ذلك باعتبار
مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم التقييد اذا كان سابقا على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف
كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا او قولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم ربما يقطع لكنه بالنظر الى المعنى
في الخطابيات فان قلت اذا عطفت شيئا على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان
تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه
بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا
يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ
الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرائهم لم يكن عليهم
مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز ولا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم
لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لم يكن لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه
للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام
خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال

الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين
شيئين يقتضي مناسبة بينهما ومغايرة لئلا يلزم عطف الشي على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني
كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام
السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث
فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المصححة للربط بالعاطف فاحفظ المقرر في تحقيق المقامات
الستة اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء
لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد من يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا
اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم
ومقدمتهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار ربه تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل
الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه
ولم يجعل الفعل مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني تعليل المزاولة
علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على تقدير ان لا يكون للجملة الاولى
محل النصب على انه مفعول فكيف يصح قلت لما ذكرنا انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذا المعنى من غير نظر الى كونهما من الجملتين اللتين يكون
لا ولها محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود
بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب فلا يخفى ما فيه من التعسف
المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انما نحن
مستهزؤن الله يستهزئ بهم مما له محل من الاعراب او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط اي لا لفظا
بان يكون احد الجملتين خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه

الذي

محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا

اله اي يرحم

الله اي ليرحمه الله تعالى فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان
لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما
كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف
البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم ينزل الثانية
من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو
قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف
في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير
ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على
ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب حيث جعل
في قوله بلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في
قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال
العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى التعظيم وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد
الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى قوله تعالى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي تجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمي به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية
وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول فالمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك
الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا
لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم

لان التاكيد المعنوي يقرر متبوعه مع اختلاف المفهوم

ذلك الكتاب

غاية حتى كانه هداية محضة حيث حمل المصدر عليه لا اسم الفاعل ولم يقل هادٍ للمتقين وهذا معنى ذلك
الكتاب لان معناه الكامل الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب
الهداية تتكمل بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم المجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات
الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب اعجاز النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز
لفظا قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان
الثانية في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان
كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله
لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو
ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته اوبدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال
الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف
الثانية فانها وافية لتشبيه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي بشأن المراد ولان الغرض من الابدال ان
يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشأنه لنكتة لكونه اي لكون ذلك لنكتة مثل كون المراد مطلوبا
في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه
فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز من التأكيد الا بان
لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة
الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته اي لدلالة الثاني عليها
اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني
في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال

نحو اقول له

نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من
استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي لاقامة المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته اي المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت
نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندنا بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي
ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن
عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة عرفا وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست
بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما
فانه يدل على ان المراد منه بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح
ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه زعم ان بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة و
قد قصد في ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهة لها فظن ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل
حتى يكون دلالته عليه بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر
فوزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن عندنا تأكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في الارتحال فلا يكون
بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة
المحل لكونه مفعول اقول كما مر في ارعوا ارتو لنا وقوله في كلا المثالين اعني الآية والبيت ان الثانية اوفى
بتأدية المراد يدل على ان الجملة الاولى منهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الآية فلما فيها من الاجمال
واما في البيت فلان دلالتها على تمام المراد من القصور اوبيانا اي بيانا عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال

ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى لخفائها نزلت منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها
لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا
آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر حيث جعل الثاني اي قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص
ولا يجوز ان يكون من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا
لوسوس فتأمل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى
كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب ويذبحون ابناءكم في سورة ابراهيم وبدون الواو في ... وحيث طرح الواو جعله
بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة
كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى فان تولوا فاني اخاف
عليكم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فان قوله الى الله مرجعكم ... الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا
على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها اي
مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع لانه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان
المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي
ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فبين
بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها في الضلال مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان
معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاول محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم
انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلالة ومن هذا القبيل قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن
الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم انه عطف على جملة قالوا

انا معكم وكلاهما فاسد لما مر وظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي
لانه لم يبين عطفه امتناع على الجملة الشرطية لا يتحرز ترك العطف امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور
انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني الاستهزاء ... بهذه المقابلات اوقات الخلوات
بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بل لان علة قطعه
يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم امر لا لعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة
بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال
لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك
السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك
وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه شيء عطف
على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد
الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العطف وغير ذلك مما في كلام السكاكي ولا اختصاص ان
الجملة الاولى ما يتنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المعقول ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال
لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة
كافية في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار
يعني قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية
مسوقة لبيان الكفار من صفتهم كذا وكذا فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا
مجال فيه للعطف بخلاف قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين

فحوى القول معناه ولحنه ١٢ صحاح

منشأ السؤال ١٢

يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدئ وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم
كان مثل قولهم ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ في عقيب المتقين سبيله الاستئناف
وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ
في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك لكون الثانية جوابا لسؤال تضمنته الاولى
استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافا ومستأنفة وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان
السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن
طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب
مرضه فالحزن والسهر لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم
التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء فكأنه قيل
هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان
المخاطب اذا كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد ولا يخفى ان المراد الاقتضاء استحسانا لا
الوجوب فاذا قلت عبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب سؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له
فهو وصل خفي تقديري والاستئناف جواب السؤال عن السبب المطلق اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ان بلغ
الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه النسبة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب
الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم
بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اذ التقدير نسلم سلاما وتحيته بالاسمية
الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل اني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة
عاذلة بمعنى جماعة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو
شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا

جوابا للسؤال

جوابا للسؤال من غير السبب كأنه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان
السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما
في المثال الثاني فان العلم حاصل باحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه وايضا منه اي من الاستئناف
باب واسع كثير المحاسن وايضا منه هذا تقسيم آخر للاستئناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم
ما استؤنف عنه اي وقع عنه الاستئناف فحذف المفعول بلا واسطة واوصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت
انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ليكون
المسند اليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث عنه اي صفة تصلح لترتب الحديث عليه
وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو
احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا
اي الاستئناف المبني على صفة من استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في
المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقبت المستأنف عنه
في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الحليم
ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت
ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم من استؤنف
عنه او بالبناء على صفة وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال
سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت
لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب
يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب ثبوت هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفة
فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس بحث يجري في هذه الصور وسائر اقسام الاستئناف فليتأمل وقد يحذف
صدر الاستئناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال

اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع
قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين
المعروفتين لهم في التجارة وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا
اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته
عليه ويحتمل ان يكون لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم
قالوا لم كذبنا فقيل لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا
هو الوجه الاول لان قوله لهم الف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول
بعينه بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له ونيابة بالنسبة فاقيم مقام الجواب قلت
بل يحتمل التاكيد والبيان ولكنه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون
قيام شيء مقامه نحو نعم الماهدون اي نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف
المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين
المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله تعالى هو لهم لا رد لكلام سابق كما اذا
قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية لانه دعاء للمخاطب
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على
على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول
عليها بكلمة لا لكان ترك العطف في صورة القطع نحو ولطف بسلمى البيت وفي للايهام واما للتوسط اي واما الوصل
للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعض اما بالكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم
وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابق وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين

كمال الاتصال

بعينه م

كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان
خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه
اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا او كذا
والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما
انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاول خبرية لفظا والثاني انشائية او بالعكس فالمجموع
ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية والمتوافقتين في الاسمية وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في
الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثال واحد لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من
الاقسام الستة وادخل فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط كقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف
قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا
تعبدوا وكما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل واما ان تقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا او هو عطف على لا تعبدون فيكون من القسم الاخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى
فقط بان يكونا خبريتين لفظا او تقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين
احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان
المخاطبين متناسبتين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل
تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن ان عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا و

خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاول انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس اي معنى ٣

بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلعم وقد اتحاد الكلام

او على محذوف اي فانذر يا محمد وبشر فبشرته فانذر اي جار مرورا وهما اتفق الجملتان في الخبرية لفظا
والثانية انشائية في الاخبار قوله قال قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي و
اشهد لكم وبالعكس قوله الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب الا تقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم
عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير التجوز اي الانشاء
او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على مضمون الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في
قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل
من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عذاب
الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن
من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء كما يتم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المفتاح ان قوله وبشر الذين امنوا
عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل
يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكأنه امر بتبشير بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي
وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي
باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية
نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع
الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار
اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وطويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون احدهما اخ الآخر
وصديقه بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان
المسندان متناسبين بل وان كان متحدين ايضا ولهذا حكم السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي
ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا

يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه يجب ان يكون
المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى
الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول لانه
لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر وانما الواجب ان يقال زيد كاتب وعمرو شاعر وزيد طويل القامة وعمرو قصير
الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا ظاهره انه اصلاح له ونحن نشرح
اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل
وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من
غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى
في الذئب ومنها الخيال وهي القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة
التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور
ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ادراكه ومنها المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل
والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن
نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملها بواسطة
القوة الوهمية فهي المفكرة واذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة
المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال والجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون
بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان
يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او
الظرف او نحو ذلك فيظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور او كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات او الحال او
او نحو ذلك فيظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور او كثيرا ما يطلق التصورات على المعلومات التصورية
او تماثل هناك اي في التصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة
بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك لذاته الجزئي

القوة هي مبدأ الآثار فلا كان او الافعال

القوة المتخيلة والتي تستعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي

من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج ثم ينتزع عنه المعنى الكلي فيدركه فالمعقولان
اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حصول احدهما في المفكرة حصول الآخر وانما قال
عن التشخص في الخارج لان كلما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي فانه متميز عن سائر المعلومات
وانما قلنا انه لا يدرك الجزئيات بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات
بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه الكليات بالذات والجزئيات با
الآلات وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج
لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر
فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كان الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من
الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كان بحسب الخارج مختصة ببعض منها وفيها نظر وهو ان التماثل
لو كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة
والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما كما سيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد
منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر فيها وهذا من الجمع بينهما
كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر
الآخر معلول وتعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد
آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر شارح العلامة ان الامثلة الاول امثلة التضايف بين الامور المعقولة
والثاني امثلة للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول
ومفهومي الاكثر والاقل لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات
مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات امور معقولة
لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول

كالنور والكر

كالنور والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية
والاكثرية كذلك ايضا او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة
اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلا ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع
واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد
هو اللون وكذلك الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض
الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان
كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون
بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو التصديق بالنبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء
ولا جحود على ما فسره المحققون من المتكلمين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه
اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود
مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه تضاد باعتبار انهما
وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من
الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان
الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما

او وهمي
الوهم
بالضرورة
ان يكون اباء في
اصطلاح

المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن الموصوفين
بالاولية والثانوية فان قلت فلم جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت
الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما
لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما فلا
يكونان وجوديتين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي
المتضادين وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك
تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا
ويخطر به البياض وكذلك السماء والارض بغير ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا
عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي او الجامع الخيالي امر بسببه
يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك وهي اي اسباب التقارن في الخيال
مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في اخر مما لا يجتمع
اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى
معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة
بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة
وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل
وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد
بعضهم لما يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات

لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني للاول مع ان العدم معتبر في مفهوميهما

او خيالي

ترتبا ووضوحا

واجاب

واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه ايضا نظر
وما لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت
كليات فكيف يصح ان يجعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور
في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع
نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وجرى الشمس وانف
ابي سجادة ومرارة الارنب محدثه قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل
هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى محل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف
فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبار جميعها
والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين
واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في قيد من قيوده فظهر
الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد وفي قوله الخيالي
ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما
حتى يكون له وجه صحة واما ما يتوهم من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد
السكاكي بعينه فهو غلط وحمل على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل
عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا
المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوز

وان اراد ان التضاد بين هذا السواد وهذا البياض جزئي
فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا
معنى جزئي تام

وخاتم ضيق

ذكر المصدر واراده مفعول الى تصوريهما وبما ذكرنا مفهوميهما

لانه قد رد هذا الكلام على كلام السكاكي

تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين او تناسب الفعليتين في المضي والمضارعة
وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت
في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد
قام وعمرو قعد وزعم شارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد
مبتدأ وقام خبره وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما فيجب ان
يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية
السقوط ما كان ينبغي ان يصدر عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية كان المناسب رعاية
ذلك في الثانية ايضا وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية فالاحسن المناسب
بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو ولكن فيه محافظة على المناسبة وهذا مبني على ذكره
ومن ثمه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته فانه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية وان نصب
بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي اكرمته عنده او في داره
وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية جزؤها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون
باعتبار الضمير واعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو
جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها فالمعطوف عليه
في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف
لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما
التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل
قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان تخشني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية ككونها تاتي

تارة بغير الواو واخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتمة لباب الفصل والوصل
وتكملة له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية عاريا اي وبمضمون الجملة
عن راي والحق ان الحال التي ليست مما يثبت تارة ويزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا
فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ويسميها دائمة او ثابتة
فالجملة الحالية الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث عنها الا عن المنتقلة فنقول
اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما
جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين
عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو ويستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت
فانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك
جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما تثبت في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به
لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر
فانك تثبت به المعنى للمبتدأ قصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى
المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية
وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل
او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها
نعتا لا حالا وبالجملة كان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكون
ان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر الواقع بعد الا كقولهم
ما احد الا وله نفس امارة واما النعت ففي الجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم

ونحو ذلك ثبت مثال ذلك مما جاء على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان صاحب المفتاح لان قوله ولما كانت
حال عن نكرة لكونها نكرة في سياق النفي فيعم ... الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وعمه
على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف فيستقيم واصل الحال ان تكون مفردا ولكن خولف هذا الاصل
اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون
الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف
على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر
من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا الحكم ثم توصل به الحال وتجيئها من جملة تثبت
على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة
والخبر والنعت ويعني اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم يمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو
الكلام ٣ اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة تعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها
الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على الاستقلال
بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت
وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم
جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فقول الجملة
التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير
صاحبها الذي تقع هي حالا عنه وجب الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على ضعف ولما تبين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين
ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال كل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم
الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا

ولا نكرة

ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ او قوله يصح ان تقع تلك الجملة
حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وانما لم يقل هذا
الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان
تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان
تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز
ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا
المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد
لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فان قلت قوله كل جملة شامل للجملة الانشائية
وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون معلوما في الدلالة على حصول مضمونه وهو
الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق
الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك
لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع
موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام
لا يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ
لعدم استغنائه عن الخبر يجر الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين
المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جزائه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى بالمذكور بذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم
ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور

الجزاء يعني انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم
ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين
اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية وقوله ترى كل
من فيها وحاشاك فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عم انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله
خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع
وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كان
فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا
تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقته المفرد في الاعراب وتطفل الجملة
عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة يدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول
والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المتنقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت
قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة
وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه
دخول الواو كما في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية يدل
على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فالمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وفيها نظر وهو ان
الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل
المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حالا او استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على
وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه كما في مثله لكان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد

جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل
على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا
للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت و
نجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان
في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران
جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان بتخفيف النون فان لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون حالا
فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون
فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا
نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا في المعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته
جائز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا و
المنفي من حيث هو منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول
ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف
استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا ان تخلو عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحوها وذلك لان
الحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا لان لفظ يركب في قولنا جاء زيد غدا يركب حال بهذا
المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تقدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال

لتنافي الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال بخلاف اذ انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه
ان قوة الدلالة على الحصول جوز ذلك في قول الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا
من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع
الحال والمعنى وجدت غير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز
الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او تقديرا
اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو
وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما تقلب معنى المضارع الى الماضي فاورد
الامثلة لذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله
وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي
بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي
مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول اعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا كما
او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا دون المقارنة لكونه
ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون
مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي الى الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان
المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل
ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين لما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي الى الحال
المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته بمضمون العامل كما
في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم
لوجب تقدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير وقد ... بين يديه

لعدم المقارنة

كون الماضي حالا او قيدا

لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي
وان كانت بالنظر الى العامل ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد الظاهر الحالية في قولنا جاء زيد في
السنة الماضية وقد ركب فرسه كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تقدير
الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع
قبله بمدة طويلة لكن بتقديره بلفظ قد يكثر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت
صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان العامل ولا يجب ان يكون
حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا ظهر بطلان ما قال السخاوي
من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز
ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد انقضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلما انقضى
جزء منها جيء بالماضي الحكي ويستقبله بها وداومه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا انقاله بالحال ...

المقارنة م

واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء الحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة
فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول
اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين
التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم
لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه
دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي وبان الاصل فيه الاستمرار
الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا
لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي

واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي النقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات
مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز ان يتغاير الجزءان فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق او استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك
ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك
ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج
الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحاصل للحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود له تاثير فيه والا فالمفتقر
الى انتفاء علة الوجود وهذا المراد في قولهم ان العدم لا يعلل وهو اولى [?] بالتمكن من الوجود وبالجملة
لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني
اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة الاسمية فالمشهور
جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه
فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتدأه يعني ان البدء مصدر بمعنى المفعول
وجوبها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت
مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل
العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية
عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجب الواو

سواء كان

سواء كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها
الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر بتقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات
وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان
بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان
اعادة ذكره لا يكون بمنزلة الاعادة حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ
بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان يقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف
كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء
بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه
الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان
تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قويت [?] شبه المفرد فكانك قلت وجدته حاضرا اي
حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس ببعيد في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك
على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان دخول
الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع امامه في نحو جاءني
وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد والسيف على كتفه او خرج الحجاج
عليه كان كلاما [illegible] يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج
وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك
ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه
بالمفرد وهذا [illegible] لكلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا
عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا وهو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث

وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه
المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا الحكم بانه
والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة
في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني
زيد بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب
واذا كان كذلك خرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها
جاءت لربط جملة ليست من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء
لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على
كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا
كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت
مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا
مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار فقوله علي سواد
اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد دق لطفه انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه
الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو
قليلا كقوله وقد امرئ اري ريح له ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير
بالمضارع لانه لو جاز تقديره به لامتنع مجيئها بالواو وفي هذا الكلام نظر لانه لما ان

الافراد

الافراد فكذا الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز
ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع
الواو مع ان المفرد ادخل في امتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون
الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وان قام
زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل
والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو
هذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني
رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله
ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ
يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود
الحوارد من الحرد وهو الغضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول
كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن
الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم
يحسن فيها ترك الواو والحال ان اغنى الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون
احوال متعددة صاحبها واحد وهو الكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان
يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان تجعل قوله برداك تبجيل حالا من
الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر
به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه
الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الربط في اول الجملة وهذا ان استبان من هذا

الباب الثامن

القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره والله اعلم

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين من الامور
النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام
ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق و
التعيين يعني لا يمكن ان تأتي على التعيين والتحقيق لان الاتيان بهذا القدر من الكلام ايجاز وبذلك القدر
مطنب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب
فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا البناء
على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة
اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من
الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تأدية
اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء
المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة
الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر
اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام
قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لانه اقل من العبارة اللائقة
بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى
المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام لان المقام مقام انقراض الشباب
والمام المشيب فينبغي ان يبسط الكلام فيه غاية البسط وذلك في كل سلخ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين
احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف

وبهذا

حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا
فانه اقل من عبارة المتعارف وهي هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان الضيق يقتضي حذف المسند اليه
كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب انه وهن العظم مني وهذين المعنيين في الاطناب ايضا
لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز
بالمعنى الثاني والاطناب فليتأمل وقد يتوهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان
الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي
قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف الخ نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه
على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه
لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد يحقق معانيها وتعرف بتعريفات لائقة بها كالابوة
والبنوة ونحوهما والجواب ان المراد ان بعد تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز
وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد به انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره
السكاكي تقرير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل
من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بالكلام ابسط من الكلام المذكور رد اليه الجهالة لانه لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من
البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر والجواب ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تأدية
المعنى بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقام انما هي من دأب البلغاء واما
المتوسطون بين البلغاء والجهال فلهم في تفهيم المقاصد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم من المحاورات تبدل
بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل
مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بيانه في ذلك في الاول السابقة فلا ورود الى الجهالة والاقرب الى الصواب

او الافهم ان يقال ان التعبير عن المعنى اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها
مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد
او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة والمساوات ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون
اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان
يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال
النوك في الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان
اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا
وفيه نظر لان المشهور في العرف ان العيش المعتد به اي العيش الناعم انما هو عيش الحمقى دون العقلاء المتاملين في عواقب
الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في
امورهم واشار بالنظر وجهه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون
الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة
عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله
عدي الابرش ذكر غدر الزباء لجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا
والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان العرقان في باطن الذراعين
والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو
المفسد وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا
للمعنى او لا يكون فالحشو كالندى في قوله اي قول ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة
والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وحاصل معناه
انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة

النوك حمق

اي وجد

المفسد

للضرورة

والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في المعارك لعدم خوفه من الهلاك
فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على
المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفس الصبر على المكاره ولهذا قيل من له
صبر ايوب عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما
فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فهذا هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا
الزاد يبقى ولا الآكل وما قيل من ان المراد بالندى بذل النفس ليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق الندى ولانه
على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة
والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء
ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول
زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد تقع البصرية يعني
سمعته باذني وضربته بيدي والجلب مثل هذا من الحشو لو وقع في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال
ذلك انما يقع في مقام يفتقر الى التاكيد كما يقول لمن ينكر معرفته ما كتبته يا هذا قد كتبته بيميني هذه واما
قرينة ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا تعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به كالالفاظ
المهملة التي هي اجراس ونغم ولا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظ مقول بالفم مؤثر في القلب
ذلك من دخول بالفم لا غير ولهذا قال الزجاج يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل
المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي
هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع اي موضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع او دسعة وبعده شبهه با
لليل لا بالصبح في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان بعد عنه الهارب فصار في اقصى الارض
لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الافاق قطيعا لاوامره يردون الهارب اليه فان قيل كلا المثالين
غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جزاء الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار

البؤس

ومعناه

الحادب

الاجراس آواز كردن مثقار مرغ در وقت چيز خوردن وآواز كردن مرغ در نغمه ...
نغم بالفتح سخن آهسته گفتن ونغمة آوازها جمع نغمة منتخب

المساواة

حيق بالفتح گرد گرفتن ودور آمدن وفرا گرفتن وواجب شدن چيزى بر كسى ولازم شدن كسى بكارى وآنچه وي كرد آن را از كارهاى بد منتخب
هول بالفتح ترس ... منتخب

ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا
بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية ابين عن اصل المراد ثم على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل
هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء او لايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة
فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه اذا قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم بعضا فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف
فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلنا لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج
تأدية اصل المراد الى تقدير الفعل انما هو رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بالفعل وفضله اي رجحان
قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف
ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه
هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل اربعة عشر
والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على
المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع
القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فيحصل لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة
عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي
يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص
منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة
مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه
القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي قوله ولكم في القصاص حيوة
عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام
بمعنى ان الخالي عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل

في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلت حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على
الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار والاستغراق لو ارادة الحسن في رد العجز ان لا يورد التكرار
بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة
وهي الجمع بين المتقابلين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهي ان القصاص قتل وتفويت للحيوة
وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن الالفاظ الثقيلة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه
ما الجمع بين حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد ولكونه مشتملا عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر
وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محضة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا المنكر للاختصاص
مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص والايجاز الحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به
ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي
اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية
العقبة يقال فلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور
اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا او غيره
نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد
في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض
النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول
الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة عطف على مضاف
نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة او ما

وقطعناهم في الارض امما منهم الصالحون

يؤدي هذا المعنى بدليل ما تقدم وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان لا ياخذ
الصحيحة دون المعيبة او شرطا كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما مجردا اي اختصارا نحو واذا قيل لهم
اتقوا اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة
عطف على قوله مجردا الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر
اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده ... ان المولى اذا قال لعبيده والله لئن قمت اليك
وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا تزاحم لو نص على ضرب من العذاب وكذلك
اذا قال الشيخ لو رايت ... بالجوارح ... اي مثال الحذف للدلالة على انه
لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها ولو ترى اذ وقفوا
على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى
اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب شرط اي المحذوف غير ذلك المذكور
كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل وبعض ما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو ... [illegible]
جائز ليس الا والمضاف اليه نحو من قبل ومن بعد ... ويا علام وكجواب القسم نحو
والفجر وليال عشر وجواب القسم محذوف لما تقدم نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو قوله تعالى لا يستوي منكم
من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين
انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل
ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي ...
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب بها فيكون قوله فضرب بها جملة محذوفة
هو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث بدليل قوله تعالى ليحكم بين
الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط

نحو قوله

كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي والفاء في مثل فانفجرت تسمى فاء فصيحة
فقط كلام الكشاف انها تفصح ... اما على تقدير شرط ... وهو ان يكون المحذوف شرطا فقط كلام المفتاح على
العكس وقيل فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسانا او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو نعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف ومنه حذف المبتدا
والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله
فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن ومالي اي طربن فحنت ... ثم اعاود
... اي ان نقيت ... كثرة معاودته ... والحذف على وجهين ان لا يقام مقام المحذوف شيء
... وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله
متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له
من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت
عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد
هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها و
تقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان
ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف
وجاء ربك ... بانه الامر او العذاب اي احدهما ليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل
ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فانه يدل على ان في قوله فيه
مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل
ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى

القفول الرجوع

يشملها اي الحب والمراودة والعادة دلت على ان شانا اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في
العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكون الشان
له وتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل
مثل انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف انما هي من جهة ان الجار والمجرور
لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام والقعود بسم الله
اقوم او اقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف اقترانه الكلام او المخاطب
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على
ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق من رفات الثوب اصلحته اذا
والبنين منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشي اذا ذكر مبهما
ثم بين كان اوقع عندها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم اي العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة و
الحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به والشعور بوجه دون
وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذته
بالكمال ربما بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى ولانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم
لا تقل بشرى ولكن بشريان وجه الداعي في ذلك ما في قوله تاملت بطرفي الاذن يا بنيهم الى في ظل من
الغمام فانه جعل العذار الذي يا بنيهم من الغمام الذي هو مظنة ان يكون اشد لان اشرادها من حيث لا يحتسب
كان اعظم لما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر اذا سعف الشر من حيث لا يحتسب الخبر ولذلك
كانت الصاعقة من العذاب المنقطع لم يحسبها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون
الشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شي ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك

الشي

وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشي
المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هولاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم
القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على
احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد فلما قيل نعم
الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا بابهام فيه لما جعل اولا وفسر ثانيا ووجه اذ لو اريد الاختصار يشعر بان
الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه
اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى
الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد واما الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر
الاستيناف او ايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان
الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تاثير وانفعال عجيب
وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع
اجتماعهما على شي واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو ان يوتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن
ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل
لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وتسمية هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام وينبغي بذكره بعد ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف او الابدال فرق وانما يعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز
عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شي اخر مغاير للعام مباين له لا يشتمله لفظ
العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات

والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثرين
ونحو قوله تعالى من كان عدوا لله وملئكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون فى الكلام نحو قوله تعالى
ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ونحو قوله تعالى اصبروا وصابروا
لان المصابرة باب من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا
لا تطويلا كتاكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغى
للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن
غفلتهم اى سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفى تكريره تاكيد
للردع والانذار وفى الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح
اقول لك ثم اقول لك لا تفعل كذا وذلك لان اصل ثم للدلالة على تراخى الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج
فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثانى بعد الاول فى الزمان وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفى التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما
فى قوله تعالى وقال الذى آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا ومنها زيادة
التوجع والتحسر كما فى قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف
واريت جوده وكان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد
يكون مجردا عن رابط كما فى قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان
ربك من بعدها لغفور رحيم وكما فى قول الشاعر لقد علم الحى اليمانون اننى اذا قلت اما بعد انى خطيبها
وقد يكون مع رابط كقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثانى
واما بالايغال من اوغل فى البلاد اذا بعد فيها واختلف فى تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم

المعنى

المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اى تقتدى
الهداة به كانه علم اى جبل مرتفع فى راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف
فى الهداية لكنها اتت بقولها فى راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اى وكتحقيق التشبيه فى قوله اى قول
امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا الجزع الذى لم يثقب شبه عيون الوحش
بالجزع وهو بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض وشبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا تحقيقا
للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعى الظبى والبقر اذا كانا حيين فعيونها
كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيها سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد
يعنى مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس وتبيين بطلان ما قيل ان المراد
طالت مسافرتهم فى المفازة حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكونه توهم غير المقصود فى بيت السقط فقيل يا
بكاس بن فم مثل خاتم من الدر لم يتم تقتبيره قال فانه لما جعل الفم كان ضيقا مثل خاتم من الدر وكان
الكاس غالبا ما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه دفع ذلك بان وصفه بانه لم تقتبله ملك مستكبر وعف
غيره فبقى هذا الخيال لا ايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها وتمثل
لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما
يتم المعنى بدونه لان الرسل مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل اى لا تخسرون معهم
شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل
على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام
وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج
مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور
على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز بقوله على وجه عن الوجه الاخر
وهو ان يكون الجزاء عاما لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى المعاقبة والاخرى فى معنى الاثابة فلما استعمل فى

معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا اي عاقبناهم بكفرهم وقيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب وعلى هذا
يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا
عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع
الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله
افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل
على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم
انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا
تقسيم للضرب الثاني لما يوهمه نظرا الى الاكثر بعض من لم يتنبه للتنبيه في تذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد
الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما
لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق
النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لانه يعرف بالتامل يعني بالتقدير على شعث
هو وذه اي حال كونك من لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق حال وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكمال من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه
للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن
وفيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك
الايهام وذكر هذين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله
اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى وهو صوب الربيع
اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها
فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل

لم الله شعثه اي اصلح ما تفرق من اموره ح

بقوله اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا
عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع فيجوز ان يكون التعدية
بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القبيل قول
كعب بن سعيد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا
انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا
الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يكون الحلم يكون
مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا
لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب
ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني
تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم توهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من لين الجانب وطلاقة الوجه
وعدم اثار الغضب والمهابة ففي ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي
يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى
في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير
في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه
لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء
لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في
اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس
المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات

سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون
عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي والدعاء
لدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى
ترجمان نيّ ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه
اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا انه اعتراض اي لا محل له من الاعراب نحو لا اهل ان اتانا والحواد
تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلها على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى وانه
وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله تعالى اني وضعتها انثى وبين قوله تعالى واني سميتها مريم ومثله
الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق يشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم
العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها
اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا ان اي ان المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف تعين ان المقدورات
اتية البتة وان وقع فيها تأخير وفي هذا التنبيه تسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين
اعلم ومعموله والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع
بين الكلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو فيه اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث
امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين و
يحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى فان قوله
حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان
الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا
من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه

ومن نكت

ترجمان

عطف

ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله حملته الى اشكر تفسير
لوصينا وقوله وفصاله جملة اعتراض بينهما اي بالتوصية بالوالدة خصوصا وتذكير الحقها العظيم مفردا ومنها
المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه
جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول
الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون الهجر مطلوبا
للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقد توهم قوم ان النكتة في الاعتراض غير ما ذكر
مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوع
بين ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا فتفرقوا فرقتين فجوز فرقة منهم
وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض آخر الكلام او يليها
جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او
في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا
الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيشترط ان لا يكون
لها محل من الاعراب فيشمل حد الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون
الجملة لها لا محل من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان
المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم واوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم
ووصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من
الاعراب وهذا مما يشعر بتغيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة
على معنى الاولى باعرابها بدلا منها او توكيدا ويكون الغرض منها تأكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد
في هذا الاشتراط على الكثرة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب

وبعضهم كونه اي جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان
يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظ واما على ما ذكره في
الايضاح حيث قال فرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن
لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من
الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندهم ان
لا يكون له محل من الاعراب ولم يشتمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب
وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عندهم ان
لا يكون له محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا
بد من ان يكون له اعراب وفي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب اما بالايضاح
بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم و
يؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم ولا حاجة الى الاخبار
به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن
حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق بالتامل فيها ومن الامثلة او ارد
المفتوح في هذا المقام قوله رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم او
قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا القول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن
علم في القلب ومثلها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
عشرة لازالة الاباحة فان الواو تجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو [illegible]

اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد جهام

او واحد منهما كان متمثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود
ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر ترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية
لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه
نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام
في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة وتمامه
ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي نهد ثديها اي ارتفع و
قوله اي وكقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد
بالغنى ما يتبعه من الرفه وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الرفه و
الدعة فهذا يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته في اصل
المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتقدير الى
وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا
يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول
اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا [illegible]
رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال
يقرب لان ما في الاية يشتمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا
تم علم المعاني بعون ربه وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد واله ونسأله التوفيق في
اتمام الفنين الاخيرين بمنه وجوده **الفن الثاني علم البيان** قدمه على البديع لشدة

زي بالفتح والتشديد ... آوردن وبالكسر جامه ولباس

الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من
التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة
يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني
فليس المقتدر عليه علم بالقواعد اي ادراكها دون الاقتدار عليها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد ما ذكره القوم
ما يدل عليه الكلام الذي يراعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي
واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية كما سياتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر
بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو
عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى
بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على
معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد
المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة
الى ما هو اوضح منه ومعنى الاختلاف فيها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح منه فلا حاجة الى ذكر
الخفاء وبالتقييد بالمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة
والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يابا القوم في الدلالة الوضعية
كما سياتي فالاولى ان يخرج من تعريف علم البيان ما ذكره ههنا او ما من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كلام
المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء
تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول
هو الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود
والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار واضافة الدلالة احترازا عن

الدلالة

الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبعية
لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي
التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعية
كدلالة اح اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون
وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمعتبر بالنظر
ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام
والمصنف ترك التقييد لوضوحه ولكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير
عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه
لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى
المصدر من المبني للفاعل اعني العالمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال ان الدلالة كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع
المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو بعينه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب انه لا
يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن
اشتقاقهما منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ مفهم منه المعنى الا ترى انه صح قولنا اللفظ متصف
بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت
ذلك فنقول دلالة اللفظ هي الدلالة التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك
ويسمى الاول يعني الدلالة على تمام ما وضع له من الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين

وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له

ای الدلالة علی الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في
الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية
بمعنی ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتخص الاولی بالمطابقة
لتطابق اللفظ المعنی والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج
لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته
علی الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ علی تمام ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا
اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ علی جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته علی اللازم بالالتزام يصدق
عليها انها دلالة اللفظ علی تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث
انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ علی الخارج اللازم مع انه مطابقة لا التزام فتنتقض تعريفات
الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتی يبالغ في رعاية القيود
وانما قصد التقسيم علی وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان ترك بعض القيود اعتمادا علی وضوحه وشهرته
فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ علی تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالته علی جزء الموضوع له من حيث انه جزءه والالتزام دلالته علی الخارج اللازم من حيث انه خارج
لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الی هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة
بارادة اللافظ ارادة جارية علی قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنی وفهم منه ذلك
المعنی فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنی الاخر ولو اريد
ايضا لم يكن تلك الارادة علی قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد
المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا علی معنی واحد فذلك المعنی الواحد ان كان تمام الموضوع له
فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا تقتضي ان

تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل
معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوی هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة
علی الارادة غلط لا سيما في التضمن والالتزام حتی ذهب كثير من الناس الی ان التضمن فهم الجزء في
ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في
المجاز صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا ولا التزاما وعلی ما ذكره هذا القائل يلزم
امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنی واحد وقد صرحوا
بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان
اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وانهما
يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد
وشرطه ای شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه ای كون الخارج بحيث
يلزم من حصول الموضوع له لكنه سابقا رجحت اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
راجحا بالمرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف وغيره ای ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته
اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجری عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله يشعر بالخلاف
في اشتراط اللزوم الذهني ووجه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام
ان يفهم من اللفظ معنی خارج عن المسمی سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من القرائن
والاحوال والاظهر ان يراد باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمی
لان معنی اللزوم عدم الانفكاك وذلك انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات
والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يأتي فيه الموضوع له
ويحققه ولا يراد المذكور ای ايراد المعنی الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتی بالوضعية ای

والمطابقة

بالدلالة الوضعية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها اى من الالفاظ دالا
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فان السامع ان كان عالما بوضع
المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يودى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح
من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان
عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت
وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد
منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمفهم من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ
انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا العموم من ان
لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا وان يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض
فعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا لاحتمال ان يكون بعض منها دالا فليتامل واياما كان لا يجرى
فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف
على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلنا الموقوف
على العلم هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ
سه ما ثبت ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في
ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان
يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يكون سهلا في العقل بواسطة التفاتات لكثرة الممارسة والمؤانسة
وقرب العهد وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفاتات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نتعثر في استنباط المعاني
المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ
على الحس والعقل على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى

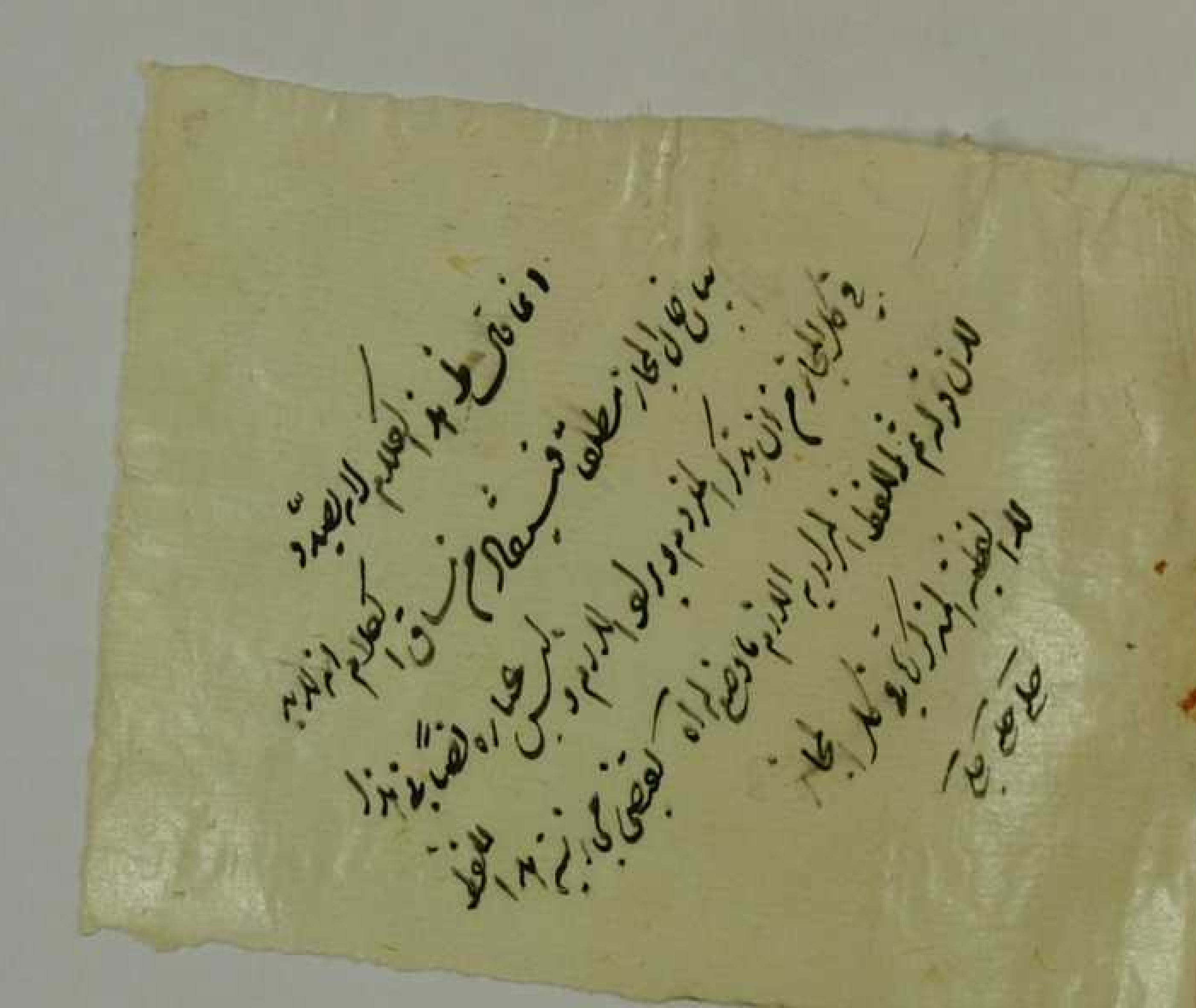
نفس الدلالة

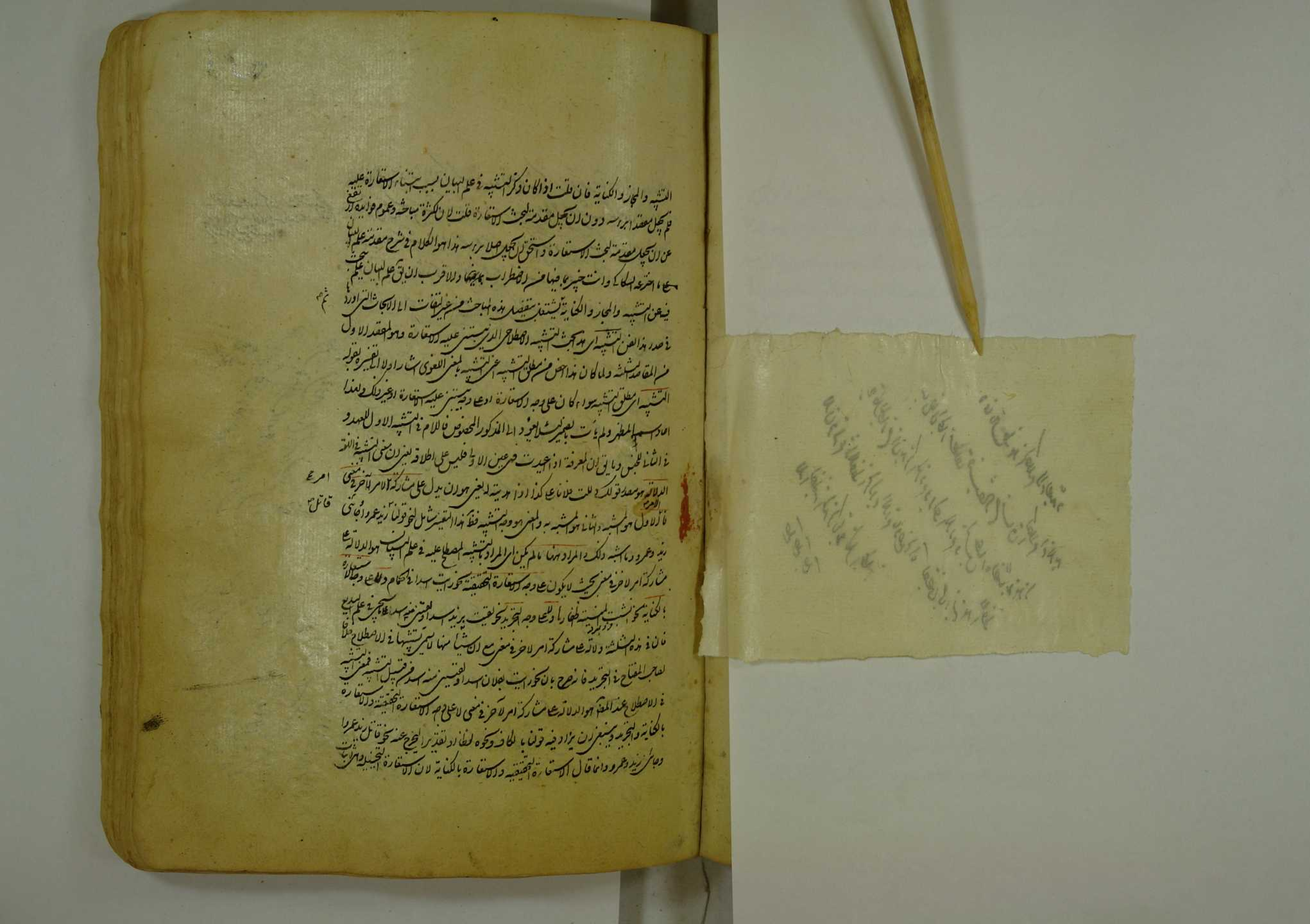
١٠٤٤

نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لا بهذا من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم
القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى
المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني
المطابقية في العقل وبطوها انما هو من جهة سرعة السامع للوضع وبطوه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص
والاوقات ويتاتى بالعقلية اى والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب
اللزوم في الوضوح اى مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام
اما في الالتزام فقط لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة
الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالتراكيب للالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم
المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح
من البعض فيمكن تاديته ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر
في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه
سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة سواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا
او اصطلاحيا مثلا المعنى قولنا زيد جواد يلزم عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كثير الرماد وجبان الكلب و
مهزول الفصيل ويمكن تاديته هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة من بعض واما في التضمن
فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء او جزء الجزء منه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح
من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان
يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا الجسم ثم الحيوان ثم
الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن
من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير
التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الخمس ما لم يخطر بالبال معنى النوع بالبال ولم يرتسم النسبة بينهما

في هذه الحال لا يمكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر بنوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى تجميس
هذا الكلام فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون
معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا من اتيانه بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد
المعنى الواحد بما ذكرنا مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد والمركب هو
من معظم مباحث البيان وكثير ا منهم مثل الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا
التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي قد اعتبر باعتبار معنى التركيبي بان يكون بعض
مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا اتيانه للمعنى الواحد بتركيب بطرق مختلفة في
الوضوح هذا غاية ما تيسر لنا في الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع
ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان
قامت قرينة على عدم ارادته اي عدم ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تدل قرينة على عدم
دلالته ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما
انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى
الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم
المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم
وهذا لا يصح ظاهرا الا ان يخص فقيل من قبله على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء
لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان
يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود ولا
ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة
التي كانت اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل
التعرض للمجاز الذي احد قسميه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة

يجوز ان يكون السبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي





التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه
فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لان لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع
عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان
على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب بما فيها والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث
فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها   ثم م
في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلثة ولما كان هذا اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله
التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا
اعاد لفظ التشبيه ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد و
في الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق يعني ان معنى التشبيه في اللغة
الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى   امر ح
فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه فظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرو وجاءني   قاتل صح
زيد وعمرو والمشبه ذلك والمراد هاهنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على
مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع
فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا
لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه
في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا
وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية ...

الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده
معناه الحقيقي على ما ستحقق ان شاء الله فدخل فيه اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما
حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول
نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا
لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان
يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام ويجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر
التشبيه ان شاء الله والنظر هنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه
اي المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار
انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وطرفاه اما
حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر
احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اي المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد والورد
في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع
الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم او كلمة واي
ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي هذا الكلام
نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة ونحو ذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد
وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاجسام
لكونه حسيا لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر ولمست الحرير او عقليان
على قوله او عقليان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما ذكره المحقق او مختلفان بان
يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اي الموت عقلي لانه

عدم الحيوة

عدم الحيوة عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير
جائز فلذلك لم يورده لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا
فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعل الفرع اصلا
والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس
كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ كما
من المشبه والمشبه به ما كان غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوجدانيات
ان يدخل فيه الحسي العقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لان كلما قل الاعتبار قلت الاقسام
واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او
مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا
او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها يدرك بالحس كما في
في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة زرد بشقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد ونبات
اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من اصاب المطر اذا نزل
او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام
الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما هو يدرك ما هو موجود في المادة
حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت
والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته
مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك

لكان مدركا بها اي باحدى الحواس المذكورة وبهذا القيد تميز عن العقلية كما في قوله اي كالمشبه به في
قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال فقوله العقلي وذلك لان الاصل الذي
تزعم في حسبي والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال
... ووصف النصال بالزرق للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب
الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في
هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات
المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية
ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك لها اذ لم يقع بها احساس قط ولا انياب الاغوال ورءوس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت
لم تدرك الا بها وليست ايضا مما يتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة ومتفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع
اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس
عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة
او بواسطة القوة العقلية وتسمى بهذا الاعتبار متفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة
من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان
الغول شيء يهلك الناس كالسبع اخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع
وما يدرك بالوجدان اي ومن العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم
الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من
العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير
من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي

وعقلي

وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو
واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بالصوت الحسن والشامة بالرائحة الطيبة والمتوهمة بصورة
شيء موجوده وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا
بصورة شيء وجوده وهو ادراكها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة
العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم
وبهذا ظهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما
يدرك بالحواس الظاهرة وليس من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من
الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك
ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي يقصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا
فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع
ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى المذكور الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما
فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء
في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين
او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي
وكأن النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم وفي رواية بين دجاه والضمير
لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تقذى به العين وتأبى
حديثه الاسماع وكأن النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور
في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك
الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق
التخييل انه اي الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق

ولا يعرض من ان ينال مكروها شبهت اي البدعة وكلما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت خبر

لما ودهم بالطريق بالعكس اذ اريد التشبيه ان تشبيه السنة وكلما هو علم بالنور لان السنة والعلم

يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة

والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكلما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم با

لحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي تخيل ان البدعة وكلما هو جهل مما له سواد واظلام

كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخييل ان الثاني مما له بياض و

اشراق والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها

اي مثل تشبيه النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواد

تحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيه

يجب الاعتبار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منها اشياء

ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل والتخييل فليس يكون مقلوبا واعلم ان قوله سنن

لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى ابتداع لاح بينه سنن وكان اللطيفة فيه بيان كثرة

السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به

فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير

مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك المشبه فيه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان

من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان حصل ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى عنه الفساد

وصار منتفعا به في فهم المراد وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل

يستنفر لو تعرض حيا وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة

والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها

مصلحا واهمالها مفسدا اذ المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا

مراعاة

بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه

وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما فساد جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فلانه اراد بكثرة

النحو استعمال الوجوه الغريبة ونظم الاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه اما

غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منهما مشتركا

بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال

هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون

معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية

اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين

اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم

كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع نهايات كالمربع

الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال

ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه

المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق

وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان

اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل

على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني العرض الذي يقتضي

القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير

ما فيها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركة نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما وما يتصل بها

بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون

وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالفصاحة والنحافة والتحدب والتقعر اللاحقة تحت الكل

وغير ذلك أو بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين
يدرك بها الأصوات من الأصوات الضعيفة والقوية والتي هي بين بين ومن الأصوات التي هي ذوات ثقل والتي
بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف بقوة المقاومة وضعفها ويختلف قوة وضعفا
ويختلف باختلاف في صلابة المقروع أو ملاسته كما في أوتار الأغاني المتحدة أو في نقر المنفذ أو ضيقه أو
شدة التموج كما في مزامير المتوية ويختلف حدة وثقلا أو بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان من الطعوم وأصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة
والحلاوة والتفاهة أو بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من
الروائح ولا حصر لأنواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة أو المخالفة كرائحة طيبة أو منتنة أو من جهة الإضافة
إلى محلها كرائحة المسك وإلى ما يقارنها كرائحة الحلاوة أو باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك
الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الأربعة هي أوائل الملموسات التي بها يتفاعل
الأجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والأوليان منها فعليان لأن الحرارة
كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات
وجمع المختلفات والأخريان انفعاليان لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة
كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع والملاسة
وهي كيفية تحصل من استواء وضع الأجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشيء
بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وإنما يكون الغمز إلى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة
والصلابة وهو ما يقابل اللين وكون هذه الأربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها
الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم
يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الإنسان من الحجر إذا حمله

قسرا فإنه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد في الزق المنفوخ فيه إذا غمسه تحت الماء
قسرا فإنه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها أي بالمذكورات كالبلة والجفاف
واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن أو عقلية عطف على حسية
أي الصفة الحقيقية إما حسية وإما عقلية كالكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس من الذكاء
وهي قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو أن يكون سرعة إنتاج القضايا وسهولة استخراج
النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع أو بحسب كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم وهو يطلق على الإدراك
كحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى إدراك الكلي وعلى إدراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها
وهي المسماة بالصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام والحلم وهو أن تكون النفس مطمئنة لا
يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكروه وسائر الغرائز وهي جمع غريزة وهي الطبيعة والقريحة
باعتبار أنها ملكة يقتدر بها على صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهي ملكة يقتدر بها على الأفعال بسهولة من غير روية
إلا أن للاختيار مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة وما يقابلها
وما أشبه ذلك وإما إضافية عطف على قوله إما حقيقية والحقيقية كما يطلق على ما يقابل الإضافي الذي لا يكون
متقررا في الذات بل يكون متعلقا بشيئين كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فإنها ليست هيئة متقررة
في ذات الحجة ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار
العقل كالصورة الوهمية المشبهة بالمخلب والأنياب للمنية وإليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال إن
الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود
عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم أن مثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع عليها فوائد
متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باصطلاحات المتكلمين فلله در الإمام عبد القاهر وإحاطته
بأسرار الكلام العربي وخواص تراكيب البلغاء فإنه في هذا المقام لم يزد على ذكر أمثلة الأنواع التي يتشبهها وتحقيق الكلي

المودعة فيها والثاني وجه الشبه اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد واما مركبا حقيقيا بان يكون
وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور
وهذا اشعر بلفظ المفتاح وفيه نظر وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته اما حسي او عقلي واما متعدد عطف على قوله
اما بمنزلة الواحد اي وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى
عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد
اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي
او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف
لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى التقسيم والحسي طرفاه
حسيان لا غير لان وجه الشبه سواء كان تمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون ...
ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه امر
مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان
المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكون
احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس
بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه
الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه الشبه
مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي بتقرير الشكل الاول وجه التشبيه مشترك فيه وكل مشترك فيه
فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه التشبيه فهو كلي ولا شيء
من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هو كذلك فهو جزئي ضرورة فلا شيء
من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته التي هي موجودة فيها مدركة
بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها التي هي في المواد مدركة بالبصر

افراد له

وان كان

وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب
المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يأبى ان يكون هو غير عقلي لان التحقيق قد عدل عن التحقيق الى التسامح
كما ترى قوله والواحد الحسي شروع في تعداد الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد
او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيتحصل ثمانية
وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة
من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد
بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء
عن الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة الشجاعة وقيل جراءة الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة
لان الشجاعة من الاخلاق المحمودة بدون الجرأة لوجوب كونها واردة عنهم وهي فيما سيجيء من تشبيه الرجل
الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود
الشيء العديم النفع بعدمه فطرفاه عقليان لكون الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود
عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان
تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في
انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء فاذا قلت للرجل القليل النفع هو معدوم او
عدم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل
هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الا انك لما نظرت الى ان له وجودا موجودا كالمعدوم في انه لا يجدي وجوده
شبهته بالعدم فان الشيخ لا ريب يحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد
فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفصل بينه وبين
الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء وتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس

والمشبه به معقول وفي هذا الكلام لف ونشر وهو ظاهر وعده بعض من التشبيه الذي يتسامح فيه لما فيه
من شائبة التركيب كالعرا عن الفائدة والسلامة عن النقص وقد ذكر في شرح المفتاح والايضاح من تشبيه المعقول
بما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر
بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك وتشبيهه بالنسيم كان في كونهما طريقين الى الادراك
ويقرب من هذا ما قيل ان المراد بالعلم هو العقل وقد جعل وجه التشبيه بين العلم والحياة الانتفاع بهما ظاهر ان
ان وجه التشبيه بين الجهل والموت عدم الانتفاع بهما كان بقصور من المركب الحسي من وجه التشبيه لا يقيم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من الحكم مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت يعني بالتركيب والافراد
هنا ولم خص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون المفرد ووجه التشبيه الواحد قلت ليحسب ان يعلم ان
ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ثم ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد
لا مركبان وكذا في وجه الشبه ثم ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في انه لا يتزلزل
بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة
ويجعلها مشبها او مشبها به او وجه شبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان المشبه
والمشبه به هيئة منتزعة على ما يجيء انشاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني ان لا يكون
منتزعا من عدة اشياء الكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه حسيين بالمعنى المذكور لان تركب الطرفين
بهذا المعنى اعني مجملا ان يقصد الى متعددين فينتزع منهما شيئين ثم يقصد اشتراك الشيئين في هيئة تجمعهما وتشملهما
يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا ظهر ان ما ذكر في الايضاح من ان وجه الشبه اما امر واحد او
او غير واحدة وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها
اما هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما
في قوله اي قول ابي قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى

في رواية ابن ... كعنقود ملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا
البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة تقول نورت الشجرة وانارت اذا خرجت
نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة
انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
المتباعد على نسبة قريبة مما تجده في مرأى العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية هو كلام الشيخ عبد القاهر
تغيير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وغير ذلك صاحب المفتاح بالكيفية والمقدار فقد جمع بينهما
اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني بالمقدار الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد
بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرناه و
بالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها والتمثيل ان الطرفين مفردان
لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره والتقييد ... قد يكون مقيدا او هو لا يقتضي التركيب
وفيما اي المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع
فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى
التائين من جملة اسيافنا ولم يؤنث لكونه مسندا الى ... فقد اضل كثير من اللطائف التي قصد ... عليها
سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي اجرام
مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه
كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا
تشبيه الليل بالنقع من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب اسيافنا
لا يمنع عن تقدير الاتصال بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس الكلام

قوله تقول لو تركت الهيئة ولو تركت فيه سبيلها فجعل الكلام جملتين وما فيه من ذلك ان تهاوى كواكبه جملة
وقعت صفة لليل والكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة ثبت نهاية الليل والكواكب
لم يقتصر على ان يريك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد
سلت عن اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وبهذه الزيادات زادت التشبيه تفصيلا لانها
لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك لان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي
فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويقدم بعضها بعضا
ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت
اختلف جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا
لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله اسيافنا في حكم الصلة للمصدر ومعناه ليس عطفا
على مثار النقع بل هو مما يتعلق بمعنى الاشارة ولكون الواو بمعنى مع المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه
مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب
وعكسه كما يجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر ومجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة من الاستدارة
والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم
ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على
وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة لا يراد غيرها فالاول
كما في قوله اي كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز واراني النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة

من الاستدارة

من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى
يرى الشعاع كأنه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض اذا ندم وانقبض له
رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في
يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها عن الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط كما لا بد
في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف وكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى
جهات مختلفة لها كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب
والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف
حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق
والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ ولكل هيئات من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك
الى جهة واحدة فمن شانها ان يعز ويندر ولهذا كلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم
اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو
كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل و
قد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس على اليتيه
الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الزمام
جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون
لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي
عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق
قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه

بالمنظر المرموق مطية مع التعرض لسببه وهو الوثبة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف الكرى

والتفصيل بخلاف التشبيه بالمنطق فانه من قريب التناول لان هذا العقد يقع في نفس الرائي للمعشوق

لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه

في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب

وهو امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا

هو الاسفار التي هي اوعية للعلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من

متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت

قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به وفي الصحيح ابرقت يا فلانة

لها شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذا برق وفي الاساس ابرقت المرأة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم محذوف البحار

فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما

عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات

السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها بانصالها اي بواسطة اتصال الغمامة باعتبار ان

يكون وجه الشبه والمقصد المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس لان السبب مثل في اللغة في

الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحيره وزيادة ترحه ... في قوله يقال

ليت هي التي ... لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين فالمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها

الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم ... فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا

زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض

وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما وبين ما في قولنا يصفو ويكدر

اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض

اولها قد اطمعتني بالتبسم وصلها
فلما سالتها اعرضت وتولت

١٠٥٣

لذلك الكدر وجدت التشبيه لما ... الصفاء بحاله وهي حقيقة نظير بيت قولنا يكدر ثم يصفو

لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احداهما بالاخرى كذا ذكره المصنف وقد نقلوا عن اسرار البلاغة

ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما تعرف ثم قال

وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا

يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف

فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر

او بالسيف جاز ولو سقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه

التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او

عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر

وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب

والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة التي هي حسية ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي

هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي

تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه والمشبه به ... المراد ههنا بانه التشابه اي وجه الشبه من نفس التضاد

لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد لكون كل واحد منهما مضادا للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة

تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي تحرية واستهزاء فيقال للجبان

ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام

فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وتحرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح

المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال

للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما يجيء في علم البديع وليس في قولنا

هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد

في بعض الحواشي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح فان ظ قوله لا اشتراك
الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار صفتي الجبن والجراءة كذا بين
البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد فان كلا منهما تضاد الاخر
لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل الامر اصلا ولا
يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول
في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان يقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل
في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجود والجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم
لا اشتراكهما في الضدية كما تجيء في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة ولكن
باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي ادوات التشبيه الكاف وكان قد تجيء
في الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم
لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم
لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو
كانك قلت كانك فلت وتحقيقه انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
اصله كانك رجل قائم
او مشتقا نحو كان زيدا خوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كنحو وشبه ومماثل ومضاهي
ولفظ يشبه والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل في المفرد كلفظ نحو
ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى
او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله
يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق لان هذه الضماير لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة عليه
عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به قد يلي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك
الخ
في قوله تعالى

في قوله تعالى او كصيب من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح جعلا لا يلي المشبه به الكاف
كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره
فعلم انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما يلي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المفتاح في الايضاح
بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله
ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري
الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر وتقدير الزمان قبل المصدر كثير كقولهم اتيك خفوق النجم اي
زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة
ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس التشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال
صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله
وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصار الله فتوهم بعضهم من ظ قوله اوقع التشبيه بين كذا
وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه
كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين وكذا العلامة حيث رد قول هذا البعض بان الاتيح لا يكون نظيرا
لقوله او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا اغلط منه لان مراد هذا القائل انه
اوقع في اللفظ التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب والمشبه به
محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح
كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اي التشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام
للعهد بين اي دائرا بين كون الحواريين انصار الله ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين
قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين
انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ

لا معنى للتشبيه كونهم مؤمنين بقول حسبه وقيل المراد بالحواريين في قوله وقع التشبيه بين كون الحواريين
هم المؤمنين لانهم حواريو محمد عليه السلام او حواريي الرجل صفيه وخلصاؤه وقد يليه غيره اي قد يلي الكاف
غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد
يلي الكاف فيما هو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه
من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتمحل في التقدير بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات
الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا حرف
محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة
اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر من قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها
من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان ما
اراعي الكيفية المنتزعة سواء كان ولي حرف التشبيه مفردا يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا كماء الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره وما
هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس
بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها
وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما الى
الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم
تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل المجموع المركب
كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي
اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اي قوله كمثل الذي

استوقد نارا

استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله تعالى كماء انزلناه كمثل ماء على
حذف المضاف والمشبه به يلي الكاف لكنه محذوف فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ
عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما
في علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد
لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان التشبيه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو
بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك و
انما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء كان ذكر
الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب
والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه بان يكون بيان
ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق
بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى
بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها
بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا
توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان
المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا
يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي
بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم السامع لون
المشبه به دون المشبه ولولا ذلك لم يكن لبيان الحال لانها ثابتة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه
في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته

اقول هذا البيت لابن الطرثة بالمثلثة المعدوسة فإن المهملة لمثناة كتب السوده وقيل بعده من الطويل
قوله ويوم الواو واورب وقصر طوله اي جعله قصيرا ودم الزق الخمر والزق بالكسر الظرف والمزاهر جمع مزهر
بالفتح وهو العود الذي يضرب به والمراد باصطكاكها اضطراب اوتارها وتحركها والمعنى قصر طوله علينا شرب
الخمر وسماع اصوات العيدان والشاهد فيه التشبيه بالمالوف لتقرير حال المشبه في ذهن السامع

اقول هذا البيت من الحماسة من الطويل
الهم العزم والقصد عزمه مصدر
بمعنى المفعول اي معزومه وتنكب
اي الخوف وجانبا نصب على الظرفية
يقول انه شجاع مقدام اذا قصد امرا جعله
ممثلا امامه كانه يراه دائما والخوف عن ذكر العواقب
في جانب ولم يتفكر فيها بل كان مرامه
تحصيل مارمه والشاهد فيه بيان فضيلة
التشبيه وانه يفيد المعاني الف م

اي في شدت الواو او تقريرها مرفوع معطوف على بيان الحال اي تقرير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم
الفائدة وتقوية شانه ما لم تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات
وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم وكانه
لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر
وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم
ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان
اذا اهم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا تلقى
فيه من الاريحية ما يجده من نحو قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء ونكب عن ذكر العواقب
جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه
واعرف وفي هذه العبارة ان كلا من الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان الحال انما
يقتضي كون المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر لما ذكر لان الثواب
ثابت في الوارد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو
يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص لتعيين مقداره على ما هو عليه
وبهذا قالوا الكمال في وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول
واما التقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه بزيادة التقرير والتقوية
اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الا
الحسية والشهرة لصحة تشبيه وجه الهندية الشديدة السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس
اتم منه في وجهه ولا اشهر منه في السواد لان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور وسلحة جامدة
المنقورة وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه تادية هذه الاغراض
اولى بالتشبيه

ليست في السلخة اتم ولا هي بها اشهر

او في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان
الكانة ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
وتقرير الشيء بما ليس فيه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من
المسك موجه الذهب نظرا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف اما الواقع وهو الفحم المذكور
ليستطرف التشبيه بتصوير ندرته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الآخر نظرا لعدم حضور المشبه به في
الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه اما المشبه فهو مثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر على ما ذكره
اثر العلاقة وعلى هذا يكون عدم ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا
عن التعليل وقيل معناه المثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة
لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة
التقرير نعم لا بد فيما يكون لتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه
الا فيما يكون من زيادة التقرير اتم في الاستحسان او الاستقباح لو لغرابته او لندرته ليحصل الغرض وان في
وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وقد لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المعنى الذي قصد
اي التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف
بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان حال مقداره لكن يجب في بيان مقداره
ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون
اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم
معروفا فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان الامكان او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر
الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان الامكان اي تزيين المشبه
في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة

او استطرافه اي عدّ المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه
اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا
كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي في قول ابي العتاهية يصف
البنفسج ولازوردية تزهو في الجواهر اي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن
دريد زهي يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار
والحمر المشبهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوايل النار في اطراف كبريت فان
صورة اتصال النار بالكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن
يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين الصورتين متباعدتين غاية البعد
ووجه اخر ادراك اشباهها لبنات غصن ... وادراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس
ومبنى الطبايع على ان الشي اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو
بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم
من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا
الى ادعاء انه زايد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته اي بياض في جبهة الفرس فوق
الدرهم ثم يقال لغرة الشي لاغرة والكرمه وغرة الصباح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه
قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضيا وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
اي اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له
وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام
به اي بالمشبه به كتشبيه الجايع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه
المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والاخر

مشبها

مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه
الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به باعتبار عمومه في وجه الشبه وهذا الكلام
محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزايد في وجه الشبه وهو على ما
قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
في ذلك الامر والاخر زايدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين
في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني اي ارسل الدمع والمطر اذا ارسل وسبلت السماء ... في الحمرة
المتوقدة وليست بزايدة على ما يتوهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الخمر والدمع
لم يعتقد احدهما زايدا في الحمرة ناقصا ملحقا به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع
بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس
بالضياء والانبساط وفرط التلالو ونحو ذلك اذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح
مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات
الصفة للشي ولم يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزايد واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل
واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع اقرب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شي
من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا
قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المطلوب احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض
والسبب الخاص من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما
فيه كان الاحسن ترك التشبيه الى التشابه لينزه في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زايدا في وجه الشبه

تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان يكون له تقسيما باعتبار
الطرفين واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب فاشار الى الاول بقوله وهو
اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان
غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم
وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد منهما يصون
صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله تعالى لكم ولهن قيدا
في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم
لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه شيء و
المشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف
على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد
يكون بالمفعولية وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد
كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها
في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه
مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب
بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح وال
صاحب الكشاف حيث قال ان العرب ياخذون اشياء فرادى معزولا بعضها من بعض فيشبهونها بنظائرها
وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها
تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد الطرفين بما يقابله من الطرف الاخر
كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة

واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة م

كقوله والشمس م

يريك الهيئة التي م

مفرقة

مفرقة منتثرة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكان المريخ والمشتري
قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل كان المريخ منصرف
عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر بينهما كل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر
الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من
التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل
فان جعلتهما من المتفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام وما يتعلق به من شبه الكفار
بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من
جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة
على رماح من زبرجد فان المشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه
الحباب بحار امر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجر ناعم والفرق بين المفرد والمركب
المقيد احوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه
على الماء وفي تشبيه الشقيق انما المشبه به هو المجموع المركب من الامور المتعددة اعني الهيئة الحاصلة منها
وجعل صاحب المفتاح تشبيه الثريا بالعنقود من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه سقط النار بعين الديك وتشبيه الثريا با
لعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت
مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع
وقوله كان اجرام النجوم وقوله كان المريخ من تشبيه المركب بالمركب وذلك لان كلا من المشبه والمشبه به
هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان
الفرق بين تشبيه الشقيق وبين تشبيه الثريا بانه قصد في الثاني الى ما يدخل فيه الامور المختلفة بخلاف
الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى
نظريكما

بالصيب

هو م

بل صح

بحجاج م

بوته زرگري سرخ شده باشد جولان ميكند

المتعددة م

نظر بكيا واجتهد في الطريق لقضيته اي لمعت قضاه كذا في الاساس ثريا تحسن وجوه الارض كيف
تصور اي تتصور تحذف التاء اي صوره اي صور جنة فصورا ثريا بنهار مشمسا اذا لم يستره
الغيم قد شابه اي خالط زهر الربا خضرتها لانها اظهر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر
اي ليل فيه قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس
حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى هذا من تسامح وتقسيم
اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف
او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه به كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطيادها للطيور
كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب
الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد
بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن
الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه والمشبه به ثم اخر واخر
كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف النساء النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف
وروى واطراف البنان عنم اي شجر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله
صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول
فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم
الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان
شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن
حبب شبه ثغره بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا
ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وسيجيء في هذا الكلام [illegible] ومن
تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابياته تعلل روحي بروح

الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفو
الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم
ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد واشار الى
الاول بقوله التمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر
من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الحلب بالبدر
المصطلى والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا والتشبيه في قوله
لها ابرق فوقها على [illegible] البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي
حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما مر في
تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في
استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل بغيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فجعل التمثيل
مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا
يقال انه تشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب تمثيلا وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه
وان يقال ضرب الاسم مثلا كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه
اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه
او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه
باعتبار وجهه وهو قوله اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي فمن الوجه المذكور
ما هو ظاهر يفهمه كل احد كقولنا زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا
يدري اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها
اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها

مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون
طرفا وتتقابله وسطا جاز ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة
وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها
سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت
اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم
وايهم منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول واتيهم اما كذا او اما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات
المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي من المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد مما لم يذكر
فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة وكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه
وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف
الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه ظاهر ومنه قول النابغة الذبياني فانك
شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه
به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن ابي سهل يستصحب [illegible] والليل عندي كبير ذكر الاصلاح
الغضب صدفت اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته
وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريعه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل
شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض ام لم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيبك ان جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه
اعني الافاضة في حالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان
كثير ايادي لدي وصل مواهبه الي طلبت عنه ام لم اطلب كالغيث فانه يترك لعدم الظفر بما
مثال له من كلامهم واما المفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي

كاللآلي

كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما
له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه
اي الشيء الذي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها
اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة
التي هي من خواص المطعومات قال العلامة وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف
اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب وشبههما ان يكون تركهم التحقيق في وجه حيث قسموه الى عقلي
وحسي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما صرح به هذا يعني ان ذلك التسامح ناش من هذا
التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهذا امر حسي قطعا
حملهم ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره
العلامة وفيه وجه بين لانه جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق
ذوقيا اذ كالنور في الحمرة هي الحمرة التي من الامور المحسوسة فكيف يكون الحامل على التسامح ترك
التحقيق هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام العلامة ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه
الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه الشبه وذلك
لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة لها الجزئية المحسوسة لكنه لما وجب
ان يكون جزئية محسوسة فالحسية لازمة لها فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل
وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل
فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا
الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي
يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك
الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك

بالاراده فالحق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه
في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تنقل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا و
كذلك قبيل النظرة الاولى جملة وان لم يمعن النظر ولم يتبعه وكذا ادرك من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروايح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا
جليا اي يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع كون غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه
لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن
الكوز غالب الحضور في الذهن عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه
المشبه به في الذهن مطلقا لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة
القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة
المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور
في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع
غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان
التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية
تعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه
الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما البعيد الغريب
عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لان
الكثرة في التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق
وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا قال لانه لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان

يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد
المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا
كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا
كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به
على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل مما لا يتكرر على الحس لانه
ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا
لعدم حضور التشبيه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد من حضور الطرفين
او لا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما
كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد
لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل
من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها
ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضها اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله
حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محتاجة الى ان تعلم اقسامها فمن ذلك انك تنظر
فيها واحدا واحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر
في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها
ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده ثانيها
ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود
الانجم الصغيرة والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود
الملاحية مثل ذلك وثالثها ان ينظر الى خاصة في الجنس كما مر في عين الديك فانك لا تقصد فيه

حمرة وسطها سواد

الا نفس الحمرة بل لما يبس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب
الاعرف والا فالدقائق لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب حسيا او عقليا من امور اكثر كان التشبيه
ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع التشبيه
من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل
لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا مألوفة عليه الغالب ولا يخفى ان المعاني
الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه في النفس الطف وانما يكون
اولى بعد الطلب لمثل لكل بالطف موقعه برد الماء على الظماء وتمييز بعدم الظهور في بادي الرأي ما
سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على بعض فان المعاني اذا ترتبت فيما يتعلق بما
ثان على اول ورد ثالث الى الثاني فيحتاج الى نظر وتأمل وقيل شيء احاط به الفكر اذا
قويا وطريقا مستقيما وحصل الملاحظ ونعثر بالمقصود وانتهاء المردود والمعقد
سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه
القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من
الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فا
التشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي
لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا
نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا
لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة
ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي
يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض

وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار
الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته
نحو وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة
نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على الماء كاللجين اي
الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة فذهب الاصيل
صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة صبيغ كالذهب فهذا ذهب الاصيل قريب من لجين
الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل من
قبيل لجين الماء وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من
الاوقات كالسحر قال الابيوردي يا ليه سحار وفيه هو حر لما خلت الشمس عن آصال لكذا
تجب ان تنقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما يتوهم البعض الا وهام الفائدة للبقاء
الفائدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه
الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر برد الخريف وسقط منه
على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الاغر او مرسل عطف على قوله اما مؤكد وهو بخلافه
اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به
كالامثلة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول هو الوافي
بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او كان
المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل وكان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي
في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا
عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق تحقيق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف
في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من

به الا المشبه

فتور

تنقيح نقاد

بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه فيه مذكور قطعا وح اما ان يكون المشبه به مذكورا او محذوفا وعلى
هذين التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او
متروكة محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد
كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا اسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال واعلى مراتب التشبيه في
قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق باختلاف الدال عليه سوق الكلام
لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة
اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي
بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه
المرتبة على ان ثم للتراخي في المرتبة ما حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف
المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة عند
الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة
ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة
والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة
اما لعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين
فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فمتوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف
وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر ثم يبقى ههنا بحث آخر وهو الفرق بين قولنا لقيني
اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث

بعد الاول

١٦٣

يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا جرى في الكلام لفظة ذات قرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك
لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون
المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان
وان والمفعول الثاني من باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان
اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه
فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات
التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا
فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل موضوع الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون
لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل وهذا الفرق يوجب ان
في الافتراق يناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والآخر
استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني
اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكمه فان
لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر
اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما
في زيد اسد على الخلاف فيهما ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه
اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه
يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق
اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه

عليه وذلك بان كان اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد
وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم
الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا
تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها
عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير لصورة
نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في
الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت
منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان
تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه
دليل على انه هو فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا وغربا وموضع
رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون
قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه وظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا
له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة
فليس الكلام مصوغا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة له فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به
في البيت محتملا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الكلام محتملا لاثبات
التشبيه فالكلام مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة
الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسب وظننت لانها تقتضي ان
يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك

فيه كقولك

فيه كقولك كان زيد الاسد او مثلا في الظن كقولك كان زيدا اسد او اسم نكرة فيما نحن فيه
غير ثابتة فدخول كان وحسب عليها كالقياس على المجهول والتقدير في هذا المعنى اذا تاملت
وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة
عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة
اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها في ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه
هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة
ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ثم اخذ في الحقيقة والمجاز اي هذا باب
الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي منه انما هو بحث المجاز
لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتملت الحقيقة
على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة وان
المجاز على استعماله في غير ما وضع وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الاصل
على غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل انسب اولا وقد قيدا اي
اللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد
لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى
غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او
بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء
فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول
فظ لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة
ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على
موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل

وامرأة قتيل اما اذا لم تجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت
بقتيلة بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة
في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اى في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به يقع التخاطب فالظرف
والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل
في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا
قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له
لا في الاصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان
كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل
واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في
الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح
الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اهل
اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لم
يعلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا
لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اى وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى
ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان
تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت
فخرج بهذا الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم
الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان
معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على

معنى ثابت

١٦٥

معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل
وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك
لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اى فخرج المجاز لا
المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين
بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب
المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله
واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر
الى الفهم من دلائل الحقيقة واما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا
بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع
عين القرء للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا
بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع
آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة بنفسه على هذا او اخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اى اذا اطلق
فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا
لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان
قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية
وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان
الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعملها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رأيت
اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم
المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليس بنفسه بل بواسطة قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث

على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة صح

دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو لان كلامه في قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض صح

لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة صح

اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية حتى لو كانت
القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان
في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل
في الموضوع له على رأي المصنف بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد
جواز ارادة الملزوم لا يستلزم كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية
انشاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجب في هذا المقام ما وقع لبعض
مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه
على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم [illegible] حيث
ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد وتوهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل من ان
دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء منه هذا كلامه وقول
لك كيف اصل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا [illegible]
بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله وما
هذا الا قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة
اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص
هو الوضع والمخصص وضعه بهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بان خلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري
في واحد او في جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة
طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان

دلالة

دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يعرف كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول
ولما صح ان لكل واحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا يمتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل
على المعنى المجازي دون المعنى الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى
آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات
الشرعية والعرفية هذا ما ذكروه ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالنهل للعطشان والريان
والمتضادين كالجون للاسود والابيض كما يظهر من ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
للنقيضين والمتضادين لانه ممنوع وقد تأول القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن
ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص
بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون
العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر
حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى
لما في مسماها من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وفيه
على هذا المجاز في الالفاظ مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقلت الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في
اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى كذا اي طريقا له على ان معنى جاز
المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه وفيه اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم معنى اعتبار
المعنى في وصف شيء لشيء كتسميته [illegible] بان فيه حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية

للشيء باسم مغاير باعتبار المعنى في وصف شيء كتسمية انسان له حمرة احمر ووصفه باحمر فان
الاعتبار لمناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك
من غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند
زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس
لصحة تسميتها بها بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتها بغيرهما من الاسماء فلا يصح اعتبار
تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما
مخالفة لحقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما
وضع له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له
فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله
في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في
الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا
استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا ولا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان
هذا المعنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج
الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته
فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون
مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له حتى هجر الاول فهو في
اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة
المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المستعملة في الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء

مجاز في اركان

مجاز في اركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية
الفرس والذيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة لبعض
ورعاية معنى الدبيب انما هي بمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق
حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو
لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة
ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب فلا يصح اطلاق الصلوة في الشرع
على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى
اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها
ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة
تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير ما
وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع
فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة
والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء
يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة
وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في
الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفة
المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي و
الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كالاسد في

السبع

وقد رايت ههنا بحثا وكثيرا ما تطلق على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح
يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق فيكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه
مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي اللفظ
المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان
العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر عنها
وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية والكيفية لنظر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية
لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت اياديه في فلان عندي وجلت يده لدي
ونحو ذلك بخلاف نعمت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان
القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك واما اليد في قوله عم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان
يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على
المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة
للمؤمنين فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فالاطلاق
الاستعارة عليه محمل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كاليد على من سواهم والراوية في المزادة
اي في المزود والذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل عليه
المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى انواع العلاقة على
وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل
عنهم في كل جزء من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في اطلاق المجازي على ان ينقل
من العرب نوع من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب

في اللغة شتر آب کشی
مزود اسم آلة
تسمية محمول باسم حامل

ان ثبت

ان ثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على
النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة
كثيرة ترتقي على ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق
اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء
باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على كل
الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص
الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان ما عداها
من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل
من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة
وان كان كل منهما جزء منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في
الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصبع
والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسمية
اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء
باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة
تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من باب تسمية المسبب باسم
السبب اذ الدم سبب الدية والعجب منه انه قال في تقريره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه
اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي
الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه
في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع
ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو

لكنه ليس عليه في الآن م

واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او آلته اي باسم الته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلنا يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فان الاسد مثلا انما يستعار للشجاعة لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار الكون او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ لازم معناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلتزم بتصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او بضمه الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في الآخر كالحال في المحل او لسببية احدهما للاخر او يكون احدهما شرطا للاخر ومجمع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزامه للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا ...

بلغ ...

انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى المجازي بسبب تشبيهه لمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين. قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة وتمامه له لبد اظفاره لم تقلم اللبدة ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا استعارة للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان اللباس استعارة ... من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب المفتاح مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس وما غشي الانسان عند الجوع يحتمل ان يريد به النقر اي خلو الجوع فتكون عقلية وان اريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر اي وشي عنده فتوهم كونه تشبيها كالاستعارة ...

التخييلية

اي رجلا شجاعا

غلط قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ و
استعمل اللفظ فيه فعلى هذا خرج نحو قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما
وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى
الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن
عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والاسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاسد في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع
له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله
على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد فان
قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او جعلت اسدا على زيد
ان الاسد لا يكون الاسد وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب
المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع
فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة
فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن رجل شجاع
بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي وصائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله
ام يد عامن سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر
وكذا الكلام في نحو لقيت به اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن
المشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولا حصر بروح البدر
ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا او اجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة و

ورأيت زيدا اسدا

وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من فضول مثل
البروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل
هذا من باب التشبيه لان المراد تكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا في جزء الكلام كما في قوله
صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط
الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض
بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل والبحر من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف
من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه
كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال
بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه
ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا
ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا الاصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
فرد ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبي عن ان القصد التشبيه لا الاستعارة واراد
تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في
طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وكذا ذلك تنبيه
ذهب كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين
للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف فدليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى
انه مجاز لغوي بمعنى انه لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان
الاستعارة كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اي السبع المخصوص لا للمشبه

دريا اسلام دريا كافر

وليس باستعارة وهذا

للمشبه اعني الرجل الشجاع لا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما
حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام
صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز
في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم
يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا
واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق فليتامل فان هذا البحث مما اشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز
باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبعضهم يعرف بانه لا دلالة للعام على الخاص باحد
الوجوه ونشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما وقع عليه
باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في
جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد
نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال
رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا
الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا وقد اثبت له
صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد

الحقيقي

171

الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل
عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا
عقليا ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي
توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا
ومن عجب شمس اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى انه شمس الحقيقي و
جعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر
والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت
الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة
القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري
بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس
المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية
الجراة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى
غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة
والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع
ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة
السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه

قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به صلاحتى ان كل ما يترتب
على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين
بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول
المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب
والثاني لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له ودالة على ان المراد
خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود
في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة
فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر
العلاقة فرق الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما عليه الجمهور
الكاذب ومع هذا فلا حاجة الى تخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما
المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب
الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع عليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع
بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر
ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارف
وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي
العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة
فيجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك
الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان سبعا او غيره
فيهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف
من يتصف

من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة
نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي
امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا
فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان
قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجئون
الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وتخفى
صحة كونه قرينة كقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة من نصله اي من نصل سيف الممدوح وجره قوله تنكفي من انكفا
على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله تنكفي بها
اي تنقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس
سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي تصبها على اكفائه في الحرب فتهلكهم
بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدوح لان كلام في صيغتي جمع القلة والكثرة
يستعار للاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل
سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من
جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع
وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك وهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه
والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى اومن
كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية
التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى
من قول المصنف لان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اذ المراد من قول المصنف ان الحيوة والهداية

ما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للحيوة للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتفاق
الميت بالضلال فلهذا قال او لاحيينا فواد من كان ميتا فاحييناه ولنسم هذه الاستعارة
التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله
اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في
ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك
استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه
وكذا استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز اونحوهما فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما
في شيء قال المص ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد
للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن
الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان
لان فعله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم
واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في
جانب الاشد وكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه
ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم
يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة
والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة
بذلك ولنسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهو ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعمل في ضد معناه الحقيقي او
نقيضه لما مر اي تنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في
باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا

المجزه

المجزة للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت
تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء ومن الاستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في
مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله ع خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة
طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها
من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد
في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها
امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان
الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه
في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينهما وبين نحو رايت اسدا
ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو
فانهما في جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن
للانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان
خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن
ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ الشفة قد عد استعارة
وقال المص كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك
الا انه ترجحت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة وخلطوها بها فاعتددت الكلام
في الجملة وتبعت عادتك بان سميتها استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه
الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة في واد واحد وهذا الاختلاف نحو ... والمشابهة

والنعمة اذ لا جامع بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون
اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف
بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو
في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد والجمل مع اختلافه بالشدة
والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد
لا يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع
داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من
هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له داخلة فيه بل هي لازمة له
في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام
الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع
ازالة الاجتماع الداخلة في مفهوميهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة
لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع كما مع الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول
واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو
ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الجثة
المخصوصة للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع بينهما
داخل في الطرفين وعلى هذا القياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز والتحقيق ان الاسد
موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا
المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع لم يصح ان الجامع
غير داخل في مفهوم الطرفين بل باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد والشمس
والاستعارة باعتبار الجامع وهو ما به الاشتراك اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي

واما خاصية

واما خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة
والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن
مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه بعنانه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج
علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه
فشبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس
السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار
الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة الشبه فان قلت اليس يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا
الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي ساقيه حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس و
الركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه لان الركبتين متقاربتين شبيهة
بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي على القربوس
من العنان اعلى من الذي على فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا
من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي
الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الادهم
وهي السود والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة
الاباطح جمع الابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت
عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة
السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة السير المشتملة على لين
وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل

يعني قد سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افادت انه امتلأت الاباطح من الابل كما
في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطؤ في سير الابل يظهران
غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها
في الثقل والخفة فقد تهيأ الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول
امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول
فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له
كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما ليد الشمال وان الاستعارة
باعتبار الثلثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان
او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة
لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول تنقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي
او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان
كان حسيين فالجامع اما حسي نحو قوله تعالى فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان
الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ
فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا الطباق للصورة
على الجدار انه فرس صح مع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر
من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو
الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما
كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للمصنف ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة
المصرحة والمكنى عنها بخلاف المفتاح فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه

بتوسط النار في البياض والانارة وهذه استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر
باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر التلافي فهذه استعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي
واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو قوله تعالى وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان
الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر آخر
او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا
معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس
فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة
بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم
يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما
هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد
بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل او بان الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن
ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون
اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فان
تمام هذا المقام عن قبيل كون موقف الكلام خبرهما وذكر شارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع
نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة
فذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول كاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون لكن
على قول غيرهما واما على قولهما فلا صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ و
هذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقضي عدم اعتبار

المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من
الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا
في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا
مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من
الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء
الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام
الى نزع ضوء النهار بنسبة [illegible] الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه و
اقول لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى
نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل
واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي
ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان
الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فقال ولان
الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه
الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اى الطرفان
اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اى النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم عبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما مر ان
اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق
صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور فيه هذا التشبيه هو
الموت والرقاد لا المجرد المقر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله
المستعار منه الرقاد تفسير الكلام وتحقيقا او يكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع

يجب ان يكون

يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له
اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد
وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل
الجامع عدم ظهور الافعال فقد زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له
بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون
لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اى احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو
المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع
التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله ضربت
عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة
بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة
على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فيكون الاستعارة بالكناية واما عكس ذلك
اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار
اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة
لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى فالاستعارة اصلية كاسد
اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا لا يكون
مثلا ولا باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار
اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل

واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال و
الصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه
لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير
فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وفيه نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير
متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت
طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة
وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار
وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها
لا في مصادرها وليس كذلك لانا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا
كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت
بالرقاد فالاولى ان يقال لان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة
هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان
مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال
على نفس الذات ويحتمل تكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق
منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء

لان الاسمية

لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه
الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف
كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح لما سنذكره فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا
للدلالة بالنطق اي يجعل دلالة الحال مشبهة بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة
في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم
لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من
غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان
يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى و
المعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان
فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير
في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة يصح اي يحتمل على الاعتبارين
فافهمه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة و
الحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور
وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق
المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان
ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على
مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية

لان المشبه

ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا صريح على ان يكون الاستعارة
بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه
ودل عليه بذكر ما يختص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء ولهذا
يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به
اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب
العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام
كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة واما صلة انه قدر
التشبيه في مثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي
كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في
متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة
التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى
الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم
لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع
وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة
وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود
الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة والمجرور نحو
فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشره استعارة او على الجمع اي الفاعل

والمفعول

والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعناق الاعادي بسيوف طعنات وامثيل
السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
غير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان
سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون المجموع قرينة لاستعارة
واحدة وانما قال ومدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال
نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار
الجامع اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان تقترن بشيء يلائم
المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول
مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي
اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن
بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريد
الاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك اخذا فيه
وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني
اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع
حيث لم يقل كساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك
باللمس من غير عكس وكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما
جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانقطاع القوى
ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة

[illegible]

پلك چشم
در رفتن
ممدوح
برافروختن

اصابتها
اذاقتها ذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس الجوع والخوف
ولا ذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمس الناس منها يقال ذاق فلان
البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس
الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر
الضرر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة ترشيحا
للمكنية فلا يكون تجريدا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم
فرع عليها بما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زا
خرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد
لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان
هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع
الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها
وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناها اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه
وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو
المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء
الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة
المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي

التشبيه

التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في
قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه
كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته
للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام
بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه اصل من
جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا
والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لا يخفى
للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويدل عليه ما ذكره في المفتاح وهو قوله واذا كانوا
مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان يبنوا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن
الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن
تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وجه تقديم الظرف على
المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء
على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه
وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد
واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه
ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن
الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى ما مضى دالة على ان الاستعارة في المفرد والمركب
وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة
من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها

كما يقال

للمتردد في امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب الوليد ابن يزيد لما بويع الى مروان
ابن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك
كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر
فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه
الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى
وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به
وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز
المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو
زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان
يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله
هواي مع الركب اليمانين مصعد فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر
فهو المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز
المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولانه معناه الا مثلا ولهذا اي
ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون
لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه
فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه
تذكيرا او تانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك

وارىد المشبه به

تقوله

تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم
من نحو ضيعت اللبن في الصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه وكذلك
المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله
مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية
نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق
عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني
ما ذهب اليه السكاكي ويأتيهما والثالث ما اورده المصنف ولما كان هذه امرين معنويين
غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني
التي يطلق اي عليها فقال وقد يضمر التشبيه في النفس اي نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان
قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة ولان قيامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد غير الاستعارة بالكناية
ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا
عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فلمجرد تسمية خالية عن
المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به
وبه يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على
ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به
فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل

منية لا تنفع والتميمة الخرزة اي تجد معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب بطلب
عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم
بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بنيّ واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع
ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية ليعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم
اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن في الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت
شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة
لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي
اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار
للمنية استعارة تخييلية وكما اشار اليه بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالي بالشكاية انطق شبه اي الشاعر الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية
فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة
تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقتان مستعملتان في المعنى الموضوع له
وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع
الايات للترسيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما
فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احديهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان
تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع
اهلكت فلانا قلت له ان يقول لا نسلم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في اطولكن يدا في قوله ع
اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيح للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف تفسير
الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكأنه استنباط منه
فما تفسيرها الصحيح قلت بناءها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه

ولازمه الدال

ولازمه الدال عليه والمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع في قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه
لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه
هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين
ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها
ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز
على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان
المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان
قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل هو قد يكون تحقيقية كاستعارة
النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر
الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها
بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه
قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الاصلي الى شيء اخر ثابت معلوم فتجريه
عليه وتشير اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان تؤخذ الاسم عن حقيقته وتوضع
موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح
قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى شيء يجري عليه
اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت شيء مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا كالاسد
وانما يتأتى لك التشبيه في هذا البدل ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة
تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يتأتى من المستعار

نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا
ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال بعضهم لا خلاف في ان لفظ
اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه
اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجاز من الصحو خلاف السكر
القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فقيل هو على القلب
اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس
الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية
ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند جعلها
تحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير
ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته
اي آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير
كالحج والتجارة قضي منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك
الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
ثم انه يعني بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس و
الرواحل فالصبا استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا
يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بالفتح يقال هو صبي
بين الصبا مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد
بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد
بها الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال
والاعوان ولا اعوان الا عملا اذ اريد بها الدواعي وحسا اذ اريد بها اسباب اتباع الغي

فتكون الاستعارة اي استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها

ولما كان

ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث المشاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية و
الاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها
فوضع لذلك فصلا وقال **فصل** عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير
تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين
وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما
على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ
مستعمل فيما وضع له فالاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فحد قولنا المستعملة فيما وضعت له
لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي
لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة المستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ
المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل وظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا
لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في
الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان يتكلف فيجعل قوله من غير تاويل قلبنا
فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي
بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها في ذلك النوع واراد في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة
في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك
الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا

هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع زيادة وضوح وادل على المقصود
اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها في ذلك الاصطلاح وانما قال السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما
وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على الاصح بناء على انها
مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل اي في التعريف
اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه
قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال المصنف وقولي في الاستعمال
في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى
نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الى لفظ في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ
الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر
فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع ما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول
الوضع بالتاويل لانه اي السكاكي فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن
المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه
انما هو بواسطة القرينة فح لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف
المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله المحترز عن
كذا او كذا مبني على التجوز والتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع
بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لانها تعيين اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء وبعض القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع

كما في المشترك

كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف وبعض القرينة
انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور
فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وورود نحو ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب
او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له
في الجملة ولكن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل
وانه مختص بالاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد
في تعريفهما انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بالعبارة المشهورة اذ لو قيل هي
الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور
المانع الا ان نظر [illegible] على ان قولك الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد
مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير
مقصود بالذات كلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما قيل ان تعريف الوضع
بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الذي استعمل الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك
الوضع لا الوضع الذي وقع به التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموصول
في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب فلا يخفى لف التعريف بدون هذا التجوز
ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك
وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف في جميع المنطقيين
من تعريف الكليات الخمس والمتقدمون من تعريف الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى
معنى واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى هنا ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوع له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر اخر لا بحسبان ال

تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله من حيث انه
جواد وخرج من التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء لان استعمالها اياها في
الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء
لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا البعض
هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو عند ذكره عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى
انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع
ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له
بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون
المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان التعريف للمجاز تدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه
يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناه اذ لا تنصب في الغلط قرينة
على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول اخذ هذا الفرس
مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع وكذا اذا
قال الكتب هذا الفرس وقسم الى كذا المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى
الاستعارة وغيرها بانه اذا تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف
الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف
المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد الرجل
الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يختص بالمشبه به وهو اسم جنس وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يختص بالمشبه به اعني السبع
وهو الاظفار فالشجاع قد استعير له اسم الاسد كما كانت الحيوان المفترس والمنية قد برزت
مع الاظفار في معرض السبع معناه انه كذلك يستعير لها هو شأن العادية فان المستعير

يبرز

يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوت الا بان احدهما مالك والاخر ليس بمالك و
يسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه به
مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار
هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مباحث التشبيه كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار
مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد كان وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة
بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم
يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما
اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك
متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم
للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي
اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند
وجود الملزوم واجيب بان عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من قسم الاستعارة التي هي مجاز
مفرد ولا يلزم من قسم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا
كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه
لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه
قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى
معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة

فيها ان الاستعارة وغير الاستعارة فظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس بوارد لقسمة واجيب بوجوه آخر
الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ
ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف
من غير قرينة مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول
بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في
التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف
الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان
التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون
طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان
مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما لا يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه
التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولك اراك تقدم رجلا و
تؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل انما
في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها
بالغير لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقرون بتأخير اخرى
والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان قائلها
ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة
تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا

ظاهر

ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا
ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار
في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ
الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم
السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة
الاظفار لفظة الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة
على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية
عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون ان
الاستعارة بالتخييل في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ
لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية
غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه
مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه
فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء
المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين
يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه
ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه
من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه
لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط

لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة
في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وبقي انهم يقولون ان للوهم قوة تسمى متخيلة وهي التي لها
قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة و
عند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي فالتخييلية بجعل الشيء
للشيء كجعل اليد للشمال يدا وجعل الاظفار للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة
متوهمة شبيهة باليد ليكون الاطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ
في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة
في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع
ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد
ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما تحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون غيره لان
الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له لفظ المستعار بالتحقيق ولا تحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء
للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي ليتحقق تفسير الاستعارة وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية
يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز
اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو للاستعارة التي هي من
اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة
في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعملة في معناها
التحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناها اعني الصورة المتوهمة الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا
لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان النزاع ليس لفظيا ثم نقول
اجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه
ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي

في التخييلية

في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية من صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل
من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما
يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى
الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة
وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون
استعمال التجارة والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير
عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ
المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع
ان لفظ الاشتراء ليس موضوعا له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض اللوازم
المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه
فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا
على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض
بان التعبير عنها ليس بلفظها بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هو موضوع للصورة المتحققة
التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية
وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح
ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان
يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل
بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر
الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه
عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك

لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه و
رايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس التحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم التحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى
المنية فان قيل فالمعنى حينئذ لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق
بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وبهذا سمى
زيادة لان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها
ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية
في قولنا اذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا
غير السبع بقرينة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني
المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص
المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى
عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له
تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه قد فسرها
بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا الكلام جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد
بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت
انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره وهذا
الاستعارة بالكناية عند ذكر المشبه باسم جنسه ولا عبرة بالحقيقة انتهى الكلام من التصريح باسم

جنسه

اضافة لم

جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بالمسمى المشبه فكما
ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل لطيف حتى يتهيأ ان التفصي عن التناقض
بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا
اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس
السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل
التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا
يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية
قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل
حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس
مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا
اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز
حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة لان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا
هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا ينبني ما قيل
ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء
لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن
الحاذه وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي
انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظ بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد التحقيق مراد في
تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة
له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها

استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من
افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت
قد يكون باعتبار انه موضوع له فى مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع
للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما فى اظفار المنية فاستعماله باعتبار
الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن فى توجيه
كلامه على ما فهمه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع
بموقعه لفظ المنية المرادف به ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه
على ما سبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدرى
وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة
بالكناية هو اسم جنس المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح فى الاستعارة التبعية بان
المنية استعارة بالكناية بمعنى الفاعل الحقيقى فيرد الاشكال فالوجه ان يحمل هذا على حذف المضاف
اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها
المصدرى اعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية ويندفع
الاشكال بحذافيره واختار السكاكى رد الاستعارة التبعية وهى ما يكون فى الحروف والافعال
وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها و
جعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكى
فى المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا
نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لكن الاستعارة قرينة الاستعارة

لاستعارة النطق

النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
وهكذا فى قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
المشتهاة وهكذا فى قولنا على ايل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس فى ساير الامثلة ففى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة
وكذا فى قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله
هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار
ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد هذا اى ما اختاره السكاكى بانه اى
السكاكى ان قدر التبعية كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقى لم يكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من
اقسام الاستعارة المصرح بها التى هى من اقسام المجاز
المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا
بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة
للتخييلية لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم
بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا
اى وان لم تقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية
كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة
ولا نعنى بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها
مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر

آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت الحال بكذا حقيقة
بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون
العلامة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد
المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع لا يضر ان ملتفت اليه وذكر في بعض له حداقة
في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المص انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الا
التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال على ان يجعل الحال انسانا وينفي معنى قوله في المفتاح
لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا العكس كما فهم المص فاذا
قلنا نطق لسان الحال واردنا بلسان الصورة التخييلية للحال التي هي بمنزلة اللسان
للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت
الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها في قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به
في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد
من غير ان ينظر فيه اذ في نظره فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية
اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى فلا ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها
بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه
قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم
بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية المشبهة بالسبع وهي توجد بدون
التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها امر مقدر وهمي كالاظفار
في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت

الربيع البقل

البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا البحث ساقط لان الكلام للمص لا توجيها لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما
ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التبعية
المشتمل عليه التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية بنفسه
مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة
تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول
بالاستعارة التبعية يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقية
والاظفار المنية فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل
الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة
ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه
في الحسن والقبح وان لا تشم رائحة لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة
اللفظ ولذا قلنا بان نحو رايت [illegible] الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة
التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه
من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه فلذلك في التشبيه صدعك بانك قاعدة التشبيه بتفضيل
ما يحتج ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان لا يكون لطافة غير معقبة لصفة او تفريع كلام ملائم
لاحد الطرفين فقد اخطأ لان الترشيح كما مر ولذلك اي لان شرط حسنه ان لا تشم رائحة التشبيه
لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او
اصطلاح خاص لئلا تصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده
ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني تصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة
واما اذا لم تراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا تصير الغازا لكن تفوت الحسن كما قيل في التحقيقية

رأيت أسدا وأريد به ما الجرأة في التمثيل ورأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس
من قوله عليه السلام الناس كإبل مائة ليست فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كإبل مائة
ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يريد أن المرضي المنتجب
في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الإبل ولهاء مفعول ثان لتجدون وليست
مع ما في حيزها محل النصب على الحال كأنه قيل كإبل مائة غير موجودة فيها راحلة أو في محل صفة
مستأنفة وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا أي يعني أن كل ما تأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو
التمثيل تأتى فيه التشبيه وليس كل ما تأتى فيه التشبيه تأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل
لجواز أن يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية وإلغازا أو تكلفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين
ويتصل به أي بما ذكر أنه إذا خفي الشبه بين الطرفين تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه
أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فإذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا
تقول كأن في قلبي نورا وكذا إذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول
كأني في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها
تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لأنها لا تكون إلا تابعة المكنى عنها
عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لأنها حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها وأما صاحب
المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال إن حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى
كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ما الملام وللقائل
أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يجعل حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها فصل اعلم أن الكلمة
كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف به أيضا لنقلها عن إعرابها

الأصلي إلى غيره وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب
وهذا في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لأنه قد نقل عن محله أعني الجر
وأما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بأن الجر في ليس كمثله
مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الأول لكنه جاء على التشبيه على ما أشار إليه اقتداء
بالسلف واهتداء بصنيع السامع عن الترقي عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها والظاهر أن إضافة الحكم في الإعراب بيانية
وبه يشعر لفظ المفتاح أي بتغير إعرابها من نوع إلى آخر بحذف أو زيادة لفظ فالأول
كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء أي جاء أمر ربك لاستحالة
مجيء الرب واسأل أهل القرية للقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية وإن كان الله قادرا
على الإنطاق لجدران أيضا قال الشيخ عبد القاهر إن الحكم بأن يوصف بالحذف منها لا مرجع
إلا غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية
قد خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظا ومذكرا أو لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل
القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجنى
ثمارك فالحكم الأصلي لذلك والقرية هو الجر وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب
بسبب حذف المضاف وليس كمثله شيء فالحكم الأصلي لمثله هو النصب لأنه خبر ليس وقد تغير إلى
الجر بسبب حذف المضاف ليس مثله زيادة الكاف وذلك لأن المقصود أن لا يكون
شيء مثله لا نفي أن يكون شيء مثل مثله والأحسن أن لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب
الكناية وفيه وجهان أحدهما أنه نفي للشيء بنفي لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
كما يقال ليس لأخي زيد أخ فأخو زيد ملزوم والأخ لازمه لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو
زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو

فالرجوع إليه ... من جنس غرض المتكلم لا إلى غرضه أن يطابق كلامه مقصوده ... [illegible]

على تكون نفي اللازم لا إنما لنفي اللازم ... يستلزم نفي الملزوم فتحقق ... [illegible]

زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل زيد مثل والمراد نفي شبهه اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب المفتاح الكشاف وهو انهم قد قالوا
مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة
لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت
لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله
شيء الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة
عن ذاته ونحوه قوله بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها
لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوا فيمن لا يد له وكذلك
يستعمل هذا فيمن له مثل ولا مثل له فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب
كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اذ كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة
لا توصف بالمجاز ولا دل يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب والمعنى الا ما ينافيه بالكلية كنقصان الامر والا
فيما مر لا كنقصان مبطل اثنا في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي من قوله تعالى او كصيب
لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان
تغير المعنى واستعمال اللفظة في غير ما وضع في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا
مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا لهما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من
هذا النوع من المجاز ولما يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران
والاهل الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة من الله وما يغير الاعراب
فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى
ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع ممنوع كما

والمراد

والمراد بالزيادة هاهنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت
في يوم الجمعة الرجل قائم وان زيدا قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح وراى في هذا
النوع بعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا
ولهذا لم اذكر الحدث فلانه لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من
المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك فكيف كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان
اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسيرتنا وله وغيره فيرد اتفاق
السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما
في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع الواضع لملاحظة بين
الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والاولى
في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى
متصل ومنقطع فلا نعرف السكاكي بهما اراد ايستغرقه وانه اعلم **الكناية** في اللغة مصدر كقولك
كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما
معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم
ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ
اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل
النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر
انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد بخلاف
المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في نحو قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد
بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي نحو
[illegible] وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند

كطول النجاد مع ارادة ...

هذا انتفاء المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم

ولا ينافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ح

لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور
ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جايزة لا واجبة ويشعر به قوله في المفتاح
ان الكناية لا تنافي ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة
المعنى الحقيقي وان كانت جايزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط
وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح
يصرح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده
او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية ويشتركان في كونهما حقيقتين
ويفترقان في التصريح وعدم التصريح ويشعر به قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشير الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع لها
يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا لا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه ووجه
التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما
سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة
ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح التصحيح الا ان يقال يراد بالمعنى ما عني وهو
لازم المعنى الموضوع له وملازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي السكاكي وغيره
بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من
طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال
من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع
ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث
انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على
تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلت ح لا يستغني ع

فلم لم يكن المجاز ايضا كذلك وح اي واذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى
اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع
الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة
اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال
من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او
هو شرط لها دونه قلت قلنا لا نسلم ذلك ولا دليل عليه بل الجواب ان مراده باللازم ما يكون
وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص
كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به
ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال
الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول
والثانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة و
لا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم
والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية
عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يوخذ صفة فيضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها
مختصة بموصوف فيتوصل به بذلك اليه كقولنا كناية عن الانسان مستوى القامة عريض
الاظفار ويسمى خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي
مجموع معان بعيدة وقال المص وفيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون
الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد

والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض
الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب منها باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ
لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص
والبعيد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود
والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال
من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم
كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين يعني قولنا طويل
النجاد بقوله والاولى اي الكناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة
المضمر الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت
الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى النجاد وفي الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة
لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز هنا [illegible] الضمير المستتر مع انها في المعنى عبارة
عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى والحاصل
على صفة لغيره سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بجهة
او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه
واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة
الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا لما ان قوله كما في قوله حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين
جعل سبيلها كالاستعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير

الیه

٢٤

الى ضمير السبب انما هو بحسب الامر اللفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف
على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله
عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل واحد
وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل الى المقصود لكن لابد بادي
النظر وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح وتبعهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية
عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل
منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة
الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة
فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما
هو كناية عنه هذا كله وان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب
بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة
احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثرة الاحراق والاكل ضمير في منها عائد الى الكثرة
التي قبلها الى كثرة الطبائخ ومنها اي كثرة الاكل جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد
جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف
الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام
الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات الامر لامر ونفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح
ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا دلالة لها عليه كقوله
اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن
الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له [illegible] كان

على طريق الاستلزام لا فرق التصريح باختصاصه بها بان يقول بانه مختص بها او نحوه مجرور عطف
على ان يقول اى تمثيل ما يقول او منصوب معطوف على معمول ان يقول اى او ان يقول
نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ونحوها والاسناد
معناه مثل ان يقول صاحب الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن
الحشرج سمح لما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في هذه الاقسام الثلاثة باعتبار جزء منها
او اسناده اليه الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنها بطول النجاد مضاف
الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى الضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد و
غيره كذا في المفتاح وبه يعرف انه ليس المراد بالاختصاص هنا الحصر فترك التصريح باختصاصه
بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي
ما يكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى ابن الحشرج وانما احتاج الشاعر الى هذا لان نحو
ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر
في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف
بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت
المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما في برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاده بناء على
ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد
طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة
النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى
يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد له بل عود الى الضمير [illegible] هذا القسم

الكرم لن يحصى

اكثر من ان يحصى فان قلت هنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما
في قولنا كثير الرماد في ساحة عمرو كناية عن المضيافية الى قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان
احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية [illegible] وجعلها
في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا
كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه
ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض
من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة
الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر الموصوف محال والعرض بالشي بالضم الناحية من اي وجه جئته يقال نظرت اليه
من عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز
وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض ومثاله
مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم
التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه وتحت فكانك اشرت به الى
جانب وتريد به جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشي عن الشي وقال صاحب
الكشاف الكناية ان تذكر الشي بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شي لم تذكره
كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من

كناية عن المضيافية صح

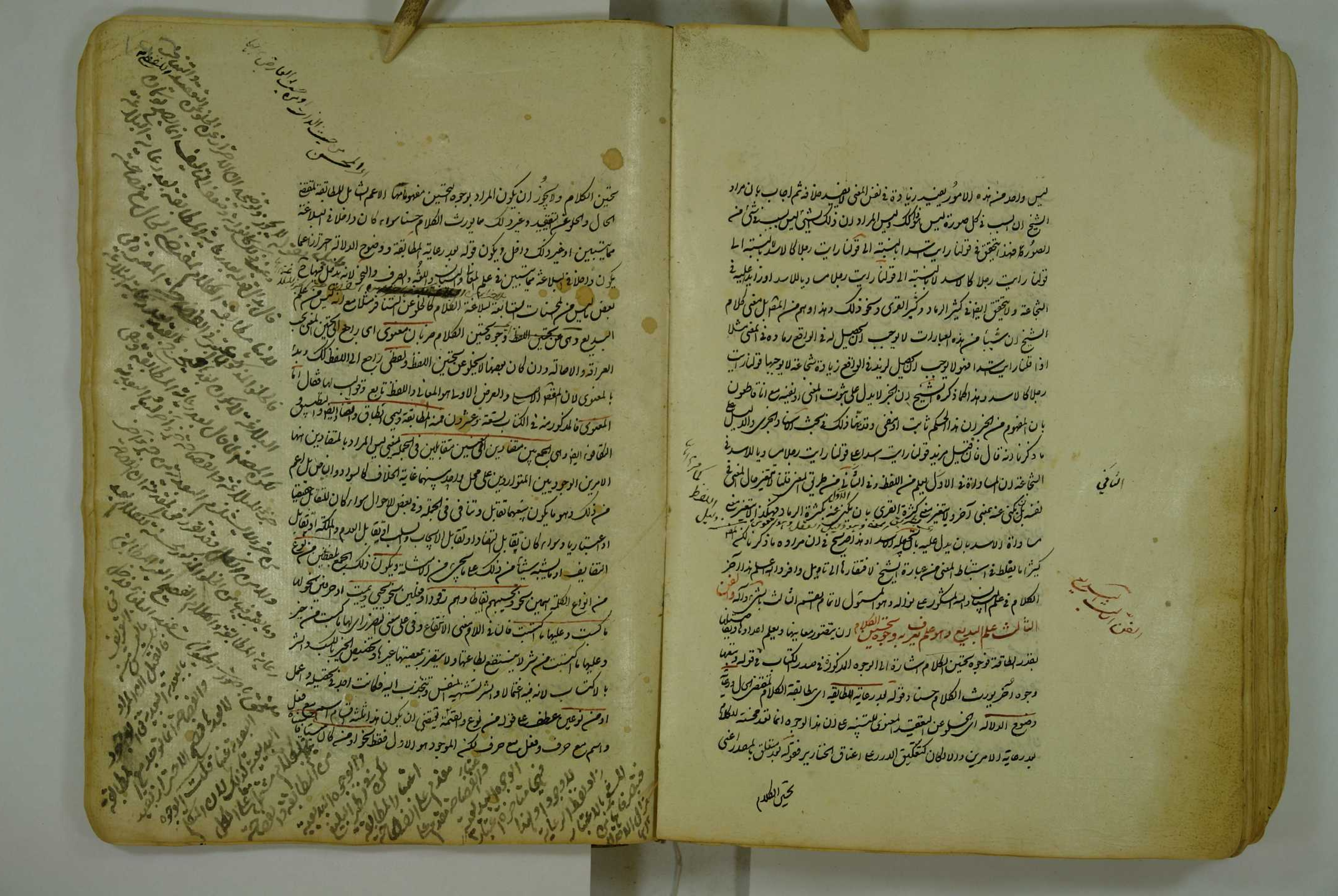
فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني
مستلزما للثالث من غير عكس فافهم صح

بنوع

جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة
والله انا محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما يفهم منه المعنى عن عرض
اللفظ اي جانبه وتعبيرها اي المناسب لغير التعريضية اي كثرة الوسائط بين اللازم والملزوم
كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك
من بعيده والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض
الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب
والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اذ ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم
لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا
آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة
المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى
هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وفيها
بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه
قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض
قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال الخطاب
فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة
للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا
منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى آخر وفيه نظر
لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يصح ان يعقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على
معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا او كناية بل الحق ان الاول

مجاز

مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف
كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر
منه الايذاء فان استعمله واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية
وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا
واما فرضا وتقديرا كان مجازا **فصل** اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة
والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم
يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم الى اللازم وهذا ظ واما الاشكال في بيان
اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه
لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية و
التمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليس من انواع المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة
قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه
الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافها لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده
خلافها فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان
الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان للاول افاد
تاكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا
كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في
وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه والظاهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة
اتم مما يفيده قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني
يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد لكنه يصح القول بان.



ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد صلاة ثم اجاب بان مراد
الشيخ ان السبب في كل صورة ليس نحو ذلك وليس المراد ان ذلك الشيء ليس بسبب في شيء من
الصور كما في هذا التحقيق في قولنا رايت اسدا بالجبهة الا قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالجبهة الا في
قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالجبهة الا قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في
الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا اوهم من المشكل بل معنى كلام
الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب التحصيل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا
اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب التحصيل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت
رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على
ما ذكرنا انه قال فان قيل مزيد قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في
الشجاعة ان الاول دال على الثاني من طريق المعنى قلنا لا تغير حال المعنى في
نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير شيء بكثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد وهكذا لا يتغير منه
ما دل على الاسد بان يدل عليه بانه مثل الاسد او هذا اصرح في ان مراده ما ذكرنا لكنه
كثيرا ما يغلط في استنباط المعنى من عبارة الشيخ لافتقارها الى تاويل وافراد لعلم هذا الجزء
الكلام في علم البيان واسمه المذكور على بوزاله وهو المسئول لاتمام التقسيم الثالث بان الذي ذكره والفن

الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام ان يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها
بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتبعها
وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال
ووضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني

تحسين الكلام

تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى
الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة
مما يتبين او غير ذلك داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما
يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها
بعض ما ليس من المحسنات التابعة للبلاغة كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم
البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب
الافادة والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ايضا ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ
بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما
المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون منه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق
والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا
الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم
من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا
او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل
التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع
من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير
وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر
بالاكتساب لان فيه اعتمالا والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل
او من نوعين عطف على قوله من نوع وتقسيمه يقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل
واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو اومن كان ميتا فاحييناه

فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل
وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي
المصدر الواحد احدهما مثبت والآخر منفي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون
ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم
تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد
الكناية او التورية فاراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تعريف الطباق
لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج
الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد ابن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت
حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة
بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من
ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة وقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية
عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان
ولا يخفيه الا من لم يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور
المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت
الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد
ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل
الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة
للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل و
النهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه
يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم

الاحراق

الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه
اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكن الضحك الذي يكون معناه
الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين
حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر ويحمل على الحقيقة ودخل
فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات
المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم
يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون
جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لان يكونا متناسبين ومتماثلين
فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم تخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
مثل مقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة
الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا الا بين الاتقاء والاستغناء بينه بقوله
المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات
الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فيكون من قبيل
تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وما هو ملحق بالطباق لما مر ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء
من قبيل الملحق بالمطابقة مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا
آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين
المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك

الامر كما بين الحسن فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اى
ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك
المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة
لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده ومنه اى ومن
المعنوى مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق ايضا والائتلاف والتلفيق ايضا وهى جمع
امر وما يناسبه لا بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وهذا القيد يخرج الطباق وذلك
قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو
قوله اى قول البحترى فى صفة الابل كالقسى المعطفات اى المحنيات من عطف العود عطفه حتى
بل الاسهم مبرية اى المنحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين السهم والقوس والوتر وقد
يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسمعيلى الوعد شعيبى التوفيق
يوسفى العفو محمدى الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه فى الندى
من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم
فانه ناسب بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب
ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما فى البيت من صحة الترتيب فى العنعنة اذ
جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر
والمطر اصلها البحر على ما يقال والبحر اصلها كف الممدوح على دعوى الشاعر ومنها اى من مراعاة
النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى
والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطف
يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشىء يكون
خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز

الحكيم

الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه
حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الا
حتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم يضع الشىء فى محله اى ان تغفر لهم مع
استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى
بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين هنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم
اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان
لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى
الكواكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر فى ايهام التضاد ومنه
ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره نقط
الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة على ارقط فى البيت السابق تجلى عن ارقط
يعقد والنون هو المعروف من حروف المعجم لا غير شبه به الناقة فى الرقة والانحناء
وليس المراد به الحوت على ما وهم والراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت رئته ولكن
دال اسم فاعل من دلاها الراكب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما يتقاطر على الرسم
من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه النجيبة عن ان تركب من النوق
ما هى فى الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابى لزيارة الاطلال فيضرب رئتها
اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريد ان راكب هذه النجيبة سمان وذوات اسنمة
ففى ذكر الحروف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة
واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذى على لونه خطوط بيض على الوان

خطوط

وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير كقول من يصف سحابا تسربل
وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي ونقش طرز
فذف حرف بحر وبعيال الفصل بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل
اي لبس الربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز و
المطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب
وكقوله ويك احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اي
كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن
يخاشن وريش اي اصلح حال من يتصل لك وابر من بري القلم اذا نحته اي افسد حال المعادين
وانتدب اي اجب للمعالي واجبها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول
جواب لما
داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا
بين الامور المتقابلة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من
رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب على الصيد والرصد القوم الذين يرصدون
كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية
من النظم لخ
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع
الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلى
يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر الكلمة من البيت
او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد
بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه اواخر الابيات او الفقرة
ويجب تكراره في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف
الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا فيه ولولا كلمة سبقت من ربك

لقضي بينهم فيما فيه يختلفون

لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان
العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه كقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب
يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان
القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم والارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب
اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهي
ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا
اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا
سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه
اقتراح الكلام لا يستقيم له فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة
وهو تحسين الشيء وذلك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ
لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات
الله تعالى لوقوعه في صحبة نفسي والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا
بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي
قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي تقع عليها الصبغ
مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله
لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله
لان الايمان تعليلا لقوله لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان ان المشاكلة وقوع تطهير الله
في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ
ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك

الماء بتطهيرهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون
بان يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل
تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين
فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى
فعبر عن الايمان بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة
الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك
لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم
فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي
ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر
كما في قولهم جد جده بين معنيين في الشرط والجزاء اي تجعل معنيين واقعين
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري
اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى وزاد اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام
الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى
الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يرتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما
ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها
ما ذكر لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط و
معنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى
الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته
فانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء آخر

ثم يؤخر

وفعل المسند الى المصدر

ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الآخر والعبارة الصحيحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم
في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارته ههنا صادق
على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقولك [illegible] الا ابن العم يلطم وجهه
وليس [illegible] ولا عكس منه ويقع اي العكس على وجوه منها ان يقع بين احد
طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان
العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه
العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات
على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم
عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي ومن وجوه ان
يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم
حيث قدم هن على هم ثم عكس واخر هن من هم وهما لفظان وقعا في طرفي جملتين
ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون
فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي ومن المعنوي
الرجوع وهو العود على الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير
قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق
على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كأنه اخبر اولا بما
لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بل عفاها القدم
وغيرها الارواح والديم ومثله فافق لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية

ومنه الايهام ويقال له التورية ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا
على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقترن به
شيء مما يلائم المعنى القريب المورّى به عن المعنى البعيد المراد بلفظ مثله نحو والسماء بنيناها
بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض في صيف بارد
او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها و
طول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول في برج الحمل
اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد
اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا
للاخرى كبيت السقط شعر اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال
اراد بالجد الحظ وبالعم جماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله
الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف
الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله
مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير
بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله
والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي
الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته
حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء
بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد

اوله
كان كانون اهدى من ملابسه
لشهر تموز انواعا من الحلل

باليمين القدرة

باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من
خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل من ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف
في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي ومن المعنوي
الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي
بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحدهما اي باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ
احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض
قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه
النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح
وضلوع اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه
نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر
ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد
هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر
اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا الى الآخر
نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على
غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو قسمان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف
والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وسمي معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف
اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف
للحقف وهو النقا من الرمل تشبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وسمي مختلط

[illegible]

الرزق تخفى لك هو شمس وأسد وبحر جوداً وبهاءً وشجاعةً والثاني وهو أن يكون ذكر المتعدد
على سبيل الإجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى فإن
الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الإجمال دون التفصيل ثم ذكر
ما لكل منهما فالمتعدد المذكور إجمالاً هو الفريقان وذلك إنما يجيء لقول الفريقين فإنه قد لف
بين القولين في قالوا أي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الإيضاح فلف بين
القولين فإن ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور أولاً على ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال هو أن تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاماً مشتملاً على متعلق بواحد وبآخر من
غير تعيين أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل
الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين أو بين القولين إجمالاً لعدم الالتباس وثقة بأن
السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده أنه إنما يدخل
الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا النوع
لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد
على التفصيل ثم يذكر ما لكل واحد ثم بعده يذكر ذلك المتعدد على الإجمال لفظياً أو مقدراً فيقع النشر
بين لفين أحدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيداً و
أعطيت عمراً وخرجت من بلد كذا وذلك للتأديب والإكرام والحج فإن ثم حلف ذلك وعليه قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا
يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون أي شرع ذلك يعني جملة
ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر فيه ومن الترخيص في إباحة
الفطر فقوله لتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة ولتكبروا الله علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن
عهدة الفطر ولعلكم تشكرون أي أردنا أن تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف

لطيف

٧ قال صاحب الكشاف في الفعل المحذوف [illegible] ولتكملوا العدة [illegible]

لطيف المسلك لا يكاد يهتدي إلى تفسيره إلا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه
وعليه إشكال وهو أنه جعل الأول من تفاصيل المعللات أمر الشاهد بصوم الشهر ولم يذكر
شيئاً من العلل إجمالاً وجعل لتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره
في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام
ويمكن التفصي عنه بأن يقال إن ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لأنه
باستقلاله معلل بشيء من علل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة
وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك أنه لم يقل ومن أمر المرخص بإعادة حرف الجر كما قال
ومن الترخيص فالحاصل أن المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر ليصومها في أيام أخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم
كيفية القضاء فصار المذكور بعد الأمر بصوم الشهر ثلاثة أحدها أمر المرخص له بمراعاة
العدة والثاني كيفية تعليم القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الأمر بصوم
الشهر فجعلت كل من العلل راجعاً إلى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال إن قوله ولتكملوا
العدة علة للأمر بمراعاة العدة شامل لأمر الشاهد بصوم الشهر بناء على أن العدة
هي الشهر كله في الشاهد وعدة أيام الشهر على أنه لا ارتياب في أن الأمر بمراعاة
العدة في قوله ولتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة إشارة إلى المذكور قبله وهو أمر المرخص
له بمراعاة عدة ما أفطر فيه ومنه أي ومن المعنوي الجمع وهو أن يجمع بين متعدد في حكم
وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون أكثر نحو قول
أبي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة أن الشباب والفراغ والجدة أي الاستغناء يقال وجد
في المال وجداً ووجداً أي استغنى مفسدة للمرء أي مفسدة أي ما يدعو صاحبه إلى الفساد وأية
أي ومن المعنوي التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره كقوله أي قول

٧ في المرخص له وفيه نظر إذ لا يصح الانقطاع في تعليل أمر الشاهد بصوم الشهر بإكمال عدة أيام الشهر ح

٢٠٢

الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة
الآف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل
اليه من التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم
من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر
اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه كقوله اي قول
المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير الراجع الى المستثنى منه المقدر العام اعني لا يقيم احد على
ظلم يراد به وذلك الظلم بذلك الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند الفعل اعني لا يقيم في
الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي الحمار الوحشي والاهلي هو
المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا
اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم
اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا
في الاشارة الى القريب فكيف يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا تعيين و
حتى يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لانم انها ذي بل في حرف التنبيه ايماء الى القرب فيه
اتمل وانه يفتقر الى التنبيه ما لم تكن اشارة الى غير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى العير
الحي وذا الى الوتد وبالعكس تحصيل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين يحصل وقيل هذا البيت في
اللف والنشر فليتامل ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى
ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها
ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه من جهة الضوء وادخال
القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه
او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام على ارباض

به

به وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض
وهو ما حول المدينة خرشنة هي بلاد من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب
النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق في البيت
السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وتعلقت به
الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشتمل القتل و
النهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل
من نكحوا ومن ولدوا للتوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ
ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم من جنس ما لا يعقل وذكر صاحب المفتاح
قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال انه جمع
فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من
نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشراح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد
قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني في قوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان ابن ثابت
اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها
البدع جمع بدعة في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد بها مستحدثات
الاخلاق لا ما هو كالوزر بها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع
الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي الجمع
مع التفريق والتقسيم لم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تعريفات هذه الامور الثلثة
كقوله تعالى يوم يات يعني الله اي امره او يات اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار
اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله
لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون

في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل
الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت
السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي
عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك
الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير نهاية
فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار
ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو
رضوان الله وما يتفضل الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على
مذهبه واما عندنا فمعناه لان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا صحة الاستثناء في الثاني معناه
ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم
وان التأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء و
اطلاق السعادة عليهم باعتبار انهم لسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بالمعاصي
مقتضى جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان
اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف
واحد ثم قسم واضاف الى الاسعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله
فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء
مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم

لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبانواع من العذاب سوى عذاب النار

من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا
الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا اشتدوا
لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها
ما يناسبها وهو ظاهر واما التقسيم في استيفاء اقسام الشيء فكقوله تعالى يهب لمن
يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون
له ولد او لا يكون وان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى
وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه
تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه
الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكور فكأنه قال ويهب
لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليك ثم اعطى لكلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور و
اخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي ومن
المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة
في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة
حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة
وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت
فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان
من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه
اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف
هذا التقدير في مثل قولنا من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في التقدير حصول صديق
منه ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى

تجمع وفرس شيء وصفة محمودة يراد بها سعة شدقها وقيل اراد بها فرسا فسيح
الوجه لما اصابها من شدائد الحرب لتقدد وتنزع لها اما صاح الوغى اي تعيش في الوغى
وهو الحرب مستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل تعيس من فحل
المكرم عند اهله المرجل من رجل الشعر تسريحه على مكانه وفي رسله اي تقدره وفيها وسعي من نفس
لابس درع لكمال استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه
مستعدا اخر لابس درع ومنها اي ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي
في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة
ابن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة او يموت
نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان
يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت
وهذا خلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او
يموت مني كريم فيكون من قبيل لي منه صديق حميم لا الاول يعني ما يكون بدون التجريد وفيه نظر لانه لا حاجة الى
هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا سقط ما قيل انه اراد ولان في البيت نظرا
لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي
الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في نحو دل
ليلك والنفح في قوله اقول لها اذ جشأت نفسي من ذاته ويجعلها مخاطبا وجاشت مكانك تحمدي
او تشرح ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا
اي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق
الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب

بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو
تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما يكون هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل و
لم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه و
يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه انتزع فيها من نفسه
شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم خاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل
عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه
شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل
وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنها اي ومن البديع المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون
من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام
ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على
المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى
من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه
ولهذا استدركوا النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن
من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول
الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة
ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها الى المقبولة والمردودة
ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا
مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة
والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق
والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له

لا يعرق وإن كان أكثر العدو ونعامى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع
أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة أراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة
الأنثى منه دراكا تتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرق فلم يغسل ادعى
أن هذا الفرس أدرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا و
عادة وإن كان ممكنا عقلا لا عادة فإغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة
حيث مالا ادعى أن جاره لا يميل عنه إلى جانب إلا وهو يرسل الكرامة على إثره وهذا
ممكن عقلا وممتنع عادة وهما أي التبليغ والإغراق مقبولان وإلا أي وإن لم يكن ممكنا
لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله أي قول أبي نواس
وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى أنه يخاف منه الممدوح
النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه أي من الغلو أصناف منها ما أدخل
عليه ما يقربه إلى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت القطب
وأقربها وإياه وزاد وكاد وإن يشبه الرحالة ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله أي قول أبي
الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد أي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها
عثيرا أي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا وهو نوع من السير عليه أي على ذلك العثير لأمكنا أي المكن العنق
ادعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار
أرضا يمكن أن تسير عليها تلك الجياد وهو ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا أي إدخال
ما يقرب إلى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله أي قول القاضي الأرجاني يصف طول الليل
يخيل لي أن سمر الشهب في الدجى وشدت بأهدابي إليهن أجفاني أي توقع في خيالي أن الشهب محكمة
بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول سهري
في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا أمر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل

ما يقربه

ما يقربه إلى الصحة ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله أسكر بالأمس إن عزمت على الشرب
غدا إن ذا من العجب ومنه أي ومن البديع المعنوي المذهب الكلامي وهو إيراد حجة للمطلوب
على طريق أهل الكلام وهو أن يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل لأن المراد به خروجهما عن النظام
الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم أن
المذهب الكلامي ليس في القرآن فكأنه أراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف
من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لأن تعدد الآلهة
ليس قطعي الاستلزام للفساد وإنما هو من المشهورات وقوله أي قول النابغة في قصيدة يعتذر
فيها إلى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فنكر النعمان من ذلك حلفت فلم
أترك لنفسك ريبة أي ما يريب إنسان ويقلقه وليس وراء الله للمرء مطلب أي
هو أعظم المطالب فالحلف به أعلى الأحلاف لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي
أغش من غش أو خان وأكذب واللام في لئن كنت للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت
امرأ لي جانب من الأرض فيه أي في ذلك الجانب وأراد به الشام مستراد أي موضع يتردد فيه لطلب
الرزق من راد الكلأ وارتاد ومذهب موضع ذهاب للحاجات ملوك أي في ذلك الجانب
ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكم في أموالهم وأقرب كفعلك أي حين أحسنت إليهم فلم ترهم في مدحهم
أذنبوا يعني لا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إلي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد أحسنت إليهم
فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن أحسن إلي وهذه الحجة على صورة التمثيل
الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي بأن يقال لو كان مدحي لآل
جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على
صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه أي الإعادة

اهون وايسر عليه من الصيد اذ كل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان وقوله كما انى قال لا
احب الآفلين اي الغائبين وربي ليس بافل فاتقه ليس بربي دفعه من المعنوي حسن التعليل
وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف
ودقة لا يكون مرادا في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا
لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا ظهر
فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم
انه سمع ان ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان
يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة
مناسبة اما ثابتة فقصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة
وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم تحك اي لم تشابه نائلك اي عطاءك
السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب
المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة
وقد علله بانه عرق حماها اي حمتها بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة
او لو كانت علتها اي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول
ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك
اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة
الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا الى
الحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب
وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف

في القتل

في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصورا
عادية عنه وخوف اهله منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة
التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته
نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي
ممكن لكن لما خالف الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي نحى انه وان
كانت ممكنة عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءته بان حذاره اي حذار الشاعر منه
اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او
غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم
يكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب
يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان نفي نية
الجوزاء خدمته علة لعدم رؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعني الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله
لم تحك نائلك السحاب فمن زعم ان المراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء
وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث انتطاق الجوزاء اشهر
من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح
في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا اعني للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق
علة لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة قلت لا يحصل
ان العلة المذكورة فيه يعتقد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضرب الاول لان

لان ثبوته معلوم قد يعتقد كونها علة للعلم به كما في الوجهين بعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته
واذا جعلت نية خدمة السلطان الممدوح علة للانطاق كان من الضرب الاول واذا جعل
الانطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن
تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انه علة لنفس ذلك الوصف لا
للعلم به وتحقق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل
لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر
والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اي فما ترقأ بالهمزة فخففها
اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها راجع الى البيت الذي قبله وهو قوله ربا شفعت ريح الصبا
بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر
العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت
ملك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشرائي قوله محمد ابن وهيب لان عليها الاعد ودر
فلا علم ولا تفند ليث السلي فكانما وعد الجد ولاحبه المثل ما اعد وقال لتقا فر هذا البيت قدم
قالوا اراد بالحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التغيير قلت وجه هذا التغيير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة
وهو قوله الا ان صدري من عزائي بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من
الديوان ان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان
نفس ابي تمام هو الحبيب الذي دفنته السحاب في تلك الديار ومنه اي ومن المعنوي التفريع
وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع
والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت من قصيدة
يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام
شبه جنون للانسان من عض الكلب وهو الكلب الذي يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون

لا يعض

لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة
وملوك واشراف وفي طريقة قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء
فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي
ومن المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم والنظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون
ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من
النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه ويسمى تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة
الذم كقوله اي النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد
فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح
هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب
على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهو زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم
من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير هو كون الفلول من العيب وهو زيادة توضيح للمقصود
وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير محال لانه كناية عن كمال
الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى
يلج الجمل في سم الخياط فالتأكيد فيه اي في هذا الضرب تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه
كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات الشيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال
فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه
بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم
الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاستثناء

والتعليق بالمحال

الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى منه يعني يوقع في فهم السامع وظنه ان غرض
المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيه شيء من العيب فقال
توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من
الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم
حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب
الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح وتعقيب باداة الاستثناء اي
يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك
الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء
فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون
المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا الايماء في قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في ضرب الاول بل بقي
على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة
المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني
من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر
اداته قبل ذكر المستثنى توهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة
صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفيد فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة
لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا
الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا
في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء

في اصله

في اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من
فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا
ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر
ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما سلاما ان امكن جعله
من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو نسبته الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر
متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو
قصدت ذلك كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اي ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم
ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى
المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو
الايمان بايات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب
هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي
وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا
الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد وكما في قوله
اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح ابن احمد العباس هو البدر الا انه البحر زاخرا
سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا ولان استثناء الى مثل قوله عليه السلام بيد اني من قريش وقوله لكن
الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه
بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة
مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان
لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها

ويعقب باداة الاستثناء ايضا صفة ذم اخرى له كقوله فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب
الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وتامله في الضرب
الاول لان الاخراعي الاستثناء المفرغ نحو لا تحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء
نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر
كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد فمدحه
بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه
سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه
قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار
دون الاموال وهذا ايضا يدل على علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه
لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها
فلو كان ظالما في قتلهم لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال
ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب
مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به
ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابا دهرنا اسعافنا
في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه
ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجا ولو جعل
التهنئة مدمجة في الشكاية لكان اقرب فهو من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع
بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا
وقال قوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر
كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل

الفخر

الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودع حلمه و
ضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها
على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه
ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المانع للحلم عزم على انه ان وجد
من يصلح لان يودع حلمه اودعه اياه فان الودائع تسترد وآخر الامر ومنه اي من المعنوي
التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور
يسمى عمرا ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا [illegible]
بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها
للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات
احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية و
الايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف
اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره
لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر
الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان
الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم
ان ليس نحو كان اي يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة كالمبالغة في
المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي
الظاهر بالغ في المدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة
في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة
على ان القوم مختص بالرجال والتدله اي وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله

ما انه بالطيبات الفاتح هو المستوى من الارض مثل لنا ليلى اى ليكن ام السلام كسر فى اقامة
لبس المالفة اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم
والمنازل والاستفهام عنها كقوله انزلتي مي سلام عليكما اهل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافى والديار البلاقع وكالتجاهل كقوله على حكاية
عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وآله
كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنها اى من المعنوى القول
بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شي اثبت له اى لذلك
الشي حكم فتثبتها لغيره من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اى من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او
لانتفائه عن ذلك الغير نحو قوله تعالى يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله
العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل
كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة
العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج
للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده بان يذكر متعلقه اى حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ
بذكر متعلقه متعلق بحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك الوصف كقوله قلت ثقلت اذ اتيت
مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك
بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت
قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي طولت الاقامة والاتيان وما بعد ابرمت اى
امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما

الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادى وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن فى فؤادى وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا
ولكن عن ودادى فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان ترشيح له لان اللفظ
المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه معنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اى
ومن المعنوى الاطراد وهو ان ياتى باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة
من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجارى في اطراده وسهولة
انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة ابن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم
اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم اى ان تبجحوا بقتلك
وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة ابن الحارث
ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب ابن اسحق ابن ابراهيم
هذا تمام الكلام في الضرب المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور
منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اى في التلفظ فيخرج التشابه
في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل
ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجي تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا
اى اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه
يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف
وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي
ترتيبها اى تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الحتف والفتح فوجود التجانس في هذا
القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اى اللفظان المتفقان
في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل

هو التماثل في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم
تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول
ان عر حدق الاجال اجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر
الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد
الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان متفقان
فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي قول ابي
تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى ابن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده
وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا
سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس الذي
احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس المركب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه
في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبه فدعه فدولته ذاهبه
غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا يا مطايا وجدكن منازل منى زل عنها ليس عني بمقلع فمطا فعل ماض ويا
حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يكن اللفظان اللذان احدهما مركب والاخر
في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي
الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل في قوله والاخر ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول
الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام
ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فانه مركب من صابه والميم من مطعم ولهذا عصارة
شجرة مرة المصاب الاول بالفتح فعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط
ولم يسم مفروقا قلت لا او يجب في المعروف ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة

بل من كلمتين

بل من كلمتين والتقسيم للمركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى مرفوا والا فهو
اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كانا
متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك
فهو [illegible] ثم لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع
الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او
اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من
التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف
على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر
وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب
سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في
الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة
فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون
الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان
مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما
كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا
وكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية واما هذا اشارة الى قوله والحرف المشدد في هذا
الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكرر كالراء من مفرط والاختلاف بينهما
في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا النوع اخر من الاختلاف
غير الاول وعليه قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم
البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول

مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد
الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد تتفقا
في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين من الاخر وهو ستة اقسام
لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين اما في الاول او الوسط او الاخر والى هذا
اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك
يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون
من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من ما من ايد صفة محذوف
اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبا
طبلة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من
عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم
الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف
حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحروف في الاخر مطرفا
ووجه حسنه انه توهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم في العواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي
بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاها سمعك انصرف عنك ذلك التوهم
وحصل لك فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف واحد ولم يذكر منه الا
قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى
اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا بذيله وان اختلفا
في انواعها اي اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف
باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج

سمي هذا

١٣

سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني
وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر
نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة
وبين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا
وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالهما في
الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعبة الا للمكثر المتعود
او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى
انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفتين نظرا او
في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا
المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد
اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان
لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على
الترتيب سمي قلب البعض واليه اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه
قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب الكل ونحو
اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب البعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في
اول البيت والمتجانس الاخر في اخره سمي تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا وقع احد المتجانسين سواء كان
جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر سمي الجناس
مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد و
قولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقولك حامته للاولياء

والاصداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله
والذي يطعمني ويسقيني واذا مرضت فهو يشفين وكقوله ليتها علينا بالابكار فانهن اشد حبا وقل
حبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا ونحو
في هذا النوع مالم ينظر فيه الى الحروف المهملة والمعجمة كقولهم في سعد ونحو في المستنصرية جنة
والمشي تقربه حية وقيل لفاضل استفتح ثقة يشق الصحيفة فقال ايت بسخته ويلحق بالجناس شيئان

احدهما ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق وهو توافق اللفظين في الاصول مع ترتيبها والاتفاق في
اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين
المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد
في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم على الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا
يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك والارض مع ارضيتم من هذا
القبيل وهو غلط ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو
في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى والمتجانسين اي المتشابهين في
اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين وهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق
او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في اخرها اي اخر الفقرة
فيكون الاقسام اربعة الاول ان يكونا مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان
تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من
السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا و
الرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما

لحروف م

كان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك م

اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني فتصير الاقسام ستة عشر باعتبار صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ
الاخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المص تركه اولا اذ
لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول
او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او
ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة من ضرب الاربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما
ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة
لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما
اكتفاء بمثال الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلاثة عشر مثالا لانه ان يكون اللفظان مكررين فاما ان يكون
احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم
وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول نحو قوله اي
قول حبيبة ابن عبدالله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهي وردة ناعمة
صفراء طيبة الرائحة ومن فرع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول القول في قوله
اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجادي رفيق وايات قصتنا والرداب
تسرع بين هذين الموضعين وقوله في انشاء ذلك مستلطفا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا
خرجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول نحو قوله اي قول
ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب مغرما فما زلت بالبيض القواضب مغرما جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود
فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله المايع الدار التي لو وجدتها
بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانعقت مسرعا

عما رزنجيا لم يكن كواسمه ضمير للامام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج
الى الساعة ويجوز ان يريد الاعرج فقليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع
او هو مبتدا ونافع خبره مقدم عليه والجملة في محل الرفع خبر لان والضمير في قليلها للساعة اى
قليل التعريج في الساعة يعني فقائع الدار التي لو جدتها ما هو نه كان موضعها موحشا خاليا لكثرة
اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الامكما بها الا التعريج ساعة فان قليلها يشفي ويشفي غليل وصدى
واما اذا كان اللفظان المتجانسين مما يقع احدهما في آخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اى قول القاضي الارجاني دعاني اى اتركاني من ملامكما سفاها اى خفة وقلة العقل فداعي الشوق
قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانسين الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الثعالبي
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال اى الحزن
باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق يكون فيها الخمر واحتساء الشرب والمقصود تمثيل هو
البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو في هذا الباب عند السكاكي دون
المصنف وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريري فمشغوف بآيات
المثاني اى القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة القرآن مثاني
لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات
المثاني اى بنغمات اوتار المزاهر التي ضم طاق منها الى طاق الواحد شئ منفصل من الشئ وما يكون
المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اى القرآن
قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة المثاني مثل قوله اى قول القاضي
الارجاني املتهم ثم تأملتهم فلاح اى ظهر لي انه ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان
ملحقين بالمتجانسين فمما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول
البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة

والبحر

215

والبحر التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضرب المثل ومثله المثل في ضرب القداح فهما
راجعان الى اصل واحد وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول امرئ القيس
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شئ سواه بخزان اى اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه
ولم يحفظ ما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه يخزن وخزان مما يجمعهما
الاشتقاق وقوله اى قول ابي العلا لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط
في الخصر اى البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم على ضد الفهم مثال لما وقع احد الملحقين في
اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول لانه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما
شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك
ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير + ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في
صدر المصراع الثاني قوله اى قول ابي تمام من مرثية محمد ابن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى
من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اى السيوف
القواطع في الوغى بواتر اى قواطع بالحسن استعماله ايانا فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اى من
بعده من يستعملها استعماله فيغمر فالغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الاقسام
الثلاثة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق
الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحي على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح
لاح فالاول فعل من يلوح والاخر اسم فاعل من لحى ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع
الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع على تلخيص عاني فالاول من عنى يعني والثاني من عنى يعنو ومثال
ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى
الان مثواه في الثرى فالثراء والثرى من الثروة والثرى التراب ومنه اللفظ المسجع وهو قد يطلق على
نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما يجري و

وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد
في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اى السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية
هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا
يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد ولهذا رد السكاكي بان الاسجاع
حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة عليها في آخر الفقرة وهي التي تقال
لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله
هو معنى قول السكاكي معناه لان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ
المتواطئة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتواطئة في اواخر الفقرة فكما
ان القافية ثمة توافقهما فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقهما وهو اى السجع ثلثة اضرب
مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن فان
كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اى اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله
اى يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى نحو يقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق
ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو لا يقابلها شيء من الثانية ولو قيل بدل
الاسجاع الاذان كان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله في الاولى والا فمتواز اى وان لم يكن ما في
احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في
احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر
مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في
التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى
القرينتين ما يقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير

السجع

[margin: في الوزن والتقفية فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه]

السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا
للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا يدركه
العيون بألحاظها ولا يحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها
والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور
العصور وكرور الدهور وبين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه
نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت
قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام
الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان
يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا
فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع ولفظ القرآن غير لفظ يستثنى منه ما كان على ثلاث فقر
فان الاوليين يحسبان في عدة واحدة ثم يأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء
مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه
الثلثة كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها من لفظات اربع لكان حسنا والثالث ان يكون
الاخير اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا
جاء الثاني قصيرا ابقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير
او طويل والقصير هو الاحسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع والقصير اوعر مسلكا لان المعنى
اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما كان من
ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشر

[margin: الحمد لله الذي]

اما اثنتي عشرة واكثر كخمس عشر لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان رحمة الآية فالاولى
احدى عشرة لفظة والثانية ثلاث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر
فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان تزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في صورة كل السجع
الا بالاسكان من فات مفتوح ومن آت مكسورة منونة وهذا غير جائز في القوافي ولا يتم
بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون
اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم
وما حدث اي حدث بالضم مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل
ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه بل يقال فواصل وهذا مشعر
بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر
بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض
به ثمدي هو المال القليل واصله في الماء واوري به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن
الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند
اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى النصر المذكور في البيت السابق وهو قوله
سأحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول اعني القول
بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي
في الشطر الآخر قوله سجعة مفعول ثان للجعل ان الشطرين سجعة ويجوز ان يسمى كل من قرينتين
سجعتين سجعة تسمية الكل باسم جزئه فقول الحريري لما تعمدت غارب الاغتراب وانأتني
المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت في طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله
اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي
راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية

على الميم

على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم
ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو
جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض وهو اخر المصراع الاول من البيت والضرب
آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع
مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان
كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء
كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان
بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان
خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص
كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة
بلفظة واحدة في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت
لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة
ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها
في اول الثاني ويسمى المعلق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول متعلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى
التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت على الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع
بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة
وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين في الوزن دون التقفية
نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا التقفية
لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي وقوله

واحدة في المصراعين يسمى التصريع المكرر وهو
ان الاول للفظة اما متحدة المعنى في
المصراعين

هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه
يجب ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه
يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص
من وجه لصدقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة المماثلة بدون السجع في
مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدور الابيات وعجزها
في الوزن لا في الحرف الاخير فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع التساوي في
الفاصلتين في الوزن ولا يشترط التساوي فيهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان
اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ
او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء
كان مثله في التقفية اولم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة وهي في الموازنة بمنزلة الترصيع من
السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المعتبرة بما فيه المماثلة مما يختص بالشعر اورد
لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما يوهمه
بعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال
ونحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي
مها الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء اوانس وتلك مها الوحش نوافر قنا الخط
الا ان تلك ذوابل اي لا ذبول فيها والظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثر ما
في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا
قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو
ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل

مثال سجع

ومثال الجميع

بعينه

بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر واما في النظم فقد يكون بحيث
يكون كل واحد من المصراعين قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون
مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم
واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب
في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين
ايضا وهو بناء البيت على القافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان
عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون
الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات
قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما كقوله
اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنيا الدنية انها شرك الردى اي حبالة
الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها
دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات
كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثاني
والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى
ايضا عنه ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب
الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية
من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر او لفظة دار منه وفيها اقوال اخر مذكورة في علم
القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليتناول نحو قول الحريري جودي
على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله
لا تظلمي فان قيل اذا وجد بناء على اكثر من قافيتين فقد وجد بناؤه على قافيتين قلت الكلام في قوله

المخفف

الكامل

لان السكوت في معرض البيان بيان

الالتزام

هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنها اي ومن البديع اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال
له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي
يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات
من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لانه يتصل ويجمع قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت
عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ينقطع
الارتواء بقطع العطش او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى الحرف الروي من الفاصلة يعني ان
الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع
مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم
فاعل يجيء وقبل والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم
في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام
ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله
ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من
فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل ذلك القافيتان او الفاصلتان
سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر ان ما يقال انه
كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في
معناه مجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في
السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تبحر والعطر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع
نحو لا تقهر ولا تسعر ولا تصعر كما ذكره في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا
ويقولوا سحر مستمر وقد جيء قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن

وان

وان هي جلت اي لم يقطعها او لم تخلطها بمنة وان عظمت وفي الاساس كثرت نعمته
واشكر واليه وقد يقال كثرت فلانا اذا ترون نعمته كانه زرد ساتر لعمرو فحذف الجار
وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا
النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وحلول المكروه زلت القدم به وزلت النعل به اي
اي لا يظهر الشكاية اذا نزل البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما هو به من حوادث الزمان
وفي طريقته قول آخر اذا افتقر المرء ولم ير فقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى خلتي اي
فقري من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تكشفت اي انكشفت
وزالت باصلاحه لها بايديه يعني من حسن اهتمامه جعلها كالواو الذي لا يلزم لحق حتى تلافاها بالاصلاح
فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها باللام المشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في
مذهب السجع في نحو جلت ومدت ومنت ونشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات
نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كاللام والهاء والثاني التزام فيهما وقد
يكون للاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم
فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا
كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل فتح
السين التي يحصل السجع بدونه كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها
فهل يدخل مثل ذلك في تعريف المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه
اعم من ان يكون ذلك في الحروف القافية والفاصلة او في غيرهما لان جميع ما في البيت الى
حرف الروي يصدق عليه انه قبل حروف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق
على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد جدا والظاهر ان لزوم

ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية والفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل
حرف الروي ما لا يلزم ~~انما يطلق على ما يكون في القافية والفاصلة~~ من مجيء حركة مخصوصة او حرف
بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة
والا لكان المناسب ان يقول في بيت او فقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير
الفاصلتين يعني معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجري في كلمات الحشو
او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات
ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني توابع الالفاظ وذلك لان
المعاني اذا تركت على سجيتها الفاظا يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي
بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن
على منظر قبيح وغمد غلاف من ذهب على نصل فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين من الذين
لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون
الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى قال المص هذا ما
تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء تذكرها في علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في
فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما ما يرجع الى تحسين الخط
دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين كما ذكرناه فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
يؤتى بكلام يكون كل من كلماته منقطع الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب
تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت درر ودود ودود زادا
مثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف
الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة

ومثل الرقطاء وهي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو
ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم
وثانيهما ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها
بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على
علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو
مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد
ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا
فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام
يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده
في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء
مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله
على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم
بذلك ان الخاتمة هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
كالمقدمة على ما توهم بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان
كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة
ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز

والكناية وكذا كثرة الرماد يدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي اختصاص تلك الامثلة بمن تثبت
تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره
فيها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فاتفاق
القائلين في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول
جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا
اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى
فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان
احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس
في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر
عامي تصرف فيه بما اخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها
الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف بما يخرجه من الابتذال
الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذ تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين
نوعان ظاهر وغير ظاهر فالظاهر هو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله
اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر
بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى
وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير لنظمه
او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية
الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما
حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم

تعط

تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقه مؤتيا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك
عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك [illegible] بك وبمواخاتك
ان كانت به مسكة من العقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بالركوب حد السيف اراد
بالركوب تحمل امور تقطعه تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان
تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي
مبعد يعني لا يبالي ان تركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او
يلحقه عار وانهضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية
فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس
حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا
تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرنا
انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى
ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة
كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب
لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى
وتجمل فاورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس
الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام
تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف
من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله
سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه

او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار
او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي
حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ونحوه لم يظفر بحاجته و
فاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة
سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب
به من راقب الناس مات هما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجرأة
فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا لما روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال
ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب
بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف
حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن و
الضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول
فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
هيهات اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد لنسيانه لا بد لانه ممتنع وهو قوله ان الزمان بمثله
لبخيل او من بدى من حيث سهر لبعض وقيل لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر
في الدلائل المحققة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعوزه ان
لا يكون فادخل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث
بخل الزمان بان يجود منه وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا المصراع الثاني
لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصح معناه اذ المعنى
على الماضي والمراد لقد كان فان قلت هنا مضاف محذوف فيحمل المضارع على معناه ان يكون الزمان
بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير

فالزمان

٢٢٢

فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في
تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فيبق بعد ذلك والحاصل ان السخاء وعدمه كان بيد الزمان
في ايجاده لكنه لا سخاء اعدامه فقط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي
تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر فيه قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى
مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم
الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا
تاويل فاسد ومعنى بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف بالعدو وانما المراد سخا به على الدنيا وكان
بخيلا به على قتل اعدائه سخاؤه اسعده في تعجيله اليه وهذا انسب وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ
من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده بالنسبة الى الثاني على تقدير ان يعني مصراع
ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترطنا في الاخذ اتحاده بالمعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق
الا في البعض الا اذا ما كان مأخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثل المرثي
ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر معنى ابن جني ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات
البيت وان كان الثاني مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار
مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي
المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها الوصول اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق
وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو
حال من سبلا وقيل راجع لها وهو فاعل وجدت وضعف الى المنايا ويروى يد المنايا فقد اخذ
المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول
القاضي الارجاني لم يبك الا الحديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم
في مسمعي القيه من مدمعي وقول جابر في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقط عيناك

اخفى يسمح بهلاكه او يبخل به لكذا ذكره المصنف واعترض عليه بان السخاء ايجاده لا ابقاؤه في تصرفه ٢

سبلا

سمطين سمطين فعلت هي للدراري فوحش بها الا انفرادات فقط عن غيري وقوله فهو بعيد عن الذم اما
هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا من
جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيث
كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه
وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله فان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى
وحده الماما من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا
يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ
من الاول كقول ابي تمام هو الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية اعني قوله ان
يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اي
عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول الحر تاخر عطائك يدل على كثرته كما
السحاب انما يسرع منها ما كان خاليا لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله
على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول
كقول البحتري واذا تالق في الندي اي المجلس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي
سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا
الشجر هنا نادرة وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفظ عقار السنتهم رماحهم عند الطعن فصارت
الالسنة في النفاذ كاسنة الرماح فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظ تالق والمصقول من الاستعارة
التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو
استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي

الى ابي زياد

ما انجبت ركابي وضيعة صيت

فللريث

مضاء

الى ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن كان اكثرهم سواما والسوام الابل
الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول ابن
اشجع يمدح جعفر ابن يحيى وليس باوسعهم في الغنى اي الغنيمة او اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك
مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اوسع اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن
له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر
حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه
المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب الحاجة لحاهم
سواء ذو العمامة والخمار اي لا تمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم
والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في حق سيف الدولة وذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له
ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في
كفه قناة ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير
ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب والمديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر
كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت
بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم
اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني
اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام
الناس كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان الاول يختص ببعض العالم وهو
الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه
في زمانه عليه غيرة فخشيت انما التنكيل فامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى

عند حققال المجلس اي شد انت على ما بك من قدرة مالت بمثل الفضل بالراجلين من ابيات قاصر
بالطلاقة ومنه اي ومن غير الظاهر كعلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة
في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد
الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال
على تقدير تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلتها
للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الاول للملامة
فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا هذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن
في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف
جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال
فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو
الطيب انه لو سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لانه عاد
ان يعطي بغير سؤال ومنه اي ومن غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه و
ترى الطير على اثارنا راي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام اسم الفاعل او مفعول له
الفعل الذي يتضمن قوله على اثارنا اي كائنة على اثارنا لوثوقها ونعمائها ان ستمار اي ستطعم من لحوم
نقتلهم من الاعادي وقول ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان الطير
في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي العقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على
انها ستطعم من لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان
قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء المقتلى لانه اذا خرج للغزو تبعت العقبان
فوق راياته لاكل لحوم المقتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي عين

وقوله

معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله
راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون
لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم
قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة كما تقدم وابو ذلك وهذا ايضا يؤكد المعنى واما ابو تمام فلم يلم
بشيء مما افاده قوله راي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الام يعني قوله راي
عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على
الرايات وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا ولكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض
المعنى الذي اخذه من الافوه وهو سائر الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وب
باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول
اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستدراك
المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك
الذي هو رفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات فانه لا يحتمل ان يكون
معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى بيت الاول اعني سير الطيور على
اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة ونحوها
ونحوها مقبولة بل منها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع
وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول
الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع
والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما والاتباع للثاني وكونه مقبولا او مردودا
او تسمية كل باسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول
بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما

واتباع للآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في
اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ
كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له
اين تذهب هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى عن سليمان
ابن عبد الملك انه اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان ان يضرب عنق واحد
منهم فاستعفى فما اعفي فقدم اليه سيف غير صالح للضرب يستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي
رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الاظلم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه
الرومي فنبا السيف عنه فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم
خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا
قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا
ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني
فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام ولم يفرغ من حديثه حتى ورد جرير
فانشد لنفسه ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن
ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالجواب دون ما عداه
فقال مجيبا كذلك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم
اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم
ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة
الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات
الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه

القول

القول فيها اي في السرقات ان كل منهما اخذ شيئا من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام
نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن
او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء
الكلام قال الله تعالى كذا او قال النبي عليه السلام كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة
لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول
كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت
اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث
مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث
على ما روي انه لما اشتدت الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين و
قال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل
ابعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال لي ان رقيبي سيء الخلق
فداره من المداراة وهي الملاينة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره
اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حفه بكذا اي جعله محفوفا
محاطا يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف
وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة
والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي كقول ابن الرومي لئن اخطأت في
مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس
من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن
واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا
الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه لقد تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة

ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ
المقتبس للوزن أو غيره كالتقفية كقوله أي قول بعض المغاربة عند وفات بعض أصحابه قد كان
أي وقع ما خفت أن يكونا إنا إليه راجعون وفي القرآن إنا لله وإنا إليه راجعون وأما التضمين
فهو أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه مع التنبيه عليه
أي على أنه من شعر الغير إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وإن كان مشهورا فلا احتياج إلى التنبيه
وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة ولو قال بدل قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول
ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له أخرى لكنه لم يلتفت إليه لندرته في أشعار العرب أما التضمين
البيت مع التنبيه على أنه من شعر الغير فكقول عبد القاهر التميمي إذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت
بيتا بحالي يليق فبالله أبلغ ما أرتجي وبالله أدفع ما لا أطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت أنتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات
دون المنزل البيت الثاني لمسلم ابن الوليد الأنصاري وبالتنبيه عليه على أنه من شعر الغير مع كونه
مشهورا الإشارة إليه قول ابن العميد كأنك كان مطويا على إحن ولم تكن في قديم الدهر أنشدني
إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لأبي تمام وتضمين المصراع
مع التنبيه على أنه من شعر آخر كقوله أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع على أني
سأنشد عند بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا المصراع للعرجي وهو عبد الله ابن عمرو ابن عثمان
ابن عفان رضي الله عنه نسب إلى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية ابن أبي الصلت وتمامه ليوم
كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين وهو
سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر
ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إلي وأي فتى أي كاملا من الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وبدون التنبيه فكقول الآخر قد
قد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس أعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة

من بأس

من بأس المصراع الأخير لأبي تمام واعلم أن تضمين ما دون البيت ضربان أحدهما أن يتم المعنى
بدون التقدير الباقي ظاهر أنه والثاني أن لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا أمس في بؤس نكابده
والعين والقلب منا في قذى وأذى والآن أقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسين إن الكرام
إذ أشار إلى أبي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لأن المعنى لا يتم بدونه وأحسنه أي أحسن التضمين ما زاد
على الأصل بنكتة أي يشتمل البيت والمصراع المضمن في شعر الشاعر الأول كالتورية وهي أن يذكر لفظ
له معنيان قريب وبعيد والتشبيه في قوله أي قول صاحب التحرير إذا الوهم أبدى لي لماها أي سمرة شفتيها و
ثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الأذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق
وانتظم مجرى على أنه يذكرني وفاعله ضمير عائد للوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا
ومجرى السوابق مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف
للتذكر أو للمجر والمجرى فقد عرفت جواز تقدم الظرف على المصدر ويجوز أن يكون ما بين العذيب مفعول
تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح
عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق
معنييهما البعيدين لأنه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق
فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى
الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب أقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه هو
ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم ابن وثيل وهو أنا ابن جلا و
طلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني فغيره إلى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا
وغضوا أي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه با
لرشيد والمراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة و

تضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بمنزلة اما
شعره فليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا
او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا
من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي عقد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد
على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره
يفخر مال اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة
وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا
كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي
استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول
اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن
خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعمل بنية عقد قوله عم الحلال بين والحرام
بين وبينهما مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله
ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط
كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول
بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم
يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده
اي يعاوده ويرجع [illegible] توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق
ما يعتاده من توهم ويشكو ضعف الدولة واستماعه لقول عداته اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه بالناس
وصدق ما يخطر بباله من التوهم على اصاغره واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه
وكثيرا ما سمعتهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان

الى غير ذ

الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام وهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح فـ
قد ذكرنا في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح
والتمليح وفسرها بان يشار الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل من القصة او الشعر او المثل
فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر والاشارة اما ان يكون الى قصة
او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا
طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ
الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع
الضمير في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر من اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله
غير نضا ذهب به وازاله والضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من جانب الخدر والدجنة الظلمة وانطوى انطوى والمجزع ذو
لونين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشارة الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عم
واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس
خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى
فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء اي الارض الحارة التي ترمض فيها القدم
اي تحترق والنار تلتظي ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب
اللام للابتداء وعمرو مبتدأ وخبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على
الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول الذي
يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت
قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهبيلة وهي ام جساس بجار لها من جرم ابن زبان له ناقة
وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل
جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفنائها

وعلى التقديرين م

وضرعها تشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغرباه فقال الجساس ايتها الحرة اهدئي
فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن
الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة
ماء فاجهز عليه فقال المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر و
لهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد
اشار الى المثل السائر دون عليان خرط القتادة والخرط ودونه خرط القتاد ويضرب للامر الشاق قال
كليب اذا سمع قول جساس لاعقرن فحلا ظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك
على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى يتناثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة واما الشعر كقول الحريري
فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشارة الى قول النابغة فبت كانني ساورتني ضئيلة من الرقش
في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عم والتلميح الى المثل كقول الحريري فيا لها من هرة تعق اولادها
اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال
لشريك النميري ما في الجوارح احب اليك من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى
قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم
بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل
على عبد الله بن الاهتم فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا نناما
واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء الليل
تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال صدقك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه واراد
قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال **فصل** من الخاتمة حسن الابتداء
والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي يتتبع الانق في الرياض من
تتبع الانق والاحسن ان يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة

مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر
والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ
متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان
يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب الالفاظ وتلازم
واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب
عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد واستجلاب المودات
وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا
حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية
الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي والدخول وحومل
موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لما صح دخول الفاء و
قد عاب بعضهم هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل
في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة
في الفاظ غريبة فاين الاول واحسن من هذا البيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه
بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام نشرت
عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذ نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب على الممدوح
قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله الفؤاد ما
تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي
جمر وينبغي ان يتجنب في المديح ما يتطير به كقوله اي كقول ابي مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها

للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي بل موعد احبابك يا اعمى ولك المثل
السوء وروي انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان
غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال يا اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه
اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه وحسنه اي حسن الابتداء ما
ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء
ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا
فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد
انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي كقول ابي الفرج الساوي في
مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي
بغتة وكقول ابي تمام يهني المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف
اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك
والريب وكقول ابي العلاء حين عرضت له شكاية عظيم تعري لئن يلم عظيم بال علي والامام سليم
وكقول ابي الطيب في تهنئته بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم
ومنه ما يشير في مفتتح الكتاب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن
كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع التي
ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي
معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء التشبيب وان لم يكن في ذكر الشباب
من نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما
اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي
والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام

ينبغي ان

ينبغي ان يقول مما ابتدئ به الكلام وافتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه قال بعض شاعر
حال المرء وما له معها في العشق يقال هو ينسب بفلانة اي يشبب بها فحش الكلام بالنسيب ونحوه
مما لا نظير معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد التشبيب سمي تشبيبا ذكرا
للتشبيب واراد المعنى مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق
فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم
الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام
المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة
على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس قومي وقد
اخذت منى السرى اخذت منه اي اثرت فيه ونقصته والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سريت
سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد
توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وينقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى
المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو
قبيلة تنسب اليها المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي و
الحال ان قد اثرت السرى ومسافة المطايا بالخطى فينا ونقصت من قوانا فقوله
وخطى المهرية عطف على السرى ولا عنا قوله ما تبعي ان السرى اخذت منا واخذت خطى
الابل على توهم ومفعول يقول مطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه
ولكن مطلع الجود وقد ينتقل مما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا
كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب اي الجاهلية

ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام
كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن
لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم
التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب
خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الى ما
لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب
من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانه قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة
انه قد انتقل من حمد الله والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة
انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي
مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ارتباط وتعلق لهذا الكلام بما سبق
عليه قيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من
علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله
وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب
الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب
فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ
محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل
قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين
لحسن مآب قال ابن الاثير لفظة هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل اي من
علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي
هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند

ارادة

ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث
الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع
التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة بأحسن
خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويستلذه حتى كأنه جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول
بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن الموردة فيما سبق
كقوله اي قول ابي الطيب في الخصيب عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني
وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فأهله اي فانت اهل [illegible]
لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر لعطاء اياك في هذا المنع وشكور لما صدر عنك
من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى
لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء
للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في خير ونعمة وصلاح حال وقد كثرت عناية المحدثين
بهذا النوع والمتأخرين يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور
وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور
جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت والتفنن وانواع الاشارة
ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال
لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى
للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا والكلام كلام الله عز وجل في الطبقة العليا
من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة قد عجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان
من هذا النوع خفاء نبهنا لبعض الاذكياء حيث فتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع

واحوال الكفار ومثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى
تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقوله تعالى ان
شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل وتذكر للاحكام المذكورة
في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله ليظهر ذلك
بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الدفاتر
بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب وهذا اخر ما اردنا جمعه من الفوائد بنظر من العوائق
مع توزع البال وتشقق الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافراغ الفتن ولولا ترادف حوادث
اورثت الطبع ملالا والذهن والخاطر كلالا لكن اقتضت حكمة قد حققتها انه لا اتمام ورزقنا الفوز
بهذا المرام والحمد لله ولي الانعام والصلوة على محمد واله عليه وعليهم السلام وقد تهيأ الفراغ من تعليق هذا الشرح
في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله عن الافات
وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم
حماه الله تعالى عن البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية لاستواء الطريق والصلوة على محمد خير البرية
وعلى اله واصحابه ذوي النفوس الزكية والله اعلم بالصواب

قد وقع الفراغ من تسويد هذه الاوراق بعون الملك الخلاق في يوم الجمعة انه الرابع عشر شهر صفر في سنة
احدى وعشرين ومائتين بعد الالف [illegible] في مدرسة [illegible]

حرره العبد [illegible] ولد [illegible]
كاتب راقم [illegible] اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات
بحرمة محمد واله السادات الكائنات سنة ١٢٤١

[illegible] والسلام

٢٣١

قاعدة

الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع المستأنفة والمعترضة والتفسيرية والواقعة جوابا لشرط غير جازم [illegible]

[illegible]

الهوف الريح الحارة
قالت ام تأبط شراً [illegible]
تلفّه هوف [illegible]

فلم تهوني مالم تكن فيّ فانيا
ولم تفن مالم تجتلي فيك صورتي

صيغه عقد اخوت [illegible]

آخيتك في الله وصافيتك في الله وصافحتك في الله
وعاهدت الله وملائكته على أني إن كنت من أهل الجنة
والشفاعة لا أدخل الجنة إلا وأنت معي
قبلت في الله

[illegible]

قوله والعرض والهيئة مقصوده ان يبين اجزاء التعريف لانها ليست من علم
المعاني فايرادها في هذا العلم لا يفيد الا بعد ايضاحها فلهذا اوضحها قوله
متغاير بالمفهوم اي مصداقهما متحد ومفهومهما متغاير بالاعتبار لا فرق بين
مفهوميهما الا باعتبار العروض اي الوجود في الغير وباعتبار الحصول اي
الوجود في نفس الامر وانما كان هذا الفرق اعتباريا لان وجود العرض في
نفسه هو عين وجوده في الغير فهو وجود واحد له اعتبارات مختلفة
قوله وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام
متقاربا المفهوم الخ تقرير الدليل على مقتضى قانون المنطق ان يقال مقتضى الحال
مختلف فان مقتضى الحال هو مقتضى المقام ومقتضى المقام مختلف ينتج مقتضى
الحال مختلف ثم دليل الصغرى قوله والحال والمقام متقاربا المفهوم الخ ودليل الكبرى قوله
اي خلاف كل منها اعاد في تفسير الضمير
ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام الخ
الخلاف المضاف والمقصود تفسير المضاف اليه فقط اشارة لدفع ما تحير فيه
الشارحون من انه يقتضي ان يباين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلاف
كل واحد منها ووجه الدفع ان الحكم اذا تعلق بقيد يكون ذلك القيد علة للحكم ومعتبرا
في تحققه والقيد هنا هو الخلاف فالمعنى ان مقام كل يباين مقام خلافه من حيث انه
خلافه ولا شك ان التنكير مثلا خلافه التعريف لا غير وكذا البواقي فلا يلزم ان
يباين غيره وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل الخ
اورد عبارة المفتاح اشارة الى صحتها بان لفظ الحد في الدعوى بمعنى القدر نحو الايجاز
والاطناب وفي الدليل بمعنى المرتبة فلا يلزم المصادرة على المطلوب

واما الواركى

قوله هو الذي يدل بلفظ على معناه اللغوي اي النحوي لان النحو من اللغة كما يحكي المعنى المقصود
اي الغرض كخلو الذهن او رد الانكار قوله وهم يريدون بالصورة التي حدثت في المعنى
اي في اصل المعنى اللغوي المحض لا المعنى الاول بل الصورة والزيادة والكيفية والخصوصية
والخاصة والمزية والنظم هي اسماء للمعنى الاول النحوي الذي هو مدلول التركيب واما
اصل المعنى اللغوي فلا يعده البلغاء معنى فلا اضطراب في كلام الشيخ لانه لا يريد
في المعاني الاول في مواضعها كلها الا المعاني النحوية كالتاكيد والخلو عنه وغير ذلك
ويعبر عنها بالنظم والصور والخواص والخصوصيات والمزايا والزيادات
لان بها يزداد الكلام حسنا والكيفيات والنظم الا انه عبر عن المعنى النحوي
في الاول باللغوي لان النحو من اللغة واراد بالمعنى ههنا المعنى اللغوي المحض
لوضوح المراد قوله ثم الحق ما ذكره بعض المحققين الخ لما كان قولهم الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب منافيا لما ادعاه الشارح بين المراد منه بقوله ثم ان الحق فكانه جواب
عن سؤال مقدر وهو انهم فسروا الخبر بما ذكر وهذا انما يستقيم اذا قيل انه لا يدل
على ثبوت المعنى او انتفائه لانه لو دل على ثبوت المعنى او انتفائه تعين
الصدق فاجاب بان مدلوله الصدق وبين المراد من احتمال الكذب
قوله فنبه على الاول اي المصنف على الاول اي على بطلان حصول الثاني قبل وانما احتيج الى
التنبيه لان صاحب المفتاح استدل باللزوم على دعواه واللزوم لا ينافي الحصول
قبل لان اللازم ربما يعم فيحصل قبل اللزوم وبعده لكن يمتنع ان لا يحصل معه لامتناع

انفكاكه منه ففي المص اولا دعواه الاولى وهو قوله كفائدة الاولى بدون الثانية
تمتنع بانه على حذف المضاف والصلة اى حصول الاولى من الخبر نفسه بدون
حصول الثانية منه يمتنع فالدعوى خاص بامتناع حصول الثاني من
نفس الخبر حين حصول الاول من نفس الخبر وهذا متوقف على ابطال حصول الثانية
قبل لاعلى ابطال حصوله بعد فنبه المص على الابطالين بقوليه ولما كان كلام
المص مجملا فصل الش اولا ثم اشار اليه بقوله فنبه الخ وجعل المص اللزوم دليلا
على الدعوى الثانية فقط وهو قوله وهي بدون الاولى لا تمتنع فاستقلال الكلام
قوله فما معنى نفي الفعل عما الخ اى عن شيء هو اى الفعل ثبت له وهل هذا الا
اجتماع المتنافيين لانه نفي للثابت فما معناه فاجاب بانه ليس معناه
انه ثابت في حال النفي ليلزم الفساد بل معناه انه ثابت على اعتبار التجريد
عن النفي فاذا كان اسناد الفعل حين التجريد حقيقة كان اسناده حين
النفي حقيقة ايضا لان النفي فرع الاثبات وحاصل الجواب ان المراد بقوله
اسناد الفعل او معناه الى ما هو له اى اسناد نفس الفعل سواء كان في
الاثبات او في النفي الى ما هو له لا ان اعتبار التجريد عبارة عن اعتبار
نفس الفعل وليس المراد اسناد الفعل المثبت او المنفي الى ما هو له ليلزم
المحذور بخروج المنفيات من الحقيقة بانه في صورة النفي ليس الفعل له
اى للملابس وانما له نفي الفعل وبدخول ما هو منفي من المجاز العقلي نحو ما
صام نهاري لان الصوم ليس صفة للنهار فنفيه عنه هو له وان المراد بقوله
ما هو له اى الفعل له بالاستعداد واللياقة سواء كان في الحال ايضا ام لا

كائنين من المثال وليس المراد هو له في الحال فقط ليلزم الفساد فلا محذور ولا فساد
قوله وكذا اى مثل خروج وصف الشيء غير المصدر بوصف محدثه خرج من تعريفه
للاسناد المجازي ما اسند اى الفعل او معناه الذي اسند الى المصدر الموصوف
بانه الذي يلابسه اى المصدر اى يتعلق به ويعمل فيه ~~المعلوم او المجهول مثال~~
~~المسند الى المصدر المعلوم نحو الضلال البعيد ومثال المسند الى المصدر المجهول~~
~~نحو العذاب الاليم~~ فعل اصطلاحي كالماضي والمضارع آخر اى غير الفعل الذي
اسند الى المصدر سواء كان ذلك الآخر مشتقا من هذا المصدر المسند اليه
او من غيره لكن لا يكون مشتقا من هذا المسند الى المصدر كما في المثالين
الآتيين فان الضلال يلابسه ضل والعذاب يلابسه عذب بالبناء للمفعول
فيقال ضل ضلالا وعذب عذابا والمفعول المطلق من ملابسات الفعل
من افعال فاعله الضمير راجع الى ما اسند والمراد بفاعله الحقيقي لا الذكري والاولى
رجوعه الى المصدر بقرينة اللاحق اى كائنا ذلك الآخر من افعال فاعل
المصدر المذكور ولو مشتقا من هذا المصدر المعلوم او المجهول فمثال المسند الى
المصدر المعلوم نحو الضلال البعيد ومثال المسند الى المصدر المجهول
نحو العذاب الاليم فان كلا من البعيد والاليم المسند الى المصدر الضلال
والعذاب لا يلابسه بان يعمل فيه فان البعيد لازم وفاعله انما هو

الضال الفاعل للضلال فلابسه ضل لابعد والاليم بمعنى المتألم فاصروان
فاعله هو المعذب بصيغة اسم المفعول الفاعل للعذاب اى المصدر
المجهول اى المعذب به فلابسه عذب لاالم فاريد المبالغة فى الضلال
والعذاب فوصف به اى بكل من البعيد والاليم فعلم اى فعل كل من
الضال والمعذب وهو مصدرهما الضلال والعذاب بان اسند اليه
مثل جد جده فان جد فعل للجاد لا للجد ووصف به الجد المصدر
لكنه هو نفسه فعل من افعال فاعله فالتمثيل فى مجرد وصف المصدر
بالفعل قوله ولك ان تجعل امثال هذا الخ جواب آخر من جانب المصـ
ـنف عن بعض الامثلة السابقة كالضلال البعيد بانه من باب بنى الامير المدينة فان
الضلال سبب للبعد والعذاب سبب للتألم والاسناد الى السبب اسناد الى
ما يلابسه المسند فيدخل فى التعريف من الامثلة ما فيه اسناد الى السبب لا نحو
الكتاب الحكيم فان الكتاب ليس سببا للحكمة فدخوله بتعميم الملابسة فلابد منه
ايضا قوله واعلم ان هذا المجاز قد يسمى اى العقلى مطلقا او المجاز العقلى الا فى على
قوله وقد يكون كناية اى وقد يوجد من هذا المجاز من حيث الكناية اى يدل عليه على وجه
الكناية فكان تامة وكناية تمييز لا خبر والا فسد المعنى قوله كما نبه عليه من المفتاح

لم يقل يفهم لان دعوى الاختصاص امر موهوم لان قصد صاحب المفتاح اخراج
قول الدهرى اولا قصدا وصراحة لا تبعا وضمنا والتاول وان كان يخرج لكن
لا صراحة واولا وحين الاعتنا باخراج شئ بذكر القيد المخرج له اولا وخروجه
من قيد آخر مع غيره لا يلتفت اليه لانه خلاف الاعتنا قوله امكان تصور الكواذب اى بعض
الكواذب قوله فلا يجوز التعبير عنه ومنه يندفع الاعتراض الاول ايضا لان قول الدهرى
وان كان من الكواذب لكن يتصوره العقل الصحيح لان قوله خلافه بداهة فلا تخرجه بقوله
خلاف ما عند العقل لان العقل الصحيح لا يرضى بالكواذب وكذا لا يثبت عنده ما
يخالف البداهة والحاصل ان قوله ما عند العقل معناه عند السكاكى والقائل ما يتصوره
العقل الصحيح فبعض الكواذب اى بعضها ليس فى نفس الامر يتصوره العقل الصحيح
بان يجوزه دون بعض وهذا قبل الذال انشر الذهب فنحو كسا الخليفة الكعبة يتصوره
العقل الصحيح لامكان ان يكسوها الخليفة بسبب تعظيمها وتواضعه من نفسه فهو
من افراد ما عند العقل الصحيح فيخرج بقوله خلاف ما عند العقل الصحيح على
المقصود ادخاله فى تعريف المجاز لانه من افراده وقول الدهرى انبت الربيع البقل
لا يتصوره العقل الصحيح لانه خلاف بداهة فهو من افراد خلاف ما عند العقل
الصحيح فلا يخرجه به وان كان يخرج بقوله لضرب من التاول ضمنا لكن المقصود

اخراجه اولا وقصدا فبدله بقوله خلاف ما عند المتكلم ليخرج قول
الدهري اولا وقصدا للاعتناء باخراجه ويدخل تحرك الخليفة الكعبة
ايضا وللاعتناء باخراج قول الدهري ذكره اولا وذكر تحرك الخليقة
ثانيا قوله وعلى هذا كان الانسب ان يقول الخ وانما قال الانسب لما قلنا
اولا ان عند الاعتناء باخراج شئ لا يلتفت الى خروجه ضمنا فالمراد
لئلا يمتنع طرده من الاول والابتداء قوله ولا يلزم من عدم تحقق الا في
ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه والا لبطل احكام الكليات باجمعها مثلا
الانسان لا يتحقق الا في ضمن زيد وعمرو وغيرهما من الافراد وهي جزئيات
شخصية والانسان كلي نوع فانا حكمنا عليه بالكلية وكنوعيته بارادة
مفهومه العام قوله ما دام لم يعلم اولم يظن اعاد الشارح كلمة لم اشارة
الى دخوله تحت النفي وان المقصود انتفاهما لان انتفاء احد الامرين
مبهما يستلزم انتفاءهما وليس بتقدير لكلمة لم حتى يكون الترديد في
الانتفائين فيخل في المقصود كذا في الحاشية وتوضيحه ان او الداخلة
تحت النفي للتسوية في الانتفاء سواء كان بين المنفيين من المعطوفين منع الجمع نحو
لا تتزوج بهذا او اختها او منع الخلو لا تجالس الحسن او ابن سيرين بمعنى
لكن

لكن لا يكون بينهما عناد حقيقي لعدم صحة انتفائهما معا وذلك لان
او لاحد الامرين مبهما فالنفي الداخل عليه يفيد التعميم اذ النكرة تحت النفي تعم
فكانه قيل لا تجالس ولا تتزوج احدا منهما اي لا تتزوج ايهما كانت ولا
تجالس ايا كان وكانه قال المص ما لم يوجد احد من العلم او الظن وهذا المعنى
انما يحصل اذا كان التركيب من عطف المنفي على المنفي اي يكون العطف باو
المفيدة للابهام مقدما على النفي فيدخل النفي على المبهم فينفي جميع افراده وهذا
معنى عموم النفي كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اي لا تطع ايا كان
منهما فهما مستويان في استحقاق عدم الاطاعة فمعناه احدا منهما لا
احدهما ولو كان ههنا الواو وهو لمطلق الجمع لربما توهم ان المعنى لا تجمع بين
اطاعتهما واما الانفراد باطاعة واحد فلا يضر وهذا باطل فعلم ان او في محله
وتبين ان مراد الشارح من اعادة كلمة لم مجرد بيان كونه مجزوما داخلا تحت النفي
لا تقديرها والا يلزم تقدم النفي على العطف فيكون الترديد بين النفيين
فيصير المعنى لم يحمل على المجاز ما دام وجد احد من انتفاء العلم او انتفاء الظن وانما
يحمل عليه اذا انتفيا معا وهذا خلاف المقصود بل المقصود يحمل عليه اذا
وجد احد من العلم او الظن ولعل هذا التحقيق من خواص هذا التعليق
قوله لم ينقل منه قوله تعالى او نحوه كالكاف ومثل وكما قوله ايهاما للاقتباس ولم

يقل اقتباسا لانه ليس اقتباسا حقيقة والاالما سرد الايات بعده بل

كان قال نحويد بح ابنا ئهم بح قوله اصلوتك تامرك جعل المأمور به آمرا

قوله كما في سرتني رؤيتك اى سرني الله عند رؤيتك فانه لما لم يكن في نحو

الامثلة المذكورة اسنادا نحو الخلق الى غيره تعالى لا تتبين الحقيقة بداهة وانما

تتبين بعد التأمل قوله فالاعتبار اذا ان يكون المعنى المقصود منه

بيان الفرق بين الكذب والمجاز الذى لا حقيقة له كالاقدام والتصيير

والازياد فانها امور وهمية لا وجود لها في الخارج كما لا وجود للكذب

ودفع لتوهم المجاز في طرف المسند كأنّ اقدام الحق مجاز عن قدوم

للحق وكذا الباقى فبيّن الفرق بان في الكذب لا وجود لمرجع الفعل

كما لا وجود لنفس الفعل المذكور بخلاف المجاز فان لمرجعه وجودا

حقيقة ثم فرّع عليه نفى المجاز في الطرف بانه اذا كان معنى اللفظ موجودا

على الحقيقة ولو باعتبار مرجعه فلا مجاز في اللفظ نفسه انما المجاز

المجاز في اسناده قوله كالاستخدام في علم البديع فان قلت هو من

الاستخدام من باب قوله فسقى الغضا والساكنيه وان هم

شبوه بين جوانحى وضلوعى كما ذكر في فن البديع ان الضميرين

راجعين الى الغضا واريد بالمجرور فى الساكنيه مكانه و بالمنصوب

فى شبوه ناره اى اوقدوا بين جوانحى نار الغضا اى نار الهوى

التى تشبه نار الغضا فلم قال كالاستخدام بحرف التشبيه المبنى للمغايرة

قلت لانه ليس منه لان ضمير الصائم انما يعود الى نفس النهار لكنه

بادعاء انه من افراد الصائم استعارة فالمراد بالضمير والمرجع شئ واحد

وهو النهار لكن المرجع خال عن الادعاء استعارة وحين ارجاع

الضمير اريد هو ايضا لكن بوجه الادعاء استعارة فصار كالاستخدام

من حيث اختلاف الاعتبار وليس منه لعدم اختلاف المراد قوله كو

لجين الماء اضافته بيانية بخلاف اضافة نهاره فانها لامية قوله فانظر

الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة اما التمحل والتكلف فمن حيث اللفظ واما

الاستبشاع فمن حيث المعنى واما الاسترزال فلاجتماعهما بيان الاول فى

عيشة راضية ان التقدير خلاف الاصل لايصار اليه الا لضرورة ولا

ضرورة ههنا لصحة المعنى بدون التقدير المذكور وبيان الثانى فيه ان تشبيه

عيشة اهل الجنة بعيشة راضى صاحبها بها مع كونه خلاف المراد مستبشع جدا لان

المشبه به يكون اقوى واشهر ويشم منه انهم ليسوا راضين بها معاذ الله

بل المراد انهم لكمال رضائهم بعيشتهم تأثرت منهم العيشة حتى صارت

يقال لها راضية بادعاء انها من افراد الراضى وبيان الاول فى نهاره

صائم ان النهار مخصوص لا مطلق للاضافة الى المعرفة فارادة الصائم

المطلق منه تمحل محض ولذلك قال ولو سلم الخ واذا اريد به الصائم الخاص

فحمله على اضافة المسمى الى الاسم تمحل ايضا لانها قليلة لا يصار اليها الا

لضرورة وبيان الثانى فيه انه من باب اضافة المشبه الى فرد من افراد المشبه به

لتعيين المشبه لا لبيانه والمشبه به غير مذكور لانه فرد منه لا هو فالاضافة

لامية على اصلها من اضافة المتباينين غير منبئة عن طرح التشبيه اذ
المنبئة لها هي البيانية فنهاره جعل ادعاء من افراد الصائم ثم
حمل عليه صائم وهذا معنى صحيح بليغ واما ارادة الصائم بالنهار كما
عند المحققين المتحمل مع كونه خلاف المراد فبشع جدا اذ لا يخفى بشاعة
قولنا صائمه صائم